المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود

كلية إدارة الأعمال

قسم الإدارة العامة

مجالات المنح وسياسات دعم البرامج والمشاريع لدى المؤسسات الخيرية المانحة

دراسة ميدانية بمدينة الرياض

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة العامة

إعداد الطالبة : أروى بنت إبراهيم السماعيل

إشراف الدكتور: عبدالرحمن بن عمر البرّاك

١٤٣٦هـ- ٢٠١٤م

المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود

كلية إدارة الأعمال

قسم الإدارة العامة

مجالات المنح وسياسات دعم البرامج والمشاريع لدى المؤسسات الخيرية المانحة:دراسة ميدانية بمدينة الرياض

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في قسم الإدارة العامة، كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود.

إعداد الطالبة : أروى بنت إبراهيم السماعيل

نوقشت هذه الرسالة وتم إجازتها بتاريخ٨ /٣/١٤٣٦هـ الموافق ٣٠/ ١٢/ ٢٠١٤م

بإشراف الدكتور: عبدالرحمن بن عمر البرّاك

أستاذ الإدارة العامة المساعد

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور : محمد بن عبدالله الهران

أستاذ الإدارة العامة المساعد

الدكتور : عبدالرحمن بن عبدالله الشمري

أستاذ الإدارة العامة المساعد

ملخص الدراسة

مجالات المنح وسياسات دعم البرامج والمشاريع لدى المؤسسات الخيرية المانحة:دراسة ميدانية بمدينة الرياض

إعداد الطالبة : أروى بنت إبراهيم السماعيل

بإشراف الدكتور: عبدالرحمن بن عمر البرّاك

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مجالات المنح و سياسات دعم البرامج والمشاريع لدى المؤسسات المانحة في مدينة الرياض، وقد تحددت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التا لي: **ما هي مجالات الدعم المعتمدة لدى المؤسسات الخيرية المانحة بمدينة الرياض، وما ال سياسات المنظّمة لعمليات المنح لدى تلك المؤسسات؟**

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات الخيرية ا لمانحة في مدينة الرياض المسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية وعددها (٣٧) مؤسسة خيرية مانحة، استطاعت الباحثة التوصل إلى (٢٠) مؤسسة منها فقط، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أبرزها أن معظم مفردات العينة من المؤسسات الخيرية الما نحة في مدينة الرياض لديها توجهات استراتيجية في عملية منح البرامج والمشاريع ، وأن أغلبية مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض تقدم دعماً مالياً وذلك بنسبة (٨٧%)، وأن (٧٣,٣%) من مفردات العينة من المؤسسات لديها دليل إجرائي لبرامج المنح لد يها وتقوم كذلك بم راجعته وتطويره بشكل دوري. كما أشارت النتائج إلى أن المجال الاجتماعي قد احتل المركز الأول في أولويات دعم البرامج والمشاريع لدى المؤسسات المانحة، يليه المجال التعليمي، ثم الصحي ، وكان المجال البيئي في المرتبة الأخيرة.

أوضحت نتائج الدراسة كذلك أن جميع مفردات العينة تقوم بتطبيق معايير محددة لتقديم المنح، حظي معيار (البرامج والمشاريع المقدمة من جهة رسمية مسجلة) بأعلى نسبة تطبيق من بين هذه المعايير ، بينما أتى معيار (البرامج والمشاريع المقدمة من أفراد) في المرتبة الأخيرة. كما تبين من النتائج أن جميع مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة لديها شروط محددة تشترطها على الجهات المتقدمة بطلب الدعم، وقد كان لشرط (سلامة الوضع النظامي للجهة) النسبة الأعلى من حيث تطبيق مفردات العينة، بينما كان شرط (عدم كفاية الدعم الحكومي للبر نامج أو المشروع المطلوب دعمه) في المرتبة الأخيرة . أخيرا، اتضح من النتائج أن عينة الدراسة من المؤسسات المانحة تولي جميع إجراءات المنح مستوى عاليا من الأهمية، كما أن نسبة التجانس بين المؤسسات في تطبيقها لهذه الإجراءات كان مرتفعا ، وقد كان الإجراء الأكثر تطبي قاً لدى عينة الدراسة هو (تقديم وصف تفصيلي للمشروع أو البرنامج).

وبناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، أوصت الدراسة المسؤولين عن برامج المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة بضرورة الاهتمام بالمواقع الالكترونية الخاصة بها وتفعيلها لتسهيل وصول الجهات الخيرية والمستفيدين لها، وإنشاء مواقع الكترونية فعّالة للمؤسسات التي ليس لديها موقع الكتروني خاص، وبأهمية إشهار الدليل الإجرائي لبرامج المنح لديها مع الا لتزام بمبدأ الشفافية في سياسات المنح وإجراءاته وذلك لزيادة درجة المصداقية، وسهولة استقطاب جهات منفذه لبرامج ومشاريع تتناسب مع سياسة المنح لديها. أخيراً، أوصت الدراسة بإعطاء مزيد من الاهتمام للبرامج والمشاريع في المجالات البيئية والحقوقية والبحثية التي حظيت بدعم أقل من قبل المؤسسات المانحة وفقا لهذه الدراسة.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص الدراسة	أ
فهرس المحتويات	ت
فهرس الجداول	خ
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	١
مقدمة	١
١ – مشكلة الدراسة	٢
٢ –تساؤلات الدراسة	٢
٣ –أهداف الدراسة	٣
٤ –أهمية الدراسة	٣
٥ –حدود الدراسة	٤
٦ –مصطلحات الدراسة	٤
٧ –قصور الدراسة	٥
الفصل الثاني : أدبيات الدراسة	٦
المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة	٦
١ – المؤسسات الخيرية المانحة	٦
١-١ مفهوم المؤسسات الخيرية المانحة	٦
١-٢ أنواع المؤسسات الخيرية المانحة :	٨
١-٢-١ المؤسسات المانحة الخاصة	٩
١-٢-٢ المؤسسات المانحة العامة	١٠
١-٣ الفرق بين المؤسسة الخيرية المانحة وغيرها من المنظمات:	١١

١-٣-١ المؤسسات الخيرية المانحة والجمعيات الخيرية	١١
١-٣-٢ المؤسسات الخيرية المانحة والأوقاف	١٣
١-٣-٣ المؤسسات الخيرية المانحة وبرامج المسؤولية الاجتماعية	١٤
١-٣-٤ المؤسسات الخيرية المانحة وصناديق الائتمان (trusts)	١٦
١-٤ أهمية المؤسسات الخيرية المانحة:	١٦
١-٥ سياسات المنح لدى المؤسسات الخيرية :	١٨
١-٥-١ معايير المنح	١٩
١-٥-٢ مجالات المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة	٢١
١-٥-٣ إجراءات المنح	٢٢
٢- المؤسسات الخيرية في المملكة العربية السعودية	٢٣
٢-١ العمل الخيري في المملكة العربية السعودية:	٢٣
٢-١-١ مفهوم العمل الخيري	٢٥
٢-١-٢ تطور العمل الخيري في المملكة العربية السعودية	٢٦
٢-٢ تنظيم العمل الخيري في المملكة العربية السعودية	٢٩
٢-٣ الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالقطاع الخيري والتطوعي بالمملكة	٣٢
٢-٤ المؤسسات الخيرية المانحة في المملكة العربية السعودية	٣٤
٢-٤-١ اللائحة الأساسية للجمعيات والمؤسسات الخيرية	٣٦
٢-٥ نماذج لمؤسسات خيرية مانحة في المملكة العربية السعودية	٣٩
٣ - التجربة الغربية للمؤسسات الخيرية المانحة	٣٩
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	٤٢

١ – الدراسات العربية	٤٢
٢ – الدراسات الأجنبية	٤٨
الفصل الثالث : منهجية الدراسة وإجراءاتها	٦٣
١ – منهجية الدراسة	٦٣
٢ – مجتمع وعينة الدراسة	٦٣
٣ – أداة جمع البيانات	٦٤
٤ – صدق أداة الدراسة	٦٦
٥ – ثبات أداة الدراسة	٦٦
٦ – أساليب تحليل البيانات	٦٧
الفصل الرابع : عرض وتحليل البيانات	٦٨
التحليل الوصفي لبيانات الدراسة :	٦٨
١ –البيانات العامة لعينة الدراسة	٦٨
٢ –مجالات الدعم لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض	٧٦
٣ –سياسات المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض	٧٧
٤ –إجراءات المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض	٨٦
٥ –تنظيم عمليات المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض	٨٨
الفصل الخامس : النتائج والتوصيات	٩٠
قائمة المراجع	٩٤
الملاحق	١٠١

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	أوجه الشبة والاختلاف بين الجمعيات الخيرية المؤسسات الخيرية وفقاً للائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية	١٢
٢	توزيع المؤسسات الخيرية في مناطق المملكة العربية السعودية	٣٤
٣	معامل ثبات الفاكرونباخ لمحاور الاستبانة	٦٦
٤	توزيع مفردات العينة حسب عدد فروع المؤسسة	٦٨
٥	توزيع مفردات العينة حسب تاريخ إنشاء للمؤسسة	٦٨
٦	توزيع مفردات العينة حسب النطاق الجغرافي لخدمات المؤسسة	٦٩
٧	توزيع مفردات العينة حسب الآلية التي تتبعها المؤسسة في تنفيذ أعمالها	٧٠
٨	توزيع مفردات العينة حسب المصادر المالية للمؤسسة	٧٠
٩	توزيع مفردات العينة حسب أنواع المنح التي تقدمها المؤسسة للجهات الخيرية	٧١
١٠	توزيع مفردات العينة بالنسبة للدليل الإجرائي لبرامج المنح	٧٣
١١	توزيع مفردات العينة وفقاً لتقييم طلبات المنح المقدمة للمؤسسة	٧٤
١٢	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد العينة حول مجالات دعم البرامج والمشاريع .	٧٦
١٣	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات مفردات العينة تجاه المعايير التي توليها المؤسسة أهمية عند دعم البرامج والمشاريع .	٧٧
١٤	توزيع مفردات العينة وفقاً لمدى إعلان معايير دعم البرامج والمشاريع	٨١

١٥	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول مدى تطبيق المؤسسة للشروط التالية على الجهات المتقدمة بطلب المنح	٨٢
١٦	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بعد استيفاء شروط دعم البرامج والمشاريع .	٨٦

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

١ - مشكلة الدراسة

٢ - تساؤلات الدراسة

٣ - أهداف الدراسة

٤ - أهمية الدراسة

٥ - حدود الدراسة

٦ - مصطلحات الدراسة

٧ - قصور الدراسة

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

١ – مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة نمواً ملحوظاً في مؤسسات العمل الخيري بالمملكة العربية السعودية بما في ذلك تنامي عدد المؤسسات الخيرية المانحة– وهي المؤسسات التي تقدم الدعم للجهات الخيرية بأشكال مختلفة (مادي – استشاري– عيني) دون انتظار تحقيق أية مكاسب مادية (مداد،١٤٣٣هـ) . وتعد المؤسسات الخيرية المانحة أحد أهم المكونات الأساسية للقطاع غير الربحي، حيث تساهم في دعم المشاريع التنموية وسد حاجات المعوزين من خلال الدعم الذي تقدمه للجمعيات والجهات المنفذة.

ولما لتعاظم الدور التنموي الذي تقوم به هذه المؤسسات، وتخفيفها العبء على القطاع الحكومي والخاص ، فإن الحكومات المختلفة تولي أهمية من خلال الاعتراف بها و إصدار التشريعات المنظمة لعملها، وتقديم الحوافز والتسهيلات لتأسيسها واستمرارية نشاطها . إلا أن نجاح عمل تلك المؤسسات يعتمد بالدرجة الأولى على مدى قدرتها على تحقيق أهدافها الخيرية والتنموية التي أنشئت لأجلها ، وهذا يتطلب منها وضع استراتيجية عمل معينة تسير عليها في تقديم المنح بكافة أشكاله إلى المستفيدين سواء كانوا أفراداً أم جهات خيرية.

وفي هذا الصدد ، تسعى هذه الدراسة إلى بيان مدى وجود استراتيجية عمل محددة تسير عليها المؤسسات الخيرية المانحة بمدينة الرياض، وذلك من خلال التعرف على مجالات المنح لديها، و السياسات المنظمة لعمليات المنح .وتنقسم هذه الدراسة إلى خمس فصول رئيسة ، حيث يشمل الفصل الأول على الإطار العام للدراسة ، ويقدم الفصل الثاني أدبيات الدراسة ، بينما يوضح الفصل الثالث الإجراءات المنهجية للدراسة، ثم يأتي الفصل الرابع لعرض البيانات وتحليلها ، وأخيرا بيان النتائج والتوصيات في الفصل الخامس.

٢ – مشكلة الدراسة :

تحدد المؤسسات المانحة مجموعة من مجالات الدعم، كما تضع عدداً من السياسات والإجراءات التنفيذية لتنظيم عملية دعم البرامج والمشاريع. ويساعد تحديد مجالات و سياسات المنح على ضبط آلية الدعم وتوجيهها بشكل أمثل نحو تحقيق غايات المؤسسة الخيرية المانحة ،كما يساعد الباحثين عن الدعم في معرفة المؤسسة المناسبة لدعم برامجهم ومشاريعهم المقترحة.

ويرى البعض أن هناك تكراراً في برامج المنح الخيرية بالمملكة العربية السعودية ، حيث تركز برامج المنح بشكل كبير على برامج الإغاثة والإحسان، في حين أن هناك حاجة إلى ترشيد الإنفاق الخيري وتوجيهه نحو المشاريع التنموية (الصقر، ١٤٣٤هـ: ٣).

كما تشير دراسة حديثة كذلك إلى أن حوالي ثلثي المؤسسات الخير ية المانحة بالمملكة تفتقر مواقعها الالكترونية إلى بيانات ومعلومات تتعلق بضوابط ومعايير وإجراءات المنح ، وأنها تكتفي بتلقي طلبات المنح عبر البريد الالكتروني أو البريد المسجل، ومن ثم معالجتها داخليا واتخاذ القرارات بشأنها، في حين أن ٨٠% من المؤسسات الأجنبية تقدم بيانات واضحة فيما يتعلق بشروط ومعايير المنح عبر مواقعها الالكترونية (السبهان، ١٤٣٤هـ:٤٦).

وبالرغم من أن سياسات المنح تختلف من مؤسسة إلى أخرى بناء على مجالات الدعم المعتمدة لديها ، إلا أن مجالات الدعم وسياساته وإجراءاته يفترض أن تتسم بالوضوح وا لشفافية، كما يجب أن تكون متوافقة مع رؤية المؤسسات المانحة وأهدافها، وأن تكون تلك المجالات والأهداف في جملتها داعمة للعملية التنموية بأبعادها المختلفة ، وعليه فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما هي مجالات الدعم المعتمدة لدى المؤسسات الخيرية المانحة بمدينة الرياض، وما ال سياسات المنظمة لعمليات المنح لدى تلك المؤسسات؟ .

٣– تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن عدة تساؤلات بحثية وهي كالتالي :

– هل هناك توجهات إستراتيجية في المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض؟

- ما هي مجالات الدعم المعتمدة لدى المؤسسات الخيرية المانحة بمدينة الرياض؟
- ما هي سياسات المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض؟
- ما هي إجراءات المنح المتبعة لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض ؟
- هل هناك تنظيم لعمليات المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض؟

٤- أهداف الدراسة :

تسعى الباحثة إلى تحقيق هدف عام من هذه الدراسة وهو التعرف على مجالات المنح و سياسات دعم البرامج والمشاريع لدى المؤسسات المانحة في مدينة الرياض. وفي هذا السياق يبرز عدد من الأهداف التفصيلية وهي كالتالي:

- التعرف على مدى وجود توجهات إستراتيجية في المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض.
- التعرف على مجالات الدعم المعتمدة لدى المؤسسات الخيرية المانحة بمدينة الرياض.
- تسليط الضوء على سياسات المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض.
- التعرف على إجراءات المنح المتبعة لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض .
- التعرف على ما إذا كان هناك تنظيم لعمليات المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض.

٥- أهمية الدراسة :

لقد شهدت المملكة العربية السعودية تطوراً ملحوظاً في عمل القطاع الخيري خلال السنوات الأخيرة ، بما في ذلك ارتفاع عدد المؤسسات الخيرية الخاصة السعودية إلى تسع وثمانين مؤسسة خيرية مسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية (وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٤٣٤هـ) ، ويشير التقرير الصادر من الوزارة إلى أن ما يقارب ٣٠٪ من تلك المؤسسات تم تسجيلها خلال السنوات الثلاث الأخيرة . إلا أن هذا النمو المتزايد في عدد تلك المؤسسات الخيرية ، وتعاظم دورها في تنمية المجتمع ، لم يواكبه اهتمام موازي من قبل الباحثين ، حيث تندر الدراسات العربية المتعلقة بواقع تلك المؤسسات وطبيعة عملها . وهنا تبرز أهمية الدراسة الحالية من الناحية العلمية في تزامنها مع الحاجة الماسة للدراسات الميدانية في القطاع الخيري السعودي خصوصا مع تناميه في السنوات الأخيرة، وفي التعريف بالمؤسسات الخيرية المانحة ودورها في تنمية المجتمع وتلبية متطلباته من خلال

دعمها للعديد من البرامج والم شاريع المخ تلفة، وبالسياسات والإجراءات المتبعة في الدعم لدى المؤسسات الخيرية المانحة السعودية.

أما من الناحية التطبيقية، فإن هذه الدراسة ستخدم بالأساس المؤسسات الخيرية المانحة –والمبتدئة على وجه الخصوص– في التعرف على آلية الدعم لدى مختلف المؤسسات والتي يمكن إتباعها في تقديم المنح ،وعلى مجالات المنح لديها تفادياً لازدواجية الأدوار .كما يؤمل أن تساعد الجهات الراغبة في الدعم على التعرف على إجراءات طلب الدعم وأهم المعايير التي تشترطها الجهات الداعمة .

٦– حدود الدراسة :

- الحدود الموضوعية : تقتصر الدراسة على التعرف على مجالات المنح المعتمدة لدى المؤسسات الخيرية المانحة المرخصة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية بمدينة الرياض ، والسياسات و الإجراءات المنظمة لعمليات المنح لديها .
- الحدود المكانية : تقتصر هذه الدراسة على المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض .
- الحدود الزمانية : أما بالنسبة للنطاق الزمني للدراسة فهو خلال العام الحالي ١٤٣٥هـ– ٢٠١٥م .

٧– مصطلحات الدراسة :

- **المؤسسات الخيرية المانحة** : وهي مؤسسات مستقلة وغير ربحية مصرحة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية لدعم البرامج والمشاريع المقدمة من الأفراد أو الجهات الخيرية حسب اختصاصها .
- **سياسات المنح** : وهي المعايير والشروط التي تعتمد عليها الجهة المانحة لتنظيم عمليات دعم البرامج والمشاريع وفقاً لرسالة المؤسسة وأهدافها.
- **إجراءات المنح** : وهي الخطوات العملية التي تتطلبها عملية طلب وتقديم المنح للبرامج والمشاريع المقترحة .
- **الجمعيات الخيرية** : وهي كيانات تطوعية تتلقى الدعم بكافة أشكاله من جهات عدة لتقديم الخدمات بكافة أنواعها إلى أفراد المجتمع من غير هدف الحصول على الربح المادي.

٨- قصور الدراسة :

يتمثل قصور هذه الدراسة في تعذر وصول الباحثة إلى بعض المؤسسات الخيرية المصرّحة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية نظرا لعدم تحديث وسائل التواصل في تقرير الوزارة ، وعدم القدرة على الوصول إلى أي وسيلة تواصل أخرى عن طريق السؤال أو البحث في شبكة الان ترنت، وقد يعود السبب في ذلك إلى حداثة تلك المؤسسات أو عدم فعاليتها .

الفصل الثاني

أدبيات الدراسة

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

١ – المؤسسات الخيرية المانحة

١ ـ مفهوم المؤسسات الخيرية المانحة

١ ـ أنواع المؤسسات الخيرية المانحة

١ ـ الفرق بين المنظمة الخيرية وغيرها من المنظمات

١ ـ أهمية المؤسسات الخيرية المانحة

١ ـ سياسات المنح لدى المؤسسات الخيرية

٢ – المؤسسات الخيرية المانحة في المملكة العربية السعودية

٢ ـ العمل الخيري في المملكة العربية السعودية

٢ ـ مؤسسات العمل الخيري في المملكة العربية السعودية

٢ ـ الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالقطاع الخيري والتطوعي بالمملكة

٢ ـ المؤسسات الخيرية المانحة في المملكة العربية السعودية

٢ ـ نماذج لمؤسسات خيرية مانحة في المملكة العربية السعودية

٣ – التجربة الغربية للمؤسسات الخيرية المانحة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة :

١ – الدراسات العربية

٢ – الدراسات الأجنبية

الفصل الثاني : أدبيات الدراسة

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

١ – المؤسسات الخيرية المانحة

١ ـ مفهوم المؤسسات الخيرية المانحة :

بعد استعراض عدد من الأدبيات في موضوع الدراسة الحالية، يُلاحظ وجود اختلافات في مفهوم المؤسسات الخيرية المانحة لدى الباحثين أو المراكز البحثية في مختلف الثقافات، كما يُ لاحظ التداخل الكبير بينه وبين عدد من المفاهيم كالأوقاف والصناديق وغيرها . ويعزوا عدد من الباحثين السبب في ذلك إلى عدم وجود تعريف قانوني محدد لهذا المصطلح ، ولذا تتباين أنظمة تسج يل المؤسسات وممارساتها القانونية والأنظمة القانونية وفقا لذلك (Jenkins,2012:11). وفيما يلي عرض لأبرز التعاريف لمفهوم المؤسسات الخيرية المانحة من خلال ما تم مرا جعته من أدبيات ، ومن ثم عرض لأبرز سمات هذا المفهوم ، ومقارنته بالمفاهيم ذات العلاقة .

بداية ، ليس من السهل التفريق بين المؤسسات الخيرية المانحة والمنظمات غير الحكومية وغير الربحية الأخرى ، فالعديد من الكيانات التي يعتبرها الناس مؤسسات خيرية مانحة تسمي نفسها في الواقع بمسميات أخرى كالصناديق والأوقاف، ولذا يلجأ عدد من الباحثين إلى تخصيص معايير معينة أو سمات مشتركة لتمييز المؤسسات الخيرية المانحة عن غيرها من المؤسسات غير الربحية . وقد حدد الباح ث في هذا المجال اميرسون اندروز (Andrews) عدة معايير لتعريف المؤسسات المانحة الخيرية وهي أنها :(OECD,2003:86)

- غير حكومية.
- غير ربحية.
- تملك صندوقا خاصا بها .
- تدار من قبل المرّح (أمناء الصندوق) أو مدراء.

– تدعم الأنشطة الاجتماعية أو التربوية أو الخيرية أو الدينية أو غيرها مما يخدم الصالح العام .

كما يقدم انهير(Anheier,2001:3) خمس خصائص للمؤسسات الخيرية المانحة في محاولة منه للجمع بين التعاريف المختلفة وهي كالتالي:

- لا بد أن تستند المؤسسة على أصول سواء كانت مالية أو غيرها.
- أن تكون تلك المؤسسات مستقلة ومنفصلة عن الحكومة .
- أن تكون تلك المنظمات مدارة ذاتيا ، وقد تكون بعض المؤسسات الخيرية المانحة تابعة لوكالات حكومية أو شركات ، وتعمل كجزء منها ، إلا أن ذلك لا يعني أنها مرتبطة بها هيكليا .
- أن تكون غير هادفة لتوزيع الأرباح، فلا يتم توزيع الأرباح الناتجة من استخدام الأصول أو الأنشطة التجارية على أصحابها أو الأمناء أو أعضاء مجلس الإدارة ، وبهذا فإن الأهداف التجارية ليست هي التي توجه المؤسسات الخيرية المانحة بشكل رئيسي .
- أن تخدم المصلحة العامة ، فالمؤسسات الخيرية المانحة يجب ألا تقتصر على تلبية احتياجات مجموعة أو فئة محددة بدقة ،كأعضاء أسرة معينة، أو دائرة مغلقة من المستفيدين ، بل هي أصول خاصة تخدم المنفعة العامة .

ويقدم كيجر (kiger,2000:1) مؤلف كتاب (المؤسسات الخيرية المانحة في القرن العشرين) عدة تعاريف للمؤسسات الخيرية المانحة من أبرزها أنها : منظمة غير حكومية ، غير ربحية، تمول من قبل أحد المانحين أو مجموعة من المانحين ، ويديرها المانحون بأنفسهم ، أو يخصص لها مجلس إدارة ، بحيث تساعد على إقامة الأنشطة ذات الفائدة الاجتماعية ، وهي لا تسعى في الأساس إلى كسب الأموال بل إلى تقديم المنح.

وبشكل مقارب يعرفها أحد الباحثين بأنها عبارة عن منظمة غير حكومية وغير هادفة للربح، تمتلك مصادر تمويلها الذاتية في صورة وقفيات كبرى عادة، وتدار بواسطة مجلس أمناء (أو مديرين)خاص بها ، وتهدف إلى المساعدة في تحقيق عديد من الأنشطة الاجتماعية والدينية والخيرية والتعليمية أو أية أنشطة أخرى تسعى لتحقيق الرفاهية العامة(Howe,1980).

أما المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد، ١٤٣٣هـ: ٦) فيعرف المؤسسات المانحة بأنها " المؤسسات الخيرية التي تقدم الدعم للجهات الخيرية في أي شكل من أشكال الدعم (مادي- استشاري- عيني)، دون انتظار تحقيق أية مكاسب مادية."

ويرى السلومي(١٤٣٠هـ:٥٥) أن المؤسسة المانحة هي مصطلح إداري حديث معبر عن نوع من أنواع المؤسسات ووظائفها وهي التي لديها المال أو عين الوقف ولا تطلب التبرعات ، وغالبا لا تقوم بتنفيذ المشاريع الخيرية بنفسها ، بمعنى أن لديها ميزانيات سنوية محددة لتمويل البرامج والمشار يع ولها مصادر دخل لتمويل الميزانيات.

بينما تعرفها مؤسسة عبد الرحمن الراجحي الخيرية (١٤٣٠هـ:٧) بأنها منظمات تعتمد في عملها على تحويل الممتلكات (المالية وغيرها) من المتبرع إلى كيانات نظامية خيرية أخرى لتحقيق أهداف محددة . وتمتاز المنظمات الخيرية المانحة عن غيرها من الجها ت الأخرى في القطاع غير الربحي بأنها أكبر المصادر المالية لدعم أنشطة الجهات الأخرى كالجمعيات الخيرية ، والمؤسسات المعنية بتطوير العمل الخيري كمراكز البحث والتعليم والتدريب ، فهي ليست جهات منافسة ولكنها تقف خلف هذه المنظمات داعمة وموجهة ورافدة من أجل تحقيق الأهداف النبيلة والرسالة المشتركة.

وهكذا يمكن تعريف المؤسسة الخيرية المانحة بأنها : كيان نظامي، غير حكومي ، وغير ربحي، يستند إلى أصول خاصة تدار من قبل المنآح أو مجلس أمناء/ إدارة خاص ، ويقوم بتقديم الدعم بأشكال مختلفة لإقامة البرام ج والمشاريع المقدمة من الجهات الخيرية أو الأفراد في شتى الميادين، وذلك بما يتوافق مع أهدافه وسياساته.

١-٢ أنواع المؤسسات الخيرية المانحة :

تختلف تصنيفات المؤسسات الخيرية حسب الجهة المصنّفة واهتمامها، فمثلا يلاحظ كيقر (kiger,2000:1) أن مركز المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية (The Foundation Center) يعتمد في تصنيفه لتلك المؤسسات على المهام . وتشير كولنز (Collins,2008) إلى أن المركز يفرق بين نوعين أساسيين من المؤس سات المانحة وهما الخاصة والعامة ، وذلك استنادا بشكل كبير إلى الأنظمة الضريبية الفيدرالية المطبقة عليهم. وأكثر ما يميز المؤسسات الخيرية الخاصة عن غيرها هو أن

أصولها تأتي من فرد، أو عائلة، أو شركة ، أو مجموعة من الأطراف المترابطة. بينما يستخدم ا لمركز مصطلح المؤسسات المانحة العامة للإشارة إلى الجمعيات الخيرية العامة التي تقدم المنح كهدف أساسي لها . وكحال الجمعيات الخيرية العامة الأخرى، فإن المؤسسات الخيرية المانحة العامة تتلقى تمويلها من قبل جهات متعددة غير مترابطة، وقد يشمل ذلك المؤسسات المانحة الخاصة والأفراد وكذلك المنح الحكومية . وهكذا فإن المؤسسات الخيرية المانحة وف قا لتصنيف مركز المؤسسات الخيرية (The Foundation Center) تنقسم إلى(kiger,2000؛Collins,2008) :

١-٢-١ المؤسسات المانحة الخاصة:

- المؤسسات المانحة المستقلة : وهي التي أسست من قبل أفراد أو عائلات، وغالباً ما يشار إليها بالمؤسسات المانحة العائلية أو ذات النفع العام، وتميل إلى تحقيق أهداف واسعة للغاية . وهي النوع الأكثر انتشاراً من المؤسسات المانحة الخاصة .
- المؤسسات المانحة المشغلة : وهي عادة منظمات ذات هدف واحد، لديها موظفـون خاصون بحيث تركز على تنفيذ البرامج بدلا من المنح المجرد . وتتشابه تلك المؤسسات مع المنظمات المانحة المستقلة في أنها تستلم أصولها من فرد أو مجموعة صغيرة من المانحين، إلا أنها تقوم بتنفيذ برامجها الخيرية بنفسها، بدلا من تقديم منح لجهات أخرى منفذة . وتشمل على سبيل المثال دور الأيتام والمستشفيات والمكتبات ومراكز البحوث
- مؤسسات مانحة تابعة لشركات ، وهي التي تتلقى أصولها من شركات لا من فرد أو عائلة محددة . وعلى الرغم من ارتباطها الوثيق بالشركة التابعة لها ، إلا أنها تعد كيان مستقل عنها قانونيا. ويتشابه هذا النوع مع المؤسسات المانحة المستقلة في تقديم الدعم لبرامج في ميادين عدة ، لكنها تميل في عطائها إلى التركيز على المجتمعات التي تعمل فيها المنظمة الأم، أو على موظفي الشركة، أو على الأنشطة التي من ش أنها رفع مستوى الوعي بالشركة . وتقوم العديد من الشركات بتقديم المنح والمساعدات من غير الاستناد إلى آلية عمل المؤسسات المانحة ، كما أنها قد تقتصر على المنح أو قد تتجاوز ذلك إلى تنفيذ البرامج .

ويمكن القول بأنها المؤسسات التي أسست من قبل الشركات الخاصة لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات في معظم الأحيان ، مع تقديم المنح للأفراد والجماعات في منطقة نطاق عمل الشركة

١-٢-٢ المؤسسات المانحة العامة:

وهي الجمعيات الخيرية العامة التي تقوم بتقديم المنح كأحد أهدافها الرئيسية . وتعد المؤسسات المانحة المجتمعية الشكل الأقدم والأكثر شيوعاً للمؤسسات المانحة العامة ، وهي التي تعتمد في تمويلها على مصادر متعددة من المجتمع (قد تكون من بينها المؤسسات المانحة الخاصة)، ومن ثم تقدم المنح لمجتمع معين أو مجالات مخصصة في نطاق جغرافي محدد .

وهكذا ، فإن الفارق الأساسي بين المؤسسات المانحة الخاصة والعامة هو اختلاف مصادر التمويل . ومع تشابههما من حيث النشاط الرئيسي وهو تقديم المنح بشكل عام ، إلا أن نشاط المؤسسات المانحة الخاصة في الأساس هو خدمة المجتمع عن طريق تقديم المنح لمنظمات غير ربحية أخرى ، بينما تقوم المؤسسات المانحة العامة في المقام الأول بتقديم الخدمات المجتمعية في المنطقة الجغرافية التي تتواجد بها بشكل مباشر(Grant Space).

وبشكل مشابه ، تصنف وكالة الإيرادات الداخلية الأمريكية (The Internal Revenue Agency) المؤسسات الخيرية المانحة استناداً إلى مصدر الأصول . فالمؤسسات الخيرية المانحة الخاصة هي التي تمول من قبل مصدر واحد سواء كان فردا أو عائلة أو شركة ، ووفقا لهذا فإن المؤسسات المانحة المستقلة ، والمشغلة، والتابعة للشركات جميعها تعد مؤسسات خيرية مانحة خاصة . أما المؤسسات الخيرية المانحة العامة فهي التي تمول من عدة مصادر وغالبا من خلال حملات التبرعات أو العضوية ، ومثالها منظمة الأمم المتحدة(kiger,2000:1) .

١-٣ الفرق بين المؤسسة الخيرية المانحة وغيرها من المنظمات:

١-٣-١ المؤسسات الخيرية المانحة والجمعيات الخيرية :

الجمعيات الخيرية هي التي تهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية نقدا أو عينا وكذلك الخدمات التعليمية أو الثقافية أو الصحية مما له علاقة بالخدمات الإنسانية دون أن يكون هدفها الحصول على الربح المادي (مركز إيفاد للدراسات والاستشارات،١٤٣١هـ: ٤٢).

وتعرفها لائحة الجمعيات والمؤسس ات الخيرية بالمملكة العربية السعودية (وزارة الشؤون الاجتماعية،١٤١٠هـ) بأنها هيئة أهلية تطوعية تهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية مما له علاقة بالخدمات الإنسانية دون أن يكون هدفها الحصول على الربح المادي أو تحقيق أية أغراض لا تتفق والغرض الذي أوجدت لأجله .

ويبقى الفارق الأساسي بين الجمعية والمؤسسة كما حددته قوانين المملكة وغيرها من القوانين الخليجية والعربية أن الجمعية يستوجب لقيامها تآلف مجموعة من الأفراد، يشترط ألا يقلوا عن العشرين في قوانين المملكة الخاصة بتكوين الجمعيات الخيرية . وتساهم المنح والتبرعات والهبات والصدقات في تأديتها لأدو ارها التي أنشئت من أجلها، إضافة إلى الإعانات الحكومية، وموارد أنشطتها، ورسوم العضويات التي يقدمها أعضاؤها. أما المؤسسات الخيرية، فهي التي يشترط لوجودها رأس مال معين ، وتسمى مؤسسات فردية خيرية، وقد يكون لها أكثر من مؤسس، وتختلف عن الجمعيات الخيرية بأنه لا يسمح لها بقبول المنح ولا التبرعات من العامة(النجار، ١٤٣٢هـ).

وبمقارنة المؤ سسات الخيرية مع الج معيات الخيرية وفقا للائحة، يمكن إيجاز أبرز أوجه التشابه والاختلاف في الجدول التالي رقم(١) :

جدول رقم(١)

أوجه الشبة والاختلاف بين الجمعيات الخيرية والمؤسسات الخيرية وفقاً للائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية

م	المحاور	الجمعيات الخيرية	المؤسسات الخيرية
١	**الإشراف والرقابة**	تخضعان لإشراف ورقابة وزارة الشؤون الاجتماعية من حيث تعيين مجلس إدارة مؤقت لإدارتها، ووقف تنفيذ قراراتها، وحلها وتصفيتها	
٢	**التأسيس**	تنشأ بطلب من عشرين شخص فأكثر	تنشأ من قبل فرد أو مجموعة أفراد
		لا بد أن يكون طالبوا التأسيس سعوديي الجنسية	
٣	**النطاق الجغرافي**	داخل حدود المملكة فقط	
٤	**النشاط الرئيسي**	تقديم الخدمات بشكل مباشر	تقديم الخدمات بشكل مباشر أو من خلال تقديم الدعم لجهات منفذة
		كلاهما منظمات غير ربحية	
٥	**المصادر المالية**	تستفيد الجمعيات الخيرية من الإعانات التي تقدمها الوزارة	لا تستفيد من الإعانات التي تقدمها الوزارة للجمعيات الخيرية
		يجوز لها جمع التبرعات	لا يجوز لها جمع التبرعات
		لا تمول ذاتياً من قبل المؤسسين	قد تمول ذاتياً من قبل

			المؤسس
		يجوز لهما قبول الهبات والوصايا	
		يجوز لهما استثمار الأموال الزائدة عن الحاجة في أنشطة يكون لها عائد مالي يساعدها في تحقيق أهدافهما وذلك بموافقة الوزارة .	
		لا يجوز لهما الدخول في مضاربات مالية	
٦	**التنظيم المالي والإداري**	وضعت القواعد التنفيذية للّائحة نظاماً مفصلاً للتنظيم الإداري والمالي لها	لم تضع القواعد التنفيذية للّائحة نظاماً مفصلاً للتنظيم الإداري والمالي لها

*الجدول من تصميم الباحثة

١-٣-٢ المؤسسات الخيرية المانحة والأوقاف:

يتشابه مفهوم المؤسسات الخيرية إلى حد كبير مع مفهوم الوقف في الإسلام والذي يعرف بأنه "حبس العين-أي مال يمكن الانتفاع به - على حكم ملك الله تعالى، والتصدق بالمنفعة حالا أو مآلا، للصرف منه على جهة من الجهات الخيرية، مثل الفقراء، والمساجد ، والمستشفيات ". كما تنشأ هيئة مستقلة لكل منهما ، تكون متسقة مع إرادة وشروط المانح، ومسؤو لة عن إدارة المال المحبوس من جانب، وإنقاذ رغبات المانح الخيرية من جانب آخر . إلا أنه تظهر عدة اختلافات بين النموذجين ، فهناك التباين في منبع النشأة ، حيث يرتبط الوقف الإسلامي بفكرة دينية محضة، بينما تغلب على المؤسسات الخيرية المبادرات المدنية ،والحوافز الح كومية المتعلقة بالإعفاءات الضريبية (خفاجي، ١٤٣٠هـ: ٤٠).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن من بين الاختلافات الجوهرية بين مفهومي الوقف والمؤسسة الخيرية أنه يجوز حل المؤسسة الخيرية حلا اختياراً من قبل المؤسسين في حياتهم، أو بقرار من الوزير في بعض

الحالات(وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٤١٢هـ)، بينما الوقف ملك لله لا يمكن حله والتصرف في أصوله سواء من قبل الواقف أو غيره ، فقد أخرج البخاري عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال : أصاب عمر بخيبر أرضاً، فأتى النبي فقال : أصبت أرضاً لم أصب ما لاً قط أنفس منه، فما تأمرني به؟ ، قال صلى الله عليه وسلم " إن شئت حبست أصلها وتصدقت به"، فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث، في الفقراء والقربى والرقاب وفي سبيل الله والضيف وابن السبيل (الجاسر، ١٤٣٣هـ:٧-١٠) .

١-٣-٣ المؤسسات الخيرية المانحة وبرامج المسؤولية الاجتماعية:

باتت الشركات الكبرى الآن تتبنى على نطاق واسع مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركة . وهذا المفهوم هو بصورة أساسية مجموعة من المبادئ التي تتعهد بموجبها الشركة بأن تكون شركة تجارية وكيان اً وطنياً صالحاً من خلال تعزيز المصلحة العامة ورد العطاء إلى المجتمعات الأهلي ة(وزارة الخارجية الامريكية،ب.ت).وليس هناك تعريف محدد وقاطع لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يكتسب بموجبه قوة إلزام وطنية أو دولية، ومن هنا فقد تعددت صور المبادرات والفعاليات بحسب طبيعة البيئة المحيطة، ونطاق نشاط الشركة وأشكاله، وما تتمتع به كل شركة من قدرة مالية وبشرية . وهذه المسؤولية بطبيعتها ليست جامدة، بل لها الصفة الديناميكية والواقعية وتتصف بالتطور المستمر كي تتواءم بسرعة وفق مصالحها وحسب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية(السحيباني، ٢٠٠٩م).

ويؤكد العربي(١٤٢٩هـ) على أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الشركات والمؤسسات الوطنية بالدول، وهي التزام مستمر من هذه المؤسسات في تطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع وذلك من خلال توفير الخدمات المتنوعة. ولا تقتصر المسؤولية الاجتم اعية لرجال الأعمال على مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات تطوعية ، فبالإضافة إلى الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة، هناك ما يتعلق بالنواحي الصحية والبيئية، ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين، وتطوير المجتمع المحلي، والالتزام بالمنافسة العادلة والبعد عن الاحتكار، وإرضاء المستهلك.

ويتشابه مفهوم المسؤولية الاجتماعية مع مفهوم المؤسسات الخيرية المانحة التابعة للشركات من حيث أن مثل تلك المؤسسات تنشأ في الغالب بدافع المسؤولية الاجتماعية . إلا أن الفارق الأساسي بينهما أن

أنشطة المسؤولية الاجتماعية تكون ضمن أنشطة الشركات الخاصة، بينما المؤسسات الخيرية المانحة التابعة للشركات كما يشير إليه ويسذس و اينويلر (Westhues and Einwiller,2006:146) عبارة عن كيانات مؤسسية تنشأ في الأساس من قبل أصحاب الشركات إلا أنها مستقلة قانونياً، ومادياً، وكذا في رسالتها عن الشركات التابعة لها. ويتأثر الغرض منها بالإطار القانوني الذي ينظم عمل تلك المؤسسات. وطالما أنها موجهة لأغراض المنفعة العامة، فإن تلك المؤسسات معفاة من الضرائب. وكما هو الحال في الشركات التابعة لها تلك المؤسسات، فإن للمؤسسات الخيرية مستفيدين يتأثر عمل المؤسسة بهم.

ووفقاً لهيئة العمل الخيري البريطانية (Charity Commission,2009:4) فإن أحد الخيارات المتاحة للشركة الراغبة في التبرع للجمعيات الخيرية (ربما كجزء من برنامج المسؤولية الاجتماعية لتلك الشركة) هو تأسيس مؤسسة خيرية تابعة لها. وقد وضعت الهيئة عدة عوامل لابد أن تأخذها الشركة بعين الاعتبار عند تأسيس مؤسسة خيرية تابعة لها من أهمها أن يكون الغرض منها المنفعة العامة فقط، فلو أرادت الشركة أن تنشئ مؤسسة تابعة لها تستهدف (ولو بشكل جزئي) تعزيز مصالح الشركة فلا يمكن أن تسمى تلك المؤسسة مؤسسة خيرية. وبالتالي، فإن تلك المؤسسات لابد أن تكون مستقلة عن الشركات التابعة لها ولمجلس أمنائها الحرية في اتخاذ القرارات، ووضع السياسات وخطط العمل.

وبشكل مشابه، يشير بيتكوسكي وآخرون (Petkoski and other,2006:8) إلى أن الفارق الأساسي بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والعمل الخيري للشركات أن الأولى بحكم طبيعتها مدمجة في إستراتيجية عمل المؤسسة الأساسية، ومكون هام في عملية تكوين الثروة واستدامة الأرباح. بينما يعد العمل الخيري عملا خارجيا وبعيد عن الأعمال الأساسية للشركة. وبالتالي، فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات حينما تنفذ بشكل فعال، يمكن أن تكون مربحة للشركة ومفيدة للمجتمع على حد سواء.

ومما سبق، يمكن تلخيص أهم الاختلافات بين المفهومين كما يلي:

- المسؤولية الاجتماعية مفهوم أوسع من المؤسسات الخيرية المانحة التابعة للشركات من حيث نطاق التأثير الذي يشمل كل من العاملين في الشركة، والمساهمين، والعملاء، والبيئة، والمجتمع الذي تعمل فيه الشركة، بينما تقتصر برامج المؤسسات الخيرية التابعة للشركات على فئة معينة ومجالات محددة مسبقاً ضمن السياسة العامة لبرامج المنح.

- يتنوع شكل المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث يمكن أن تقوم بها وحدة تابعة للشركة، أو يمكن أن تأخذ شكل مؤسسة خيرية مستقلة إداريا وماليا عن الشركة ، بينما لا بد أن تكون المؤسسات الخيرية التابعة للشركات مستقلة قانونياً ومادياً عن الشركات ، ولها استراتيجياتها الخاصة .

١-٣-٤ المؤسسات الخيرية المانحة وصناديق الائتمان (trusts):

يقترب نموذج المؤسسات الخيرية مع مفهوم الائتمان (trusts)، ويقصد بالأخير وضع أموال أو عقار في حيازة شخص أو جهة ما يطلق عليها "مجلس الأمناء" الذي يقوم باستثمار الأموال أو العقارات لصالح أهداف صاحب المال، سواء كانت أهدافاً شخصية أم أهدافاً عامة . ففي كلا النموذجين يعهد بإدارة الأموال المحبوسة إلى مؤسسة مستقلة عن شخص المانح، إلا انه لا يشترط خيريّة أهداف الائتمان، فمن الممكن أن يدار لصالح شخص المانح وعائلته(خفاجي، ١٤٣١: ٤٠).

١-٤ أهمية المؤسسات الخيرية المانحة:

لقد قامت الإدارة الحديثة في الدول المتقدمة في الإدارة والصناعة والاقتصاد باعتماد (القطاع الثالث) قطاعا أساسياً وشريكاً في جميع عمليات التنمية ، وقطاعاً مسانداً للقطاع العام والخاص ، ليس على صعيد المعالجات المباشرة للفقر والمرض والجهل بالمساعدات والمعونات فحسب، بل إن الأمر تعدى ذلك إلى الشراكة التنموية من خلال الوجود الكبير والمنظم للمنظمات والجمعيات والاتحادات والشركات والمستشفيات والجامعات غير الربحية(السلومي ،١٤٣٠هـ: ٥٣).

ويؤكد السلومي (١٤٣٠هـ: ٥٤) أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم اقتصاد المعرفة والثقافة وتحقيق السيادة الوطنية خاصة في القرن الواحد والعشرين بتحدياته وتحولاته، لا يمكن أن تتحقق بالقطاع العام ولا بالقطاع الخاص بعيداً عن الوجود القوي للقطاع الثالث. وتكمن أهمية منظمات القطاع الثالث في قدرتها على تحقيق التوازن بين القطاعين الحكومي والخاص من خلال سد الفجوة الناجمة عن قصور الجهاز الحكومي البيروقراطي، وعدم قدرته على إيصال جميع خدماته ومنتجاته إلى أفراد المجتمع كافة من جهة، وإحجام القطاع الخاص عن تقديم خدماته ومنتجاته دون تحقيق ربح مادي ملموس من جهة أخرى . إذاً فهو قطاع خدمي تنموي مستقل،يتمتع بالمرونة والكفاءة والفاعلية، مع رصيد من الثقة الشعبية، ويهدف إلى تحسين نوعية الحياة للناس وتلبية حاجاتهم الأساسية دون مقابل .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفرص السانحة أمام القطاع الخيري (كقطاع ثالث) في العالمين العربي والإسلامي كثيرة يصعب حصرها وإن كان من أهمها كما يشير السلومي :

- التوجه العالمي يزداد نحو تقليص دور الحكومات أو تغييره في الجوانب الاقتصادية والسياس تي والاجتماعية،ملم يوفر فرصاً غير مسبوقة لتنشيط دور القطاع الثالث وتوسيعه وتفعيله.
- النجاح الإداري الباهر لتطبيقات القطاع الثالث عالمياً، واستثمار التحديات الخارجية المتنوعة، واستيعاب تحديات التنمية الداخلية المتعددة خاصة مع توفر كل وسائل التقنية والاتصالات الحديثة.
- واقع الطفرات الاقتصادية لكثير من الحكومات العربية والإسلامية، وما يتبع ذلك من مدخلات مالية واقتصادية ضخمة يمكن أن تسهم في تنمية الأوقاف وتفعيل الزكاة والتبرعات والصدقات ، والشروع في إنشاء المؤسسات غير الربحية ودعمها لتشكل البنية الرئيسية لمؤسسات القطاع الثالث ، ولتمنح استثماراتها ومشاريعها وأوقافها قوة اقتصادية وطنية محلية .

ولم يقتصر عمل المنظمات الخيرية المانحة بمختلف أشكالها على تقديم الأموال للجهات الخيرية فحسب ، بل تعدى ذلك إلى الإسهام في الارتقاء بعمل المؤسسات الممنوحة وتطويرها والرفع من مستوى العاملين فيها وصقلهم وتأه يلهم ،كما ساهمت هذه المؤسسات في نمو العمل الخيري واتساع نطاقه من خلال الدعم الذي تقدمه للمؤسسات الناشئة ، وهذا جعل الحكومات تدعم وتساند هذه المؤسسات وتمنحها الثقة نظرا لدورها الفاعل في تخفيف الأعباء عنها ومساندتها في تنمية المجتمع ، فهي تعدها شريكا لا منافسا ولا تشكل مصدر قلق لها ، وهذا ما جعلها تتبوأ مكانة مرموقة في المجتمع وتقوم بأداء رسالتها على أكمل وجه (مؤسسة عبدالرحمن الراجحي وعائلته الخيرية،١٤٣٠هـ:٦)

وفي المملكة العربية السعودية، تلعب المؤسسات المانحة الخيرية دو راً كبيراً في مجال العمل الخيري ، حيث تقوم برعاية الع ديد من المشاريع للجهات الخيرية وتقديم الدعم لها ؛ حيث ينتشر ما يقرب من تسعين مؤسسة خيرية رسمية في أرجاء المملكة، تتنوع أشكال الدعم فيها لتشمل كافة المجالات الخيرية والتطوعية .

ومجمل القول، فإن للمؤسسات الخيرية المانحة دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، شأنها في ذلك شأن كافة قطاعات الدولة الأخرى . فمثلا تساهم تلك المؤسسات في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي من خلال مواجهة مشكلات مثل الفقر والبطالة وغيرها . كما أنه لها دورا فاعلاً في تحقيق التنمية الثقافية من خلال دعم البحوث العلمية وإقامة المؤتمرات والملتقيات الثقافية .. وهكذا.

١ ● سياسات المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة :

تسير المؤسسات الخيرية المانحة وفق سياسات محددة سلفاً تنظم عم ليات المنح لديها، كما هو الحال في أي منظمة أخرى . وقبل التفصيل في سياسات المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة، لا بد من تحرير مفهوم كل من السياسات، والمنح، وسياسات المنح .

يعرف قاموس اكسفورد (Oxford dictionary,n.d.) السياسة بشكل شمولي على أنها مبدأ العمل المعتمد من قبل الحكومة، أو الحزب، أو قطاع الأعمال، أو الأفراد . وهنا يلاحظ بأن مفهوم السياسة لا يقتصر على المنظمات فحسب بل يشمل كذلك مبادئ العمل الموجهة لكل من الدولة والأحزاب وغيرهم . ولأغراض هذه الدراسة، يمكن الاستعانة بتعريف درة وآخرون(١٩٩٤م: ١١١-١١٢) للسياسات بأنها مجموعة المبادئ والقواعد التي تحكم سير العمل، والمحددة سلفاً من قبل الإدارة، والتي يسترشد بها العاملون في المستويات المختلفة عند اتخاذ القرارات.

أما بالنسبة للمنح المقدمة من قبل المؤسسات الخيرية المانحة ، فهي عبارة عن التزام من قبل المؤسسة بتقديم مدفوعات إلى المنظمات أو الأفراد لمدة زمنية محددة لمواصلة العمل على البرامج الممنوحة (Ford Foundation,n.d.). أو بعبارة أخرى هي المساعدات المالية والعينية التي تقدم للجمعيات الأهلية لإنفاقها في المشروعات التي تخدم المجتمع وتعمل على تنمية وتطوير قدرات الفرد والمجتمع (إكرام، ٢٠١١م). ويمكن تعريف المنح بشكل إجرائي على أنها المساعدات المالية أو العينية المقدمة من قبل المانحين (سواء دولة، أو شركة، أو مؤسسة، أو صندوق .الخ) إلى الممنوحين (سواء مؤسسات، أو أفراد، أو جماعات..الخ) في فترة زمنية محددة لتنفيذ البرامج التي تتوافق مع أهداف المانحين .

و يؤكد السبهان(١٣٣٤: ٢٢) على أن مفهوم العطاء والمنح في أصله هو ممارسة خيرية متجذرة لدى معظم الحضارات على مر التاريخ ، إلا أنه في العصر الحديث أصبح عبارة عن وظيفة احترافية تمارس

من قبل تنظيمات متخصصة ومستقلة ولها صفة رسمية، كما أن لها قواعدها وإجراءاتها العملية المنضبطة بسياسات تنظيمية تحكم العلاقة بين كل من المانح والمستفيد بالشكل الذي يضمن الوفاء بحقوق كلا الطرفين والتزاماتهما .

ويمكن تعريف سياسة المنح لأغراض هذه الدراسة على أنها أداة تنظيمية، تتضمن مجموعة من الأحكام والقواعد والإجراءات الإدارية، التي تضبط العلاقة بين الجهة المانحة والجهة المستفيدة، بالشكل الذي يساعد على ترشيد عملية المنح، وبالقدر الذي يجنب الجهة المانحة هدر مواردها وزيادة تكاليفها التشغيلية؛ بسبب دعم المشاريع والبرامج الخيرية التي لا تنسجم مع رسالتها التي أنشئت من أجلها، أو أهدافها التي ترغب في تحقيقها (السبهان، ١٤٣٤هـ: ٩). وفيما يلي تفصيل لمعايير المنح ، ومجالاته، وإجراءاته مع عرض عدة نماذج لمؤسسات خيرية مانحة مختلفة .

١-٥-١ معايير المنح:

تضع المؤسسات المانحة ضوابطاً وشروطاً محددة للجهات الراغبة في الحصول على منحة مما يساعد هذه الجهات على ضبط عمليات المنح وتحقيقها لأهدافها وسهولة متابعتها . فمثلا تضع مؤسسة اوك الخيرية (noitadnuoF kaO,n.d.) معايير عامة لابد من توافرها في المبادرات المقدمة من قبل الجهات طالبة المنح ومنها أن تستهدف تلك المبادرات الأسباب الجذرية للمشاكل، وأن تكون قابلة للتكرار، وأن تشمل خطط للاستدامة طويلة الأجل وغيرها . كما تبين المؤسسة على موقعها الالكتروني التزامها بتمويل برامج محددة وهي البرامج المتعلقة بالعنف ضد الأطفال، والبيئة، والإسكان والتشرد، وحقوق الإنسان الدولية، وقضايا المرأة، والفروقات في التعليم،وبرامج أخرى في مجالات الصحة والإغاثة والتعليم والفنون. وتحدد المؤسسة لكل برنامج نطاق جغرافي محدد، ومعايير تمويل خاصة مفصلة على موقعها الالكتروني. وأخيراً فإن المؤسسة تستثني دعم الأفراد، والمنظمات الدينية، والحملات الانتخابية ، وتمويل المنح الدراسية ، أو المبادرات التي تتطلب أقل من ٢٥.٠٠٠ دولار إلا في حالات خاصة.

وبشكل مماثل ، تحدد أوقاف الشيخ محمد الراجحي الخيرية (ب.ت) اثني عشر ضابطاً لتقديم المنح للجهات الخيرة وهي:

- سلامة الوضع النظامي والتنظيمي للجهة .
- أن يكون للجهة حساب بنكي (مفعّل) باسمها.

- أن يكون المشروع متوافق مع سياسة الأوقاف ومجالات المنح.
- أن يكون المشروع ضمن اختصاص الجهة طالبة الدعم.
- أن لا تزيد تكلفة المشروع عن عشرة ملايين ريال، ولا تقل عن نصف مليون ريال .
- وجود ما نسبته ٣٠٪ من الموظفين المتفرغين في الجهة طالبة الدعم.
- تفرغ مدير المشروع تفرغاً كاملاً.
- قابلية المشروع للقياس وتحديد مخرجات المشروع بدقة وبيان مخاطر المشروع.
- وجود خطة عمل تنفيذية متضمنة البرنامج الزمني حسب المراحل والمتطلبات المادية والبشرية وآلية لمتابعة التنفيذ.
- تعيين استشاري للمشروع في حال حاجة المشروع لذلك ورأت إدارة الأوقاف أهميته.
- أن يقدم تقريراً ختامياً شاملاً مزوداً بالصور والإحصاءات عن البرنامج وأثره والتوصيات المستقبلية.
- الالتزام بتوثيق المشروع في جميع مراحله .

وتجدر الإشارة هنا إلى استطلاع ل فريق مؤسسة عبدالرحمن الراجحي الخيرية في زيارته لعدد من المؤسسات المانحة الخيرية في المملكة المتحدة، حيث تضمن الاستطلاع الخبرة البريطانية في سياسات المنح ومتابعتها ، ومن أهم معايير تقديم المنح التي رصدها الفريق لدى تلك المؤسسات (مؤسسة عبدالرحمن الراجحي الخيرية، ١٤٣٠هـ: ٣٩)

- توافق المشروع مع سياسات المؤسسة المانحة وأهدافها.
- استقلال المشروع مالياً وإداريا.
- غياب الدعم الحكومي.
- سعة التأثير المتوقع.
- وضوح مخرجات المشروع.
- قابلية المشروع للتطبيق، مهما كان حجمه.
- خضوع المشروع للتحكيم، خاصة المشاريع البحثية وما شابهها.

١-٥-٢ مجالات المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة :

تقتصر المؤسسات الخيرية المانحة في تقديمها للمنح في اغلب الأحيان على مشاريع وبرامج في ميادين محددة تتفاوت من جهة إلى أخرى حسب اهتمام الجهة وسياسة المنح لديها . فهناك من المؤسسات المانحة مثلاً ما يقتصر على المشاريع الصحية، وهناك ما يقتصر على تقديم المنح لإجراء البحوث العلمية ، كما أن منها ما هو متخصص بدعم البرامج المتعلقة بفئة محددة كالمرأة أو الطفل ، وهكذا . وغالباً ما يشار إلى مجالات المنح ضمن أهداف المؤسسة المانحة وسياسة المنح لديها .

فعلى سبيل المثال ، تقدم مؤسسة بيل وميلندا قيتس الخيرية (Bill & Melinda Gates Foundation,n.d.) منحاً في مجالات أربع رئيسية فقط وهي التنمية العالمية، والصحة العالمية، والسياسة العالمية ، ومجال خاص بالولايات المتحدة لتحسين نوعية التعليم ودعم الأطفال والأسر المعرضين للخطر في ولاية واشنطن .أما مؤسسة ويليم وفلورا هيولت (The William and Flora Hewlett Foundation, n.d.) فتقدم المنح للبرامج في خمس مجالات رئيسية وهي التعليم، والبيئة، والتنمية العالمية والسكان، والفنون، والقطاع الخيري . بينما تقتصر مؤسسة روبرت وود جونسون الخيرية(Robert Wood Johnson Foundation,n.d.) في تقديمها للمنح على مجال الرعاية الصحية للأمريكين فقط. وكذلك الحال لدى المؤسسات الخيرية المانحة العربية، فلمؤسسة الوليد بن طلال الخيرية مثلاً أربع مجالات تركيز وهي تنمية المجتمع، والتعافي من الكوارث، والحوار والتفاهم بين الأديان، وتمكين المرأة، بالإضافة إلى بعض المشاريع الخاصة(مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية، ب.ت).

وبشكل عام ، يمكن القول بأن أبرز مجالات الدعم لدى المؤسسات المانحة الخيرية هي كما يلي :

- المجال العلمي : كتقديم المنح الدراسية ،ورعاية الموهوبين، ودعم البحوث ، وإقامة الدورات والبرامج التأهيلية، والمساهمة في بناء مباني لجهات تعليمية، ورعاية المشاريع والمؤتمرات والملتقيات الثقافية .
- المجال الصحي : كعلاج المرضى وذوي الاحتياجات الخاصة، وتأمين اللوازم الطبية، والبرامج التوعوية الصحية، وإنشاء المباني، وغير ذلك .
- المجال الإغاثي : كإغاثة المنكوبين وضحايا الحروب،وتقديم كسوة الشتاء، ورعاية الأرامل والأيتام، وخدمات الإسكان وغيرها.

- المجال الاجتماعي : كمساعدة المقبلين على الزواج، وبرامج التنمية الأسرية وطباعة الكتب في هذا المجال، وغيرها.
- مجال تطوير القطاع الخيري :كتقديم الاستشارات وال دورات وورش العمل للجهات الخيرية، والمساعدة في التطوير الإداري وإعادة الهيكلة.
- المجال الدعوي : كطباعة الكتب في هذا المجال، وتأهيل الدعاة ،وبناء المساجد أو صيانتها ...الخ.

١-٥-٣ إجراءات المنح:

ويقصد بالإجراءات هنا القرارات والتوجيهات التي تحدد كيفية أداء العمل، وعادة ما تتكون من مجموعة من الخطوات المحددة والمرتبة ترتيباً زمنياً .

وتختلف إجراءات المنح المتبعة من مؤسسة لأخرى، وفيما يلي نموذجان من الإجراءات المتبعة في تقديم المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة، وهي كالتالي :

- مؤسسة فورد الخيرية (The Ford Foundation) : تبين المؤسسة في الدليل الإجرائي للمنح المنشور على موقعها في شبكة الانترنت أن التقدم بطلب المنح يتم من خلال قسم المنح على موقعها الالكتروني الذي سيطلب من طالب المنحة في البداية تقديم معلومات للتواصل معه، وتقديم وصف موجز للجهة المطلوب دعمه ا، وقائمة بالأشخاص الذين سيتولون تنفيذ المشروع، وبيان الغرض من المشروع والمشاكل التي يهدف لمعالجتها ، والميزانية التقديرية ، والإطار الزمني المتوقع للمشروع . بعد ذلك، يقوم فريق التقييم بمراجعة الطلب، فإن كان يتناسب مع أولويات المؤسسة وقيود الميزانية، يطلب من الجهة طالبة المنحة التقدم بمقترح رسمي .وبعد التقدم بالطلب الرسمي، تقوم المؤسسة بالمراجعة الإدارية والقانونية في غضون ثلاثة أشهر تقريبا لحين الموافقة النهائية على المقترح(The Ford Foundation, n.d.)

- مؤسسة عبدالرحمن بن صالح الراجحي وعائلته الخيرية: يوضح الدليل الإجرائي للمؤسسة آلية سير طلبات المنح حيث يمر بعدة مراحل أولها مرحلة استقبال الطلب ويتم فيها استلامه والتأكد من تحقق شروط قبول الشريك، والتأكد من تحقق قبول الطلب ، وتوريده، ثم يقوم المدير التنفيذي بتوجيه الطلب للإدارة المعنية أو الحفظ، ثم بعد الموافق ة عليه تأتي مرحلة دراسة الطلب وإكمال المتطلبات من الشريك ، وبعدها يتم اعتماد منح الطلب وتوقيع الاتفاقيات وتسليم المنح ، وأخيرا أرشفة الطلب ومن ثم إ غلاقه (مؤسسة عبدالرحمن صالح الراجحي وعائلته الخيرية، ١٤٣٢هـ).

٢ – المؤسسات الخيرية في المملكة العربية السعودية

٢ ٠ العمل الخيري في المملكة العربية السعودية:

تعد ممارسة العطاء الخيري من ركائز المجتمع الإسلامي . وقد تنوعت أشكال العطاء ما بين الجهد والوقت والمال، كما تعددت صيغ الجهات الفاعلة كالأفراد والقبيلة والجمعيات .ولئن كان العمل الخيري يمثل في ذاته صورة للتكافل الاجتماعي الذي حثت عليه الشريعة الإسلامية ، فإن العمل الخيري قد صار اليوم رافدا مهماً من روافد التنمية البشرية.

فلقد أوجد الإسلام من خلال تشريعات العمل الخيري – بالمفهوم الواسع للخيرية– في مجتمعاته آليات ووسائل قفزت بالأمة الإسلامية حتى أصبحت بحق خير أمة أخرجت للناس، حيث بناء المساجد وما ينبثق منها من المد ارس وحلق العلم، وفريضة الزكاة وما ينتج عنها من تكافل اجتماعي بين الأغنياء والفقراء، والأوقاف وما يتصل بها من الأنشطة الخيرية العظيمة كالمساجد، والمدارس، والمستشفيات، وشق الطرق، وتنمية الأسواق، والبساتين، وغير ذلك من الأمور الخيرية(السلومي، ١٤٣٠هـ : ٣٩-٤٠)

وبتلك الآليات استطاع الإسلام أن يجعل القطاع الخيري يتعدى دور (حالات الطوارئ) من الاهتمام بالفقراء والمساكين أو المشردين– وهو دور مهم بلا شك – إلى دور (التنمية) والاهتمام بكل شرائح المجتمع، ليصل إلى كل مكوناته الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والفكرية فيسد النقص من غير نزاع مع

مؤسسات القطاع الحكومي، ويكون ذا إسهام في بناء مؤسسات الدولة ، وشريكا دائما في عمليات التنمية (السلومي، ١٤٣٠هـ : ٤٠) .

كما كان للقطاع الخيري نصيب في توجهات المملكة العربية السعودية التنموية ،حيث تنص الأسس الإستراتيجية لخطة التنمية الثامنة على" تشجيع المؤسسات الخاصة والأفراد على الإسهام في الأعمال التطوعية والخيرية في المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية، وترسيخ مفهومها وأهميتها، والارتقاء بوسائل وأساليب أدائها "(وزارة الاقتصاد والتخطيط، ب .ت.:٣٣) . كما أن من السمات الرئيسية لتوجهات المملكة ونهجها في توفير الخدمات الاجتماعية الرعائية والتنموية وفقا لخطة التنمية التاسعة "التكامل بين الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني "، ولذا فإن من أهم أهداف الخطة في مجال المرأة والأسرة " تعزيز المشاركة الأهلية ودعمها في عمليات التنمية والرعاية الاجتماعية، وتطوير كفاءة الأداء للجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وفاعليتها في هذا المجال" . ولتحقيق أهداف الخطة في هذا المجال، وضعت عدد من السياسات كان من أبرزها "دعم الجمعيات الخيرية فنياً وإدارياً ومالياً، وتشجيع تأسيس جمعيات ومؤسسات خيرية جديدة" (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ب.ت.:٣١٩-٣٢٩).

وتؤكد خفاجي(١٤٣١هـ:٣٢) على أن العلاقة بين مؤسسات العمل الخيري والأفراد في المملكة العربية السعودية تكاد أن تبلغ من القوة ما يفوق نظيراتها بين المواطنين والدولة. وتشير إلى أن مؤسسات العمل الخيري السعودية تتشارك في دوافعها الدينية القوية لكنها تتمايز في رسالتها الاجتماعية والإنسانية المتعددة، وقد انصبت جهودها لسنوات طويلة على الجانب الرعوي، إلا أن مساهماتها في جهود التنمية المستدامة قد تنامت في الآونة الأخيرة.

ولتسليط الضوء على واقع العمل الخيري ومؤسس اته في المملكة العربية السعودية، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم العمل الخيري، ومراحل تطوره من الماضي حتى وقتنا الحاضر ، ثم تصنيف مؤسسات العمل الخيري في المملكة العربية السعودية، والأنظمة واللوائح المتعلقة بالعمل الخيري ، وأخيراً قراءة واقع المؤسسات الخيرية المانحة في المملكة من حيث عددها وتوزيعها والجهات التابعة لها ، ومن ثم تسليط الضوء على لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية، واستعراض نماذج من المؤسسات الخيرية المانحة في المملكة.

٢-١-١ مفهوم العمل الخيري :

يمكن تعريف العمل الخيري بأنه المجهود الذي يبذله فرد أو جماعة أو مؤسسة لمساعدة الآخرين المحتاجين دون أن ينتظر مقابلاً مادياً عما يقدمه أو يبذله . وقد يكون العمل الخيري أمراً واجباً كما هو الحال في الزكاة المفروضة في المال ، أو أمراً تطوعيا كالصدقات المستحبة، والأوقاف والمساعدات الأخرى المختلفة (شبالة، ١٤٢٨هـ).

ويفرق البعض بين مفهوم العمل الخيري و مفهوم "العمل التطوعي"، فيرى الغامدي(٢٠١٢م) أن العمل التطوعي أشمل من "العمل الخيري"خاصةً إذا نظرنا إليه من جانب العمل الإنساني التطبيقي البحت، والذي يكون دافعه إنسانياً غير منطلق من معتقد أو شريعة، لأن الإنسان قد يتطوع بعمل ما لكنّه لا يدخل في "الخيريَّة" كمفهوم شرعي، بينما يأتي "العمل الخيري" وتطبيقاته مرحصرين فيما حثت عليه الشريعة الإسلامية وأوصى به الدين الحنيف من الإحسان لجنس الإنسان عام ة والمسلمين خاصة، والعناية بالحيوان، والبيئة، وغيرها . وأكثر النصوص الشرعية التي تحث على عمل الخير وتقديم العون والمساعدة يقصد بها العمل الخيري لا العمل التطوعي.

وبذا يمكن القول بأن مفهوم العمل الخيري يجسد عمليا فكرة "التكافل الاجتماعي" باعتباره مجموعة من الأعمال الخيرية لبعض الأشخاص الذين يتحسسون حاجات الناس ويدفعهم ذلك لتقديم التبرع بجهودهم وأوقاتهم وأموالهم لخدمة هؤلاء الناس بهدف تحقيق الخير والمنفعة لهم.

أما فيما يتعلق بالقطاع الخيري الرسمي بشكل خاص ، فإنه يمكن تحديد سمات هذا القطاع بما يلي(خضر، ٢٠٠٤م):

- الاستقلال الذاتي لهياكل المنظمات غير الحكومية عن الحكومات.
- توافر مبادرة ذاتية من المواطنين لتشكيل مثل هذه المنظمات مع وجود درجة عالية من درجات التطوع داخلها .
- أنها منظمات غير ربحية.
- إذا حققت هذه المنظمات عائداً او فائضاً، فلا يوزع على أعضاء مجلس الإدارة ولكن يستخدم لصالح تطوير عمل تلك المنظمات .

٢-١-٢ تطور العمل الخيري في المملكة العربية السعودية:

يرتبط تاريخ العمل الخيري بدعوة الأنبياء والرسل عليهم السلام وأتباعهم كأوَّل الناشطين في هذا المجال. ولقد تسابق المسلمون في أعمال الخير من الصحابة إلى يومنا هذا ، فما من وجه من أوجه الخير إلا وقد أنفق فيه أو أوقفت عليه أوقافا تخدم مصالح الأمة .

وتعد ممارسة العطاء من ركائز المجتمع الخليجي، فقد دفعت الحوافز الدينية، وثقافة المجتمع، وخصائص الاقتصاد، والضيق الشديد ثم السعة الهائلة، إلى ممارسة العمل الخيري واستمراره باتجاه المجتمعات المحلية والخارجية .وكانت الطفرة النفطية التي شهدتها المجتمعات الخليجية منذ السبعينيات متغيراً هاماً في مسيرة العمل الخيري في المنطقة؛ فواكبتها زيادة في الجمعيات الخيرية، ووفرة في الموارد، وتحولٌ باتجاه عالمية العطاء الخليجي. ثم شهدت السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين تحولات مؤثرة في مجال العمل الخيري الخليجي مما أحدث تغييراً ملموساً في بنية العمل الخيري، وفاعِلِيْه، ومؤسساته، وأهدافه، و آلياته، وبيئته المحلية والدولية. فقد شحذت الطفرة النفطية الثالثة، وتزايد الاستثمارات، وتضخم رؤوس الأموال، دوافع العطاء الكامنة في المجتمعات الخليجية .وتجلى ذلك في التوسع المطرد في العطاء المستند إلى الدافعية الإسلامية وخاصة العطاء الشخصي .وخطت المؤسسات الدينية الخيرية خطوات واسعة نحو تطوير بنيتها الإدارية ومصارفها الرعوية والتنموية، كما تنامت المؤسسات الخيرية المحاكية لنظيرتها الغربية، وتشجعت فئات جديدة على ولوج ميدان العمل الخيري، وتحديداً القطاع الخاص(خفاجي، ١٤٣١هـ:٢٠).

أما فيما يتعلق بالعمل الخيري في الوقت الحاضر، خاصة على مستوى الدولة السعوديَّة الثالثة، فإنه يمكن القول بأن العمل الخيري الرسمي قد بدأ فيها بدايةً مبكرة مقارنة بدول الخليج، حيث لم يسبقها سوى مملكة البحرين (دولة البحرين آنذاك) فقد بدأ في السعوديَّة في عام (١٣٨١هـ - ١٩٦٠م)مع تأسيس وزارة العمل والشئون الاجتماعيَّة (الغامدي،٢٠١٢م)، والتي قامت بتنظيم صناديق البر الخيرية الموجودة وسجلتها كجمعيات خيرية وفق لوائح نظمت عملها وإجراءات تأسيسها، حيث صدرت لائحة لتنظيم العمل بها عام ١٣٩٥هـ ، ثم صدرت لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية بقرار مجلس

الوزراء رقم "١٠٧" في ١٤١٠/٦/٢٥هـ مشجعة على الاستمرار والتوسع في هذا المجال، كما دعم هذا النشاط بإنشاء الإدارة العامة للمؤسسات والجمعيات الأهلية لتنظيم جهود الأفراد والجماعات وتوجيههم للعمل المشترك مع الجهود الحكومية ، وذلك لمقابلة احتياجاتهم، وحل مشكلاتهم، والانتفاع بإمكاناتهم وطاقاتهم، من أجل النهوض بصورة متكاملة بجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات المحلية ، وتحقيق التكامل بينها (وزارة الشؤون الاجتماعية، ب .ت.ج) . وتتحدد المهام الرئيسية لهذه الإدارة في (وزارة الشؤون الاجتماعية، ب.ت.أ):

- نشر الوعي الاجتماعي للنهوض بالمجتمعات المحلية وتشجيع إنشاء الجمعيات الخيرية .
- تسجيل ودراسة طلبات إنشاء الجمعيات الخيرية .
- تقديم الدعم الإرشادي والمعنوي والمادي للمؤسسات والجمعيات .
- تقويم ومراجعة خطط وبرامج وأنشطة المؤسسات والجمعيات ومدى مطابقتها لخطط الوكالة والإشراف على تنفيذ الأنشطة فيها .
- مراجعة الحسابات الختامية والأوضاع المالية للمؤسسات والجمعيات .
- التنسيق مع مكاتب الإشراف النسائي في كل ما يخص الجمعيات والمؤسسات النسائية .
- تبادل المعرفة والخبرات والتعاون مع الأجهزة المحلية والدولية المختصة بالتعاون الاجتماعي.

ولقد تطورت خدمات هذه الجمعيات والمؤسسات من مجرد تقديم المساعدات المالية إلى توفير الخدمات المباشرة وغير المباشرة التي تساعد الأفراد على الاعتماد على النفس من خلال تنمية مهاراتهم عن طريق برامج التعليم والتثقيف والتأهيل . وحرصت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على تشجيع المواطنين على تأسيس المزيد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية لتنتشر في مختلف مناطق المملكة وتعمل على دعمها مادياً وفنياً وإدارياً استثماراً لطاقات الخير الكامنة في نفوس أبناء هذا الوطن وتحقيقاً للتكافل الاجتماعي الذي يحرص عليه الدين الإسلامي الحنيف (وزارة الشؤون الاجتماعية، ب.ت.ج) .

ثم في عام ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م ، صدر الأمر الملكي بفصل قطاع العمل عن قطاع الشؤون الاجتماعية، فأصبح هناك وزارة خاصة بالشؤون الاجتماعية وهي معنية بالدرجة الأولى بالشأن الاجتماعي ، ووزارة أخرى معنية بقطاع العمل ، وفي هذا دلالة على أن القيادة السياسية في الدولة

تستشعر أهمية الجانب الاجتماعي في حياة الدول وشعوبها، مما يوجب إفراده بوزارة مستقلة (السدحان،والجاسر، ١٤٢٥هـ: ٢٢) ، ويندرج تحت مظلة هذه الوزارة عدد من المنظمات الخيرية التي تتنوع طبقاً لأهدافها، إلا أنها تشترك جميعاً في إطار الخدمة التطوعية وقد حددتها مجموعة اللوائح التنظيمية التي أعدتها وزارة الشؤون الاجتماعية كما يلي (مركز إيفاد للدراسات والاستشارات، ١٤٣١هـ:٤٣):

- الجمعيات الخيرية : وهي التي تهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية نقداً أو عيناً ، وكذلك الخدمات التعليمية أو الثقافية أو الصحية، مما له علاقة بالخدمات الإنسانية دون أن يكون هدفها الحصول على ربح مادي.
- المؤسسة الخيرية الخاصة: وهي التي تنشأ بتخصيص مال معين لمدة غير معينة لعمل ذي صفة إنسانية أو علمية أو فنية أو لأي عمل آخر من أعمال البر والرعاية والنفع العام دون قصد الربح المادي.
- اللجان الأهلية ولجان التنمية الاجتماعية الأهلية : وتعتبر مراكز التنمية الاجتماعية على ضوء ما ورد في القواعد التنفيذية للائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية الصادرة بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم ١٦١ في ١١-٥- ١٤٢٨هـ " مؤسسات اجتماعية تقوم على أساس إقناع المواطنين بحاجات مجتمعاتهم الملحة إلى النمو والتطوير ، وإشراكهم في بحث احتياجاتهم ومشاكلهم، وتخطيط برامج الإصلاح اللازمة، ومشاركتهم مادياً وأدبياً في سبيل تنفيذ هذه البرامج (وزارة الشؤون الاجتماعية، ب.ت. ب) . وقد أدخل نظام لجان التنمية الاجتماعية المحلية الذي أخذت به الإدارة العامة للتنمية الاجتماعية كمحاولة للتوسع في برامج التنمية الاجتماعية، وذلك لتغطية أكبر عدد ممكن من مناطق المملكة التي لا تصل إليها خدمات المراكز وهي في أمس الحاجة إليها، ومن خصائص هذه اللجان سهولة التكوين والبساطة المتناهية في التكاليف المادية ودورها الايجابي في مقابلة الحاجات المجتمعية ببرامج متجددة ومتسمة بالبساطة المتناهية وسهولة التنفيذ والتكاليف ، ومن أمثلة هذه اللجان الاجتماعية اللجنة الاجتماعية، والزراعية، ولجنة الشباب

- الجمعيات التعاونية: ويقصد بها كل جمعية يكوّ نها أعضاء منطقة معينة وتكون غايتها تحسين حالة أعضائها سواء من الناحية الإنتاجية أو الاستهلاكية باشتراك جهود الأعضاء، متبعه في ذلك المبادئ التعاونية . وتنقسم إلى خمسة أنواع وهي الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض، والجمعيات ال تعاونية الاستهلاكية، والجمعيات التعاونية الزراعية، والجمعيات التعاونية المهنية ، وأخيراً الجمعيات التعاونية للخدمات .

وأخيراً ، فإن تطوير مؤسسات العمل الخيري مرهون بثلاثة محددات أساسية : يركز الأول على توافر الإرادة السياسية لدى الحكومة من أجل إتاحة الفرصة أمام تطور المؤسسات الخيرية وأنشطتها في المجتمع ، واعتبار القطاع المدني – بصفة عامة- شريكاً لازماً في مسيرة التنمية الوطنية . ويرتبط المحدد الثاني بامتلاك القطاع الخيري ومؤسساته وقياداته الكفاءة والفاعلية والمهنية المؤسسية التي تؤهلهم ل لشراكة التنموية مع مؤسسات الدولة فضلا عن استحقاق ثقة المجتمع . ويعنى المحدد الثالث بشيوع ثقافة مرتكزة على المشاركة المجتمعية والايجابية والتطوع ، بحيث توفر مناخا مسانداً للأنشطة الخيرية(خفاجي،١٤٣١هـ: ٣١).

٢-٢ تنظيم العمل الخيري في المملكة العربية السعودية:

من الجدير بالذكر أن مؤسسات العمل الخيري في المملكة العربية السعودية لا تقتصر على تلك التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، بل إن الحديث عن واقع العمل الخيري في المملكة العربيَّة السعوديَّة ينقسم إلى خمسة أقسام رئيسة على النحو التالي(الغامدي،٢٠١٢م):

٢-٢-١ وزارة الشؤون الاجتماعية :

وتعتبر الجهة الأم للعمل الخيري (الرعوي والاجتماعي والتنموي) في المملكة، ويندرج تحتها- كما تمت الإشارة إليه سابقاً- ثلاثة قطاعات رئيسية للعمل الخيري وهي : (الجمعيات الخيرية، المؤسسات الخيرية الخاصة، لجان التنمية)، وقطاع للعمل التعاوني يتمثل في الجمعيات التعاونية.

٢-٢-٢ وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد :

وتعتبر الجهة الأم للعمل الخيري (الديني والدعوي) في المملكة، ويندرج تحتها قطاعان رئيسيان هما :

- جمعيات تحفيظ القرآن الكريم :

وقد تأسست أول جمعية لتحفيظ القرآن الكريم عام ١٣٨٢ هـ في مكة المكرمة، ثم تلتها عام ١٣٨٣هـ جمعية المدينة، فيما أسست جمعية الرياض عام ١٣٨٦هـ، ثم توالى إنشاء الجمعيات . وفي عام ١٤٠٠ هـ ،أنشئت الأمانة العامة لجمعيات تحفيظ القرآن الكريم في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وعهد إليها الإشراف على جمعيات التحفيظ. وفي عام ١٤١٤هـ، انتقل الإشراف على الجمعيات إلى وزارة الشؤون الإسلامية حيث تأسس المجلس الأعلى للجمعيات الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم

- المكاتب التعاونية للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات :

وتعتبر المكاتب التعاونية من حيث الدور مؤسسات خيرية متخصصة في الدعوة، وقد بدأت هذه المكاتب منذ أكثر من ربع قرن بإنشاء مكتب توعية الجاليات في بريدة ، ثم توالى إنشاء هذه المكاتب وبقيت تحت إشراف الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلميَّة والإفتاء والدعوة والإرشاد حتى إنشاء وزارة الشئون الإسلاميَّة عام ١٤١٤هـ، حيث انتقل الإشراف عليها إلى إدارة الدعوة في الداخل بالوزارة .

٢-٢-٣ وزارة التعليم العالي:

نصت لوائح التعليم العالي الأهلي على قواعد لإنشاء مؤسسات خيرية خاصة بالأغراض التعليمية فوق المستوى الثانوي؛ وقد وصفت المؤسسة الخيرية بأنها منشأة ذات شخصية اعتبارية يكون غرضها الأساسي تقديم خدمة تعليمية فوق المستوى الثانوي دون أن تهدف للرِّبح المادي، ويعتمد إنشاؤها ونموها على التمويل المالي الذاتي المستمرّ .

كما نصت القواعد على أن تنشأ المؤسسة الخيرية من قبل فرد أو مجموعة أفراد أو شخص أو عدة أشخاص اعتباريين، وكنموذج عملي لهذه المؤسسات تأتي مؤسسة الرياض الخيرية للعلوم والتي تتبع لها جامعة الأمير سلطان.

٢-٢-٤ المؤسسات الخيرية الدولية في المملكة العربية السعودية:

في الوقت الذي تتبع الجمعيات الخيرية ذات النشاط المحلي للوزارات المذكورة وفق نظمها ولوائحها المعتمدة، فإن المؤسسات الخيرية ذات النشاط الدولي تبقى حائرة، إذ لا يوجد لها نظام ولوائح موحدة تشرف عليها، فيما تتنوع مرجعيات وآليات تأسيس هذه المؤسسات إلى :

- مؤسسات صدرت بمرسومٍ ملكي مثل الندوة العالميَّة للشباب الإسلامي والتي صدر قرار إنشائها عام ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م .
- مؤسسات تتبع لرابطة العالم الإسلامي؛ وهي مؤسسات تتبع الرابطة ويقرّ إنشاءها في كثير من الأحيان مجلس أمناء الرابطة مثل : هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية،ومؤسسة مكة المكرمة الخيرية، والمؤسسة العالمية للإعمار والتنمية، والهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم، والهيئة العالمية للتعريف بالإسلام، والهيئة العالمية للمحامين المسلمين... إلخ.
- مؤسسات نشأت وركزت على العمل الخيري بالخارج كمؤسسة الحرمين-سابقا- ، وإدارة المساجد.
- مؤسسات خيرية مسجلة في الخارج ولبعضها مكتب تمثيل إعلامي وذل ك مثل المؤسسة الإسلامية، ومؤسسة البصر، والمنتدى الإسلامي.

٢-٢-٥ الهيئة السعودية الأهلية للإغاثة والأعمال الخيرية في الخارج:

صدر أمر ملكي بتاريخ ١٤٢٥/١/٦هـ الموافق ٢٠٠٤/٢/٢٧م بإنشاء الهيئة السعودية الأهلية للإغاثة والأعمال الخيريَّة بالخارج، والتي كلّفت بالقيام بشكل حصري بجميع الأعمال الخيرية والإغاثية في الخارج، وذلك بهدف تنظيم العمل الخيري والإغاثي خارج المملكة.

وهكذا يتضح من العرض السابق لمؤسسات العمل الخيري في المملكة العربية السعودية أن ملف العمل الخيري الحالي يعوم بين مجموعة كبيرة من الوزارات والجهات الحكومية، مما يسبِّب وبلا شك ضاربًا في المصالح والأهداف والبرامج والمشاريع، ومن هنا تظهر الحاجة الماسة إلى إنشاء نظام موحد يشمل جميع الجمعيات والمؤسسات والمكاتب واللجان المكوّنة للعمل الأهلي، ويتَّسم بالمرونة والشمولية، وينظم أداء العمل الأهلي في المملكة.

وفي محاولة للتصنيف العلمي لمجالات العمل الخيري ومؤسساته، قام المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد) بإجراء دراسة علمية محكمة في عام ١٤٢٨ هـ بعنوان (تصنيف مداد الموضوعي

للعمل الخيري) ، وذلك لتلبية احتياجات مؤسسات العمل الخيري في تنظيم مصادر المعلومات ،حيث تضمنت الدراسة تصنيفاً موضوعياً لمجالات العمل الخيري في منطقة الخليج العربي والعالم الإسلامي، وأشارت الدراسة إلى أن مؤسسات العمل الخيري الرئيسيَّة تتفرع على النحو التالي (السريحي،والعربي، ١٤٢٨هـ)

- المؤسسات الثقافية والأدبية والرياضية: ومنها النوادي الأدبية والثقافية والرياضية ، ومؤسسات حماية الآثار والمتاحف .
- المؤسسات الدينية والدعوية: ومنها مؤسسات الدعوة والوعظ والإرشاد ، والمراكز الإسلامية .
- مؤسسات الخدمة الاجتماعيَّة : ومنها مؤسسات الأ سرة والطفولة ، ومؤسسات الأيتام ، والإغاثة والكوارث المحلية .
- المؤسسات القانونيَّة والحقوقيَّة: ومنها منظمات حقوق الإنسان ، وجمعيات حماية المستهلك .
- مؤسَّسات إدارة وتنمية العمل الخيري : ومنها المؤسسات المانحة ، ومؤسسات إدارة الأوقاف والاستثمارات .
- مؤسسات التعليم والبحث : ومنها مؤسسات تعليم وتحفيظ القرآن و محو الأمية ، ومؤسسات البحث العلمي ، ورعاية الموهوبين .
- مؤسسات التنمية والإسكان والبيئة:ومنها مؤسسات الإسكان الاجتماعي ، ومكافحة التلوث.
- مؤسسات الصحة: كالمستشفيات الخيرية ، والعيادات المتنقلة .
- المنظمات و الاتحادات المهنيَّة : كمؤسسات السلام العالمي ، والنقابات المهنية ، والأحزاب السياسية .

٢-٣ الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالقطاع الخيري بالمملكة:

يمكن تصنيف الأنظمة ذات العلاقة بالعمل الخيري والتطوعي بالمملكة العربية السعودية إلى عدة فئات وذلك استناداً إلى طبيعة الجمعيات والمؤسسات الخاضعة لأحكامها وطبيعة النشاط الذي تزاوله، وفيما يلي بيان للأنظمة ذات العلاقة بمحور الدراسة الحالية (العتيبي، ١٤٢٨هـ):

الفئة الأولى : وهي تلك الأنظمة الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية وتخاطب بأحكامها مؤسسات وجمعيات تمارس نشاطات ذات طبيعة إنسانية واجتماعية وتعاونية غير هادفة للربح، ويندرج تحت مفهوم هذه الفئة الأنظمة واللوائح التالية:

- نظام الجمعيات التعاونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٦) وتاريخ ١٣٨٢/٦/٢٥هـ.
- لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٠٧) وتاريخ ١٤١٠/٦/٢٥هـ وقواعدها التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٧٦٠) وتاريخ ١٤١٢/١/٣٠هـ.
- لائحة جميع التبرعات للوجوه الخيرية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٥٤٧) وتاريخ ١٣٩٦/٣/٣٠هـ.
- لائحة إعانة الجمعيات التعاونية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٤١٩) وتاريخ ١٣٩٨/٥/١٠هـ.

الفئة الثانية : وتشمل هذه الفئة الأنظمة الأساسية واللوائح الداخلية لتلك المؤسسات الخيرية الخاصة التي يتم إنشاؤها بموجب أوامر ملكية، حيث أن هذه الفئة تم استثناؤها من ا لخضوع لأحكام لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية، وبالتالي من الخضوع لإشراف أية جهة حكومية، حيث تتمتع هذه المؤسسات باستقلال كامل في إدارة شؤونها الإدارية والمالية . وفي هذه الحالة فإن النظام الأساسي لهذه المؤسسات ولوائحها الداخلية هي المرجع القانوني في كل ما ي تعلق بشؤون هذه المؤسسات الإدارية والتنظيمية والمالية ،كما أنها تخضع لإشراف أجهزتها الرقابية الداخلية . ومن أمثلة هذه المؤسسات : مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي، ومؤسسة الملك خالد الخيرية.

الفئة الثالثة : وهي تلك الأنظمة واللوائح المتعلقة بالأوقاف الخيرية، وتندرج ضمن اختصاصات مجلس الأوقاف الأعلى ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ويدخل ضمن هذه الفئة الأنظمة واللوائح التالية :

١ -نظام مجلس الأوقاف الأعلى الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٥) وتاريخ ١٣٨٦/٧/١٨هـ.

٢ -لائحة تنظيم الأوقاف الخيرية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٨٠) وتاريخ ١٣٩٣/١/٢٩هـ.

٣ -مجموعة القواعد المالية والمحاسبية للأوقاف الخيرية .

٢ ـ المؤسسات الخيرية المانحة في المملكة العربية السعودية :

بداية ،لا بد من الإشارة إلى أنه لا يوجد في لوائح وزارة الشؤون الاجتماعية ما يسمى بالمؤسسات "المانحة" بشكل رسمي ، وإنما هي موجودة بمسمى "المؤسسات الخيرية " ، وتتنوع نشاطاتها مابين تقديم المنح فقط، ومابين المنح والتنفيذ، كما تختلف كذلك في مجال التركيز . و في هذا المحور سيتم قراءة واقع المؤسسات الخيرية المانحة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية على وجه الخصوص –حيث هي مجال تركيز هذه الدراسة– من حيث بداياتها، وتوزيعها ، والقواعد المنظمة لعملها، ونماذج منها، والتحديات التي تواجهها في المملكة العربية السعودية .

وبالرجوع إلى التقرير الصادر من الإدارة العامة للجمعيات والمؤسسات الخيرية عام ١٤٣٤هـ ، فإن مجموع المؤسسات الخيرية بالمملكة العربية السعودية يبلغ (٨٩) مؤسسة (وزارة الشؤون الاجتماعية ، ١٤٣٤هـ) يتركز وجودها في منطقة الرياض ، ثم في منطقة مكة المكرمة، ثم في المنطقة الشرقية ، وبعدها تأتي منطقة القصيم ،ثم منطقة المدينة المنورة، وأخيرا في منطقتي عسير والحدود الشمالية . ويبين الجدول رقم (٢) تعداد المؤسسات الخيرية في كل منطقة، ونسبتها مقارنة بالمجموع الكلي لعدد المؤسسات :

جدول رقم(٢)

توزيع المؤسسات الخيرية في مناطق المملكة العربية السعودية

مناطق المؤسسات الخيرية	عددها	النسبة
منطقة الرياض	٥٥	٦٢٪
منطقة مكة المكرمة	١٧	١٩٪
منطقة المدينة المنورة	٣	٣٪

منطقة القصيم	٥	٦٪
المنطقة الشرقية	٧	٨٪
منطقة عسير	١	١٪
منطقة الحدود الشمالية	١	١٪
	المجموع: ٨٩	

*الجدول من تصميم الباحثة

كما يشير التقرير ذاته إلى أسماء المؤسسات الخيرية المانحة بالمملكة العربية السعودية في كل منطقة، إضافة إلى بيانات تتعلق بتاريخ تأسيس كل مؤسسة، ورقم التسجيل ، وتاريخه، وعناوين المؤسسات[١]. ويلاحظ حداثة المؤسسات الخيرية الخاصة ، حيث تم التصريح لأول مؤسسة خيرية عام ١٤١٦هـ، إلى أن بلغ عددها (٨٩) مؤسسة في عام ١٤٣٤هـ. وتختلف تلك المؤسسات من حيث الأهداف الرئيسية والآليات، فالبعض منها مؤسسات تهدف إلى تقديم المنح وفق سياسة محددة ، والبعض لا يقتصر على المنح بل يتجاوز ذلك إلى التنفيذ المباشر . كما أن منها ما هو متخصص في مجال معين (كالثقافة أو الصحة)، ومنها ما هو متعدد المجالات .ويقدم الصالح (١٤٣٢هـ) تصنيفاً للمؤسسات الخيرية الخاصة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية من حيث الأهداف الرئيسية لها كما يلي :

- مؤسسات متخصصة في مجال معين (الأسرة، الثقافة، الصحة،التراث ..الخ)، وعادة ما تقوم بتنفيذ المشاريع التي هي في مجال تخصصها مع المستفيدين مباشرة، ومنها المركز الخيري للإرشاد الاجتماعي والاستشارات الأسرية ، صندوق التكافل الاجتماعية بوزارة التربية، و مركز سعود البابطين الخيري للتراث والثقافة .
- مؤسسات تهدف إلى تقديم الدعم المالي والعيني والمعنوي بالشراكة مع الجهات الخيرية في مجالات عدة (الأسرية، والثقافية، والصحية..الخ)حسب اختصاصها ، وهي ما تسمى بالمؤسسات الخيرية المانحة- وهي محل الدراسة- ، وعادة ما تقوم بدعم

[١] أنظر الملحق رقم (١) .

مشاريع الجهات الخيرية والإشراف عليها دون الدخول في التنفيذ المباشر مع المستفيدين ، ومثالها مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية، و مؤسسة محمد وعبدالله إبراهيم السبيعي الخيرية، و مؤسسة حمد بن عبدالرحمن الحصيني الخيرية، و مؤسسة عبدالرحمن بن صالح الراجحي وعائلته الخيرية .

وليس هناك إطار محدد للعلاقة بين الطرفين، المؤسسات الخيرية المانحة من جهة ، والمستفيدين من جهة أخرى في المملكة العربية السعودية، وإنما وضعت بعض المؤسسات شروطاً وإجراءات لقبول طلبات المنح، كما ألفت لجان للبت في طلبات المنح.

٢ ٤ ٢ اللائحة الأساسية للجمعيات والمؤسسات الخيرية:

كان للائحة الأساسية للمؤسسات والجمعيات الخيرية والصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية في عام ١٤١٠هـ دورا بارزاً في تنظيم وضبط العمل الخيري في المملكة العربية السعودية وفي تقنينه . وبالتالي استطاعت الجمعيات والمؤسسات الخيرية أن تحقق في ظل وجود هذا النظام مستويات لا بأس بها من الانضباط في أدائها على المستوى المالي والإداري .

ثم في عام ١٤١٢هـ صدرت القواعد التنفيذية للائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية (وزارة الشؤون الاجتماعية ، ١٤١٢هـ)، والتي خصصت الباب الثاني للمؤسسات الخيرية الخاصة وعرفتها بأنها " كل منشأة خيريَّة يكون غرضها الأساسي تقديم خدمة اجتماعيَّة خيريَّة لأفراد أو جهات معينة، دون أن تستهدف تحقيق الربح المادي أو تحقيق أية أغراض أخرى تتعارض مع أحكام اللائحة أو القواعد التنفيذية أو التعليمات الصادرة بمقتضاها"

كما قدمت القواعد التنفيذية للائحة تفصيلات فيما يتعلق بتنظيم عمل المؤسسات الخيرية بدءاً بتأسيسها وصولاً إلى حلها. وفيما يلي عرض للبنود المتعلقة بشروط تأسيس المؤسسات الخيرية الخاصة في المملكة العربية السعودية، وضبط مواردها المالية، والحالات التي يجوز فيها حل المؤسسة :

- **تأسيس المؤسسة** : تتناول المواد من المادة (٧٦)إلى المادة(٧٨) أحكام تتعلق بتأسيس المؤسسات الخيرية في المملكة العربية السعودية . فالمادة (٧٦) تنص على أن تنشأ

المؤسسة الخيرية الخاصة من قبل فرد أو مجموعة أفراد طبيعيين من ذوي القرابة من الدرجة الأولى، أو من شخص أو عدة أشخاص معنويين. ولا يجوز تأسيس أكثر من مؤسسة خيرية لنفس الشخص أو الأشخاص طالبي التأسيس ، كما لا يجوز تأسيس مؤسسة خيرية باسم علم من الأعلام أو أي شخص دون وجود رابطة قرابة من الدرجة الأولى ، وفقا للمادتين(٧٧)و(٧٨) .

كما تحدد المادة (٨٢) شروط تأسيس المؤسسة الخيرية الخاصة وهي كما يلي:

١ - أن يكون طالب أو طالبوا التأسيس سعودي الجنسية .

٢ - أن يكون طالب أو طالبوا التأسيس كاملي الأهلية .

٣ - أن يعد طالب أو طالبوا التأسيس نظاماً أساسياً للمؤسسة المراد تسجيلها يتفق مع أحكام اللائحة، والقواعد التنفيذية والقرارات والتعليمات الصادرة بمقتضاها .

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون نشاط المؤسسات الخيرية الخاصة محصوراً داخل حدود المملكة فقط ، كما تنص عليه المادة (٩٥) من تلك القواعد.

- **الموارد المالية للمؤسسة** : تقتصر الموارد المالية للمؤسسة كما نصت عليه المادة (٨٠) على ما يلي :

١ -التمويل الذاتي من المؤسس .

٢ -عائدات استثمارات المؤسسة وأنشطتها .

٣ -الأوقاف والهبات والوصايا .

ووفقاً للمادتين(٨١) و(٨٧)، فإن المؤسسات الخيرية الخاصة لا تستفيد من الإعانات التي تقدمها الوزارة للجمعيات الخيرية . ويجوز لها قبول الهبات والوصايا ، ولكن لا يجوز لها جمع التبرعات. وتمنع من الدخول في مضاربات مالية كما تشير إليه المادة (٩٢) . إلا أن الماد ة (٧٩) تسمح لمجلس أمنائها استثمار أموالها الزائدة عن حاجتها في أنشطة يكون لها عائد مالي يساعدها في تحقيق أهدافها، بما لا

يتعارض مع المادة (٢) من اللائحة والتي تنص على أن الوزارة هي الجهة المختصة بكل ما يتعلق بالجمعيات والمؤسسات الخيرية المسجلة رسميا لديها .

الإشراف والمتابعة : تتولى الوزارة الإشراف على أعمال المؤسسات الخيرية الخاصة في الحدود التي ترى الوزارة لزوم الإشراف عليها . ولها في سبيل ذلك – كما تشير إليه المادة (٩٠) – الإطلاع على دفاتر المؤسسة وسجلاتها ووثائقها التي تتعلق بعملها . وعلى المؤسسة تقديم أي معلومات أو بيانات أو مستندات أخرى تطلبها الوزارة .

ووفقا للمادة ذاتها ، فإن للوزير وقف تنفيذ أي قرار يصدر عن الهيئات القائمة على شؤون المؤسسة إذا كان مخالفاً لأحكام اللائحة وقواعدها التنفيذية ، أو القرارات الصادرة بمقتضاها أو لنظام المؤسسة الأساسي .

- **حل المؤسسة** : يقتصر حل المؤسسة حلاً اختيارياً على المؤسس أو المؤسسين في حياتهم – كما تنص عليه المادة(٩١) – ، وليس لمجلس إدارة المؤسسة أو أمنائها بعد وفاة المؤسس أو المؤسسين قرار الحل ، وتخضع المؤسسة في هذه الحالة للمادة (٦٣) من هذه القواعد والتي تجيز بقرار من الوزير حل الجمعية الخيرية في بعض الحالات[٢].

ويجدر التنبيه إلى أن المؤسسات الخيرية الخاصة الصادرة بموجب أوامر ملكية لا تسري عليها أحكام اللائحة والقواعد التنفيذية حسب ما نصّت عليه المادة (٩٤) . ومن تلك المؤسسات:

- مؤسسة الملك خالد الخيرية
- مؤسسة الأميرة العنود بنت عبدالعزيز بن مساعد
- مؤسسة الملك عبدالله لوالديه للإسكان التنموي
- مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع
- مؤسسة الملك فيصل الخيرية
- مؤسسة الأمير سلطان بن عبد العزيز
- صندوق المئوية

[٢] انظر الملحق رقم (٢)

- مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية
- مؤسسة آل إبراهيم الخيرية

٢ ٥ نماذج لمؤسسات خيرية مانحة في المملكة العربية السعودية :

تتوزع المؤسسات الخيرية المانحة في المملكة العربية السعودية في مناطق عدة ، إلا أن أغلبها يتركز في مدينة الرياض ، ولكن ذلك لا يعني تركز نشاطاتها في المنطقة ذاتها، بل إن بع ض المؤسسات المانحة تشمل كافة مناطق المملكة في تقديم المنح . وكما تتفاوت المؤسسات الخيرية المانحة السعودية في نطاق عملها ، فهي كذلك تتفاوت في اختصاصاتها ، ومدى شهرتها ، وفاعليتها . ومن أبرز المؤسسات الخيرية المانحة في المملكة العربية السعودية على سبيل المثا ل مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية بمنطقة الرياض، ومؤسسة محمد و عبدالله إبراهيم السبيعي في منطقة الرياض، و مؤسسة عبدالرحمن صالح الراجحي وعائلته الخيرية بالمنطقة الشرقية .ولكل من تلك المؤسسات أهداف خاصة موضحة على مواقعها الالكترونية ، بالإضافة إلى سياساتها المنظمة لعمليات المنح وآلية عملها [٣].

٣- التجربة الغربية للمؤسسات الخيرية المانحة:

يحتل القطاع الخيري بكافة مؤسساته مكانة بارزة في الدول المتقدمة ويحوي هذا المحور عرضا مختصرا لواقع المؤسسات الخيرية المانحة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية ، مرت المؤسسات الخيرية المانحة بكافة أنواعها بمراحل تطور عديدة إلى أن وصلت إلى وضعها الحالي، فمعظم المؤسسات المانحة الخاصة قديماً بدأت عملها لصالح مؤسسات معينة كالمستشفيات أو المدارس، أو لتلبية حاجة اجتماعية معينة كمساعدة الفقراء. لكن الوضع اختلف عما هو عليه مع بدايات القرن العشرين مع ظهور مؤسسات خيرية خاصة لأغراض عامة ممثلة في مؤسسة كارنيجي في نيويورك(١٩١١)، و مؤسسة روكفلر (١٩١٣) . وقد شهد القرن العشرون تطور ملحوظ في حقل المؤسسات الخيرية المانحة في الولايات الأمريكية مع وضع ا لإطار القانوني والتنظيمي لعمل تلك المؤسسات، وظهور أنواع متعددة من تلك المؤسسات التي تؤدي أدوارها بطرق مختلفة تعكس قيم وأهداف المانحين، والرؤية الاستراتيجية لمجلس الإدارة، والبيئة التي تعمل فيها تلك المؤسسات . وقد كان لوفرة البورصة في نهاية القرن دور كبير في

[٣] لمعلومات أكثر عن تلك المؤسسات انظر الملحق رقم (٦) .

إحداث طفرة غير مسبوقة في العمل الخيري ، حتى بدا للكثيرين أن " العصر الذهبي للعمل الخيري " قد وصل (Collins,2008)

وتعد المؤسسات الخيرية الأمريكية نموذجاً للمؤسسات الخيرية المستقلة مالياً وإدارياً. ويؤكد الباحث عبد الحفيظ(٢٠٠٨م:٢٧) على أن تلك المؤسسات قد شهدت صعوداً كميًّا ونوعيًّا ملموساً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بحيث تنوعت الجهات المنشئة لها وتزايدت قدراتها المالية، فضلا عن توسع أنشطتها الاجتماعية، مستثمرة مناخاً سياسيًّا واقتصاديًّا ملائماً فيما بعد الحرب العالمية الثانية ..وفي هذا الإطار، أسهمت المؤسسات الخيرية، خاصة المعنية بالتعليم والبحث العلمي مثل مؤسسة فورد (Ford Foundation) في مساعدة الحكومة في صياغة السياسات التعليمية وتطبيقها، كما امتد هذا التعاون الحكومي –الأهلي إلى الأنشطة الإغاثية والتنموية خارج الولايات المتحدة .وتمكَّنت المؤسسات الخيرية الأمريكية من لعب دور متميز على صعيد الفاعلين الاجتماعيين داخل الولايات المتحدة وخارجها .وقد تمكَّنت المؤسسات الخيرية الأمريكية من توسيع مساحات حركتها الاجتماعية، وتوطيد أركان دورها المؤثر في المجتمع الأمريكي، بفضل تبني الحكومة الفيدرالية سياسة غير تدخلية في مجالات الحياة العامة.

ويعد التعامل مع المؤسسات الخيرية باعتبارها مؤسسات اقتصادية تدخل معترك العمل التجاري من أهم أسباب نجاح المؤسسات الخيرية الأمريكية، فقد نظم عدد من قيادات قطاع الأعمال والمجتمع المدني الأمريكي مثل آندرو كارنيغي، وجون دي روكفلر، ومارغريت أوليفيا سايج وغيرهم أعمالهم الخيرية في شكل جديد، شبيه بشركات الأعمال الكبرى .وقد قدمت المؤسسات الخيرية مساهمات مهمة ودائمة في مجال الصحة، والتعليم، والبيئة، وتطوير الشباب، والفنون .كما كانت فعّالة في إعادة إحياء وتأهيل الأحياء الداخلية للمدن، والحفاظ على النسيج الاجتماعي للمجتمعات عبر الولايات المتحدة وعبر العالم .فمثلاً، يسعى العديد من المؤسسات الخيرية اليوم إلى معالجة مشاكل أمراض الملاريا، والسل، والإيدز، والقيام بالأبحاث والمشاريع المتعلقة بتوسعة برامج التلقيح التي تستهدف أمراض الأطفال في الدول الفقيرة في العالم(عبدالحفيظ،٢٠٠٨م:٢٨)

ووفقا لإحصاءات مركز المؤسسات الخيرية (The Foundation Center) الأخيرة لعام ٢٠١١م فإن هناك ٨١,٧٧٧ مؤسسة خيرية مانحة في الولايات المتحدة الأمريكية ، تشكل نسبة المؤسسات المانحة المستقلة منها نسبة ٩٠% ، و٦% مؤسسات خيرية مانحة مشغلة، و ٣% تابعة لشركات، ١% مؤسسات خيرية مانحة مجتمعية. وتحتل مؤسسة بيل وميلندا جيتس الخيرية (Bill & Melinda Gates Foundation) المرتبة

الأولى من حيث إجمالي المنح المقدمة ، حيث تجاوز إجمالي المنح لديها ٣ مليار دولار(The Foundation Center, 2013).

أما في المملكة المتحدة ، فإن من بين أنجح التجارب في هذا المجال هي إنشاء رابطة المؤسسات الخيرية المانحة(Association of Charitable Foundations) عام ١٩٨٩م ، والتي اقتصرت عضويتها من عام ٢٠٠٥ على المؤسسات الخيرية في انجلترا وويلز فقط . وتضم هذه الرابطة في عضويتها حوالي ٣٠٠ مؤسسة خيرية مستقلة تتنوع مابين عدد من المؤسسات الخيرية المستقلة الكبيرة ، والصناديق المحلية والمجتمعية ، والصناديق العائلية، والمؤسسات الخيرية التابعة للشركات . وتتباين أحجام هذه المؤسسات ومجالات اهتمامها ؛ فبعضها محلية، والبعض منها عالمية (Association of Charitable Foundations, n.d.)

وتسعى الرابطة إلى دعم أنشطة المؤسسات المانحة، وتمثيل مصالح أعضائها، وتشجيع الممارسات المتميزة في تقديم المنح، والنشاط الفعال للمؤسسات المانحة . وتصدر العديد من النشرات والمطبوعات لخدمة المؤسسات الأعضاء، والمانحين الأفراد، والراغبين في الحصول على المنح . وتعتبر نشرة" أخبار الاستئمان والمؤسسات الخيرية " من أبرز إصدارات الرابطة؛ وهي مجلة فصلية تساعد المؤسسات الأعضاء على تحديث معلوماتهم عن توجهات تقديم المنح وتبادل الخبرات والرؤى فيما بينهم والتعرف على الهموم المشتركة، فضلا عن إصدار مطبوعات دورية أخرى بهدف الربط بين المؤسسات وتشجيعهم على مشاطرة الاهتمامات والتجارب واستكشاف فرص العمل المشترك . كما تجري الرابطة مسحاً دورياً للمؤسسات الأعضاء، بهدف رصد أنشطتهم ورسم خريطة عامة للقطاع المانح .

وتشير إحصاءات عام ٢٠١٢ المنشورة من قبل الرابطة إلى أن هناك ٦٣,٠٠٠ مؤسسة خيرية في انجلترا وويلز ممن يقدمون الدعم للمنظمات أو الأفراد كجزء من نشاطاتهم . كما أن عدد المؤسسات الخيرية المانحة في المملكة المتحدة بأجمعها يقارب ١٢,٠٠٠ مؤسسة خيرية مانحة ، وتشير البيانات إلى أن في انجلترا وويلز لوحدهما ٩٠٠ مؤسسة خيرية وقفية يتجاوز دخلها السنوي ٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، وهي تعتمد على الاستثمارات بنسبة ٩٠% في تمويلها لأنشطتها (Jenkin,2012 : 12) .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تتبع للأدبيات العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة ، اتضح عدم توافر دراسات مباشرة حول سياسات وإجراءات المنح عدا ثلاث دراسات، الأولى حول إشهار سياسات المنح وأثره في تفعيل العمل الخيري المؤسسي، والثانية حول رأي الجهات الخيرية في المؤسسات المانحة السعودية ، والأخيرة تتعلق بآلية منح المؤسسات الخيرية المانحة الأمريكية للمنظمات البيئية غير الحكومية باسرائيل، وعلاقة الخ صائص التنظيمية لتلك المنظمات بقرارات المنح . أما فيما عدا ذلك فقد كانت أغلب الدراسات تصب في إطار العمل الخيري بشكل عام، أو دراسة حالة إحدى المؤسسات الخيرية المانحة ، أو الدور الذي تقوم به المؤسسات المانحة على مختلف أنواعها، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات التي تم الوقوف عليها ، ومن ثم عرض للتجربة الغربية في هذا المجال .

٣ – الدراسات العربية:

قدمت عدة أوراق بحثية بملتقى الجهات المانحة (أفاق جديدة لمستقبل أفضل) في المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية كان من بينها ورقة حجر(١٤٣٤هـ) حول أثر الجهات المانحة في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية : حالة العلوم الاجتماعية . وتسعى هذه الدراسة إلى التعريف بأثر الجهات المانحة بالمملكة العربية السعودية في تطوير البحث العلمي بصفة عامة، وفي مجال البحث الاجتماعي والإنساني على وجه الخصوص، من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات ، ومعوقات التأثير الفعال لتلك الجهات في بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية في المملكة ، كما تهدف الدراسة كذلك إلى التعرف على وسائل تفعيل دو ر الجهات المانحة من القطاع الخاص في هذا المجال واقتراح آلي ة عملية لاستقطاب الدعم المالي لتمويل تلك البحوث . وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي لتنفيذ تلك الدراسة باعتباره الأنسب لمثل تلك الدراسات الاستطلاعية ، فقام الباحث بالإطلاع على البيانات المتوفرة حول موضوع الدراسة في مختلف أوعية أدبياتها كالكتب والمجلات العلمية والندوات والمؤتمرات والتوصيات والتقارير العلمية التي صدرت حول هذا الموضوع، كما أجرى بعض المقابلات مع المهتمين من الجهات البحثية الحكومية أو التابعة للقطاع الخاص أو الباحثين . واختار الباحث عينة من الأساتذة الجامعيين بلغت (٩٣) عضوا من مختلف الدرجات العلمية مثلوا غالبية التخصصات العلمية في المجال

الاجتماعي، للتعرف على مرئياتهم حول تساؤلات الدراسة من خلال استبيان تضمن عدة محاور مرتبطة بتساؤلات الدراسة . وخلصت تلك الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها أن الجهات المانحة تركز في دعمها على البرامج البحثية التي ترتبط بمشروعاتها والتي تخدم مصالح جماهيرها وتقوية نفوذها ، فيلاحظ تمركز مشروعات تلك الجهات المانحة في المجال الصناعي وبالتالي اهتمامها بالبحث العلمي في ذلك المجال وإهمالها للبحث الاجتماعي . ونظرا لحداثة مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وعدم الاتفاق على أولويات الدعم وضعف أو غياب معايير الأداء لواجبات المسؤولية الاجتماعية، فقد نتج عن ذلك عدم شعور الجهات المانحة بأن دعم البحث العلمي هو من صميم مسؤولياتها ، مما نتج عنه غياب السياسات المرسومة والخطط لبرامج المسؤولية الاجتماعية ، وغياب البحث العلمي عن أولويات الدعم لدى الجهات المانحة . وختم الباحث دراسته بتقديم آلية مقترحة لتفعيل دور الجهات المانحة في النهوض بالبحث العلمي في المجال الاجتماعي .

أما خفاجي (١٤٣٤هـ) فقد قدمت ورقة علمية بعنوان المؤسسات المانحة العالمية .. بين الليبرالية الأمريكية والإدماجية الألمانية . وسعت الورقة في إطار مقارن لتقصي التباين القيمي والوظيفي بين المؤسسات المانحة الأوروبية ونظيرتها الأمريكية ، وقد اختارت الباحثة مؤسستي فورد الأمريكية ومؤسسة روبرت بوش الألمانية للمقارنة بينهما .كما رسمت خريطة متكاملة للملامح العامة لمؤسستي فورد الأمريكية وروبرت بوش الألمانية من حيث البيئة المحيطة، والنشأة، والرسالة، والبرامج العملية، وآليات المنح والتمويل، والبنية التنظيمية . وقد نُظر للمؤسستين في إطار نماذج العلاقة بين الدو لة والقطاع غير الربحي ، انطلاقا من الأصول الاجتماعية للأخير . فكانت مؤسسة فورد ممثلة للنموذج الليبرالي الأمريكي ، بينما عبرت مؤسسة روبرت بوش عن النموذج الإدماجي الألماني. وكشفت الدراسة عن تأثر المؤسستين بوضوح بسمات نموذجيهما . وتثبت المؤشرات فرضية الدراسة حول تأثير البيئة الحضارية المحيطة بالمؤسسات المانحة على مدى عالمية رسالتها وبرامجها . فالبيئة الأمريكية قد سهلت لمؤسسة فورد الانطلاق نحو عالمية الأهداف والبرامج منذ فترة مبكرة في نشاطها ، بينما كانت البيئة الأوروبية ، بالتطبيق على مؤسسة روبرت بوش الألمانية معنية بالأساس بالحركة داخل قارتها الأم .ويلاحظ بأن الدراسة لا تقوّم أي من الاتجاهين باعتباره إيجابيا أو سلبيا، بل سعت لتحديد ملامح العلاقة التبادلية بين المؤسسات المانحة ورسالتها .

كما قدم شلبي (١٤٣٤هـ) ورقة بعنوان واقع المؤسسات المانحة العربية والإسلامية .وتهدف إلى دراسة واقع المؤسسات المانحة بالسودان في إطار تحقيق مقاصد المنح للمانح والممنوح ،وإلى التعرف على أساليب المؤسس المانحة الإسلامية السودانية وضوابطها الإدارية ، ومن ثم استخلاص صيغة ميثاق أخلاقي لعمل المؤسسات الإسلامية المانحة . وقد اعتمد البحث على عينة من المؤسسات المانحة المسلمة في السودان وكان من أهم النتائج التي تم الوصول إليها والتي ساهمت في تشكيل توجهات الميثاق المهني المقترح للمؤسسات الخيرية المانحة أن نسبة المنظمات المتخصصة من المؤسسات المانحة بالسودان ٤٧% ، يعتليها المؤسسات المهتم ة بالصحة والتعليم بنسبة ٤٧% ، ثم حفر الآبار وصيانة المستشفيات بنسبة ١٣% . وبخصوص تقييم المتنافسين للدعم فيتم اختيار أفضل العروض خدمة لمجتمعاتها بنسبة ٦٠%. كما تحرص المؤسسات المانحة على المتابعة المالية بنسبة ٥٣,٣%، والإدارية بنسبة ٦٦,٧%، والمتابعة الميدانية بنسبة ٤٠%، وعبر التقارير بنسبة ١٣,٣% .

و أعد المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد) عام (١٤٣٣هـ) دراسة بعنوان استطلاع رأي الجهات الخيرية في المؤسسات الخيرية المانحة السعودية . وهدفت تلك الدراسة إلى التعرف على أداء المؤسسات المانحة، وإجراءاتها، وسياساتها، والصورة النمطية عنها، من وجهة نظر الجهات الخيرية، . وقد شملت الجهات التي تم استطلاع رأيها جمعيات خيرية، ومكاتب دعوة وإرشاد، و لجان للتنمية ، حيث بلغ حجم العينة الكلي لهذه الدراسة (٤٣٧) جهة خيرية موزعة على جميع المناطق . وتوصلت الدراسة الاستطلاعية إلى عدة نتائج م ن أهمها أن هناك اتجاه عام وموافقة ساحقة من قبل الجهات الخيرية على معايير وشروط المنح التي تقدمها المؤسسات الخيرية المانحة لهم ، حيث أيد بدرجة كبيرة ما يقارب ثلاثة أرباع الجهات الخيرية معايير توليها المؤسسات المانحة أهمية عند تقديمها الدعم و في مقدمتها الاستقرار الإداري والمالي، وأن تكون مشاريع ضرورية وملحة،وكفاءة الموارد البشرية .وكذلك الحال بالنسبة للإجراءات ، حيث كان هناك تأييدا ساحقاً لهذه الإجراءات، باستثناء إجراء "تقديم الدعم على دفعات ". كما تشكل العلاقات الشخصية أكثر العناصر التي تسهم إيجابيا في العلاقة بين المؤسسات المانحة والجها ت الخيرية. وأن ثلاثة أرباع الجهات الخيرية هي التي تطلب الدعم أولا من المؤسسات المانحة . كما أن المشايخ والدعاة والقضاة يعدون من أبرز المؤثرين على دعم المؤسسات المانحة للجهات الخيرية . وقد أيدت الأغلبية الساحقة من الجهات الخيرية أن للمؤسسات المانحة أثرا إيجابيا على مجال عمل الجهات الخيرية . وتصدرت مؤسسة

سليمان الراجحي الخيرية قائمة المؤسسات المانحة التي تفضلها الجهات الخيرية من حيث الشهرة والتفضيل والرغبة في التعامل معها، تلتها مؤسسة السبيعي ، ثم مؤسسة الجميح، ثم مؤسسة صالح الراجحي، ثم مؤسسة الأميرة العنود، ثم مؤسسة الضحيان ومؤسسة الثنيان .

وفي نفس العام (١٤٣٣هـ)، أعد السبهان دراسة بعنوان : إشهار سياسات المنح وأثره في تفعيل العمل الخيري المؤسسي . وقد ركزت هذه الدراسة من خلال تطبيق المنهج المكتبي التحليلي على التعرف على مفهوم سياسة المنح في القطاع الخيري وعن كيفية إشهاره والتعرف على واقع المؤسسات الخيرية المانحة بالمملكة وطريقة إشهارها لسياسة وإجراءات المنح المعتمدة لديها ، من خلال مقارنة آليات إشهار سياسة وإجراءات المنح المطبقة محل يا بأفضل الممارسات العالمية والدولية . وأظهرت النتائج أن هناك (٩٠%) من الجهات المانحة المحلية تحرص على التعريف بهويتها وأهدافها ومجالات المنح التي تستهدفها وإن جاءت على شكل معلومات غير تفصيلية، حيث تستخدم مثل هذه المعلومات في الأغراض الإعلامية والدعائية. كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن حوالي ثلثي (٦٥%) المؤسسات الخيرية الوطنية، تفتقر مواقعها الإلكترونية إلى بيانات ومعلومات تتعلق بضوابط ومعايير وإجراءات المنح، وتكتفي بتلقي طلبات المنح عبر البريد الإلكتروني أو البريد المسجل، ومن ثم معالجتها داخليا واتخاذ القرارات بشأنها، وهذا بسبب عدم الوعي بأهمية إشهار سياسة المنح على مواقعها الإلكترونية. وبينت الدراسة كذلك أن سياسة المنح كمفهوم عام مطبق لدى الجهات المانحة العالمية والدولية، وإن اختلفت الأسماء المستخدمة في التعبير عنه، فهناك (٨٠%) من الجهات المانحة الأجنبية لديها روابط مخصصة لتصفح ضوابط وإجراءات المنح. كما كان من أهم النتائج تقديم نموذج استرشادي يساعد المؤسسات المانحة الوطنية على صياغة سياسة المنح الخاصة بها، والتي تحتوي على جميع المعلومات القابلة للإشهار، والتي يحتاج إليها زوار الموقع؛ للتعرف على هوية المانح وتوجهاته وأهدافه، وآليات المنح التي يعتمدها في تقديم المرح.

كما قدم أبو حماد دراسة عام (١٤٣٢هـ) بعنوان التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة دراسة ميدانية في الفترة مابين ٢٠٠٠م-٢٠١٠م . وهدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، ومعرفة تأثيره على التنمية السياسية في قطاع غزة، ومدى الدور الذي لعبه التمويل الدولي في تحقيق متطلبات التنمية

السياسية للمجتمع الفلسطيني وفق احتياجاته . وقد اعتمدت الدراسة على توصيف وتحليل مدى مساهمة التمويل الدولي في إحداث تنمية سياسية في قطاع غزة ، وعلى برامج التنمية السياسية التي نفذتها المؤسسات الأهلية الفلسطينية المتلقية للدعم ومدى ملاءمتها لبرامجها التنموية، مستخدمة أداة الاستبيان على مجتمع المؤسسات الدولية وشركائهم من المؤسسات الأهلية المحلية التي تبنت برامج تنموية سياسية . وقد توصلت الدراسة إلى مج موعة من النتائج كان من أهمها أن التمويل الدولي لا يحقق أولويات التنمية الفلسطينية بسبب سعيه إلى تحقيق غايات سياسية للدول المانحة في المجتمع الفلسطيني . وأن المساعدات التي قدمتها المنظمات الدولية تمت وفق خطة تنموية تتناسب مع أهدافها السياسية، وليس مع احتياجات المجتمع الفلسطيني . وأن المؤسسات الأهلية الفلسطينية ليس لديها أجندة وطنية واضحة تجاه أولويات التمويل وهي تستجيب بشكل مباشر لبرامج وسياسات المانحين مما انعكس بشكل سلبي على واقع التنمية السياسية.

وفي السنة ذاتها ، قدم الصالح (١٤٣٢هـ) دراسة بعنوان جهود المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي. وقد تناولت هذه الدراسة تحديد مجالات التنمية لدى المؤسسات الخيرية المانحة، وكيفية بنائها، بالإضافة إلى تحديد دور المؤسسات الخيرية المانحة بالمملكة في تحقيق التنمية من الناحية الدعوية والثقافية والتعليمية والأسرية والاقتصادية والمؤسسية والصحية والبيئية والإعلامية ومعالجة الفقر ، وكذلك التعرف على المعوقات التي تواجه تلك المؤسسات في تنمية المجتمع المحلي .وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في دراسته التي غطت المؤسسات الخيرية المانحة بالمملكة ال عربية السعودية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية أو الصادرة بمرسوم ملكي ، حيث تكونت عينة الدراسة من ٢٥ مؤسسة خيرية مانحة استطاع الباحث التواصل معها . وكان من أهم نتائج دراسته أن أهم المجالات التي تهتم بها المؤسسات المانحة وتأتي في المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد العينة على أنها ضمن خطة الدعم للمؤسسة مجال معالجة الفقر بنسبة ٩٦% ، ثم يأتي كل من المجال الدعوي والأسري في المرتبة الثانية بنفس النسبة ٨٨% ، ثم يأتي المجال الصحي بنسبة ٨٤% ، ثم المجال التعليمي بنسبة ٨٠%، ثم المجال الثقافي بنسبة ٧٦%،ثم المجال المؤسسي بنسبة ٦٠% ، ثم كل من المجال الاقتصادي والإعلامي بنسبة مشابهة ٥٦% ، وأخيرا المجال البيئي بنسبة ٤٤%. كما بينت النتائج أن إعداد خطة البرامج والمشاريع التي تمولها المؤسسة يتم بناءاً على احتياج المجتمع بالدرجة الأولى ، ثم احتياج الجمعيات الخيرية، ثم رؤية العاملين في المؤسسة، ثم رؤية قيادات العمل الخيري .

وقدمت السمالوطي (١٤٣٢هـ) ورقة عمل لملتقى المؤسسات العربية الداعمة بعنوان دور المؤسسات العربية المانحة في دعم منظمات المجتمع المدني (نحو عطاء أكثر فاعلية في المنطقة العربية) . وكان من المحاور التي ركزت عليها الباحثة كيف يمكن للمؤسسات العربية المانحة إعادة صياغة سياساتها من أجل عطاء أكثر فعالية في العالم العربي ، حيث أكدت الباحثة على ضرورة إعادة صياغة سياسات المانحين العرب بالعمل على عدة محاور من أهمها : توجيه المزيد من المنح والمساعدات لدعم مؤسسات الترب ية والثقافة والإعلام ، من اجل تطوير المناخ الثقافي والاجتماعي السائد نحو نشر ثقافة التطوع والعطاء والمشاركة العامة، وتحقيق المزيد من الانحياز لدعم مشروعات وبرامج المنظمات الحقوقية والدفاعية الساعية إلى توسيع مجال الحقوق والحريات العامة، و تقديم الدعم اللازم لبرامج بناء القدرات داخل تنظيمات المجتمع المدني بهدف تطوير الأداء، والاهتمام بالمشروعات البحثية –لاسيما الميداني منها– والمعنية برسم خرائط لأوضاع التنمية البشرية، ودعم التشبيك وبناء الشراكات بين منظمات المجتمع المدني وبعضها البعض، وبينها وبين قطاعات الدولة الأخرى لتبادل الخبرات وتنسيق الجهود وتوزيع الأدوار والمسئوليات . كما تؤكد الباحثة على أنه رغم التاريخ المشهود وتراكم الخبرات الناجحة، وتعدد النماذج الرائدة للمؤسسات العربية المانحة هناك وخاصة في ظل التطورات الحالية على الساحة العربية وأبرزها الثورات الشعبية في تونس ومصر والانتفاضات الأهلية في عديد من الدول الأخرى، فإن هناك فرص جديدة لعطاء عربي أكثر حيوية وفاعلية في مساندة تنظيمات المجتمع المدني في سعيها للمشاركة في صياغة عقد اجتماعي جديد يحقق آمال وطموحات الشعوب العربية إلى الحرية والعدالة والمساواة والرخاء.

كما نشرت دراسة لخفاجي عام (١٤٣٠هـ) بعنوان دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية : دراسة حالة مؤسسة فورد (١٩٥٠–٢٠٠٤م). وقد اختارت الباحثة مؤسسة فورد في تلك الفترة لتحليل دورها في دراسة علم السياسة وحاولت الوقوف على أ هم الاتجاهات البحثية التي دعمتها المؤسسة . وتمثل دراسة الفترة الزمنية (١٩٥٠ — ٢٠٠٤م) مسحا شاملا لنشاط المؤسسة على الصعيدين الوطني والدولي .وخلصت الباحثة إلى عدة نتائج من أهمها وجود علاقة طردية بين تزايد حدة الصعوبات المالية للجامعات الأمريكية– بسبب ارتفاع نفقاتها مقابل انخفاض مواردها– وبين أهمية دعم المؤسسات الخيرية للعملية التعليمية والبحثية بها ، وكذلك إلى اعتماد المؤسسة على إستراتيجيتين رئيسيتين في دعم دراسة السياسة وهما تكوين بنية تحتية للبحث السياسي الأكاديمي من خلال دعم إنشاء العديد من المراكز البحثية ، ودعم تدريب الكوادر البحثية المؤهلة . أما الاستراتيجية

الأخرى فهي دعم مشروعات بحثية متميزة . وأخيرا، فإنه كلما ارتبطت فروع علم السياسة المدعومة من فورد بأهداف المؤسسة، وفلسفتها العامة، زاد ثقل تمويل المؤسسة لهذه الفروع . وخلاصة الأمر، فإن امتلاك مؤسسة فورد لقدرات مالية هائلة ورؤية واضحة المعالم حول أهدافها العامة التي ترجمتها إلى برامج تفصيلية، قد أتاح لها لعب دور متميز في إطار الحركة الأكاديمية في علم السياسة، والعلوم المرتبطة به أيضا .

وقدم كل من غنام وصالح (١٤٢٩هـ) دراسة بعنوان إجراءات المؤسسات المانحة في دعم المشاريع التنموية من وجهة نظر المؤسسات المستفيدة في فلسطين، وقد تمحورت الدراسة حول إجراءات المؤسسات المانحة في دعم المشاريع التنموية في فلسطين ، وذلك بتناول مؤسسة التعاون كحالة دراسية . وبحثت الدراسة في كافة إجراءات المؤسسات المانحة في دعم المشاريع التنموية من وجهة نظر المؤسسات المستفيدة التي كانت عينة طبقية من جميع المؤسسات المستفيدة من دعم مؤسسات التعاون . وأظهرت النتائج أن نسبة مشاركة المؤسسات المستفيدة في تحديد الاحتياجات والأولويات المجتمعية كانت منخفضة (٣١٪)، ونسبة المؤسسات المستفيدة التي علمت بوجود دعم للمشاريع بناء على إعلانات في الصحف المحلية كانت منخفضة أيضا(٤١٪) ، وأنه لا يوجد الاهتمام الكافي بالمراسلات والجداول الزمنية المتعلقة بقبول أو رفض أو تأجيل طلبات المشاريع ، وأن المؤسسات المستفيدة تفضل التقدم بطلب دعم أولي، وأن يتم مناقشتها بالاتفاقية وملحقاتها قبل توقيعها وأن تكون باللغة العربية ، وأن المدة الزمنية التي كانت تصل خلالها الدفعات المالية إلى حساب المشروع طويلة (بمعدل ٤١ يوما) . وأشارت النتائج أيضا إلى أن تقييم المشاريع المنجزة يتم من قبل منسقي المشاريع في مؤسسة التعاون (٦٣٪)، وليس من قبل جهة تقييم خارجية ، وأنه لا يوجد الاهتمام الكافي بموضوع بناء قدرات المؤسسات المستفيدة ، وموضوع توثيق البيانات عن المشاريع المنجزة وتحديثها ومراقبتها .

الدراسات الأجنبية :

أما فيما يخص الدراسات الأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية فقد تم الوقوف على عدد من الدراسات واختيار الأقرب منها لموضوع الدراسة الحالية ومن بينها دراسة لقرينسبان (Greenspan) (٢٠١٢م) بعنوان المنظمات البيئية غير الحكومية في اسرائيل والمؤسسات الخيرية المانحة : مستوى الاعتمادية على الجهات المانحة ، والخصائص التنظيمية، وآلية الاختيار . وقد كان الهدف من تلك

الدراسة تحويل انتباه القارئ من الدراسات المعتادة عن آثار تمويل المؤسسات المانحة على المنظمات غير الربحية إلى آلية اختيار تلك المؤسسات للمستفيدين من المنح، أي التركيز على آلية الاختيار بدلا عن النتائج. وقد طبق الباحث دراسته على المنظمات البيئية غير الحكومية في اسرائيل في علاقتها مع المؤسسات الخيرية المانحة (الأمريكية اليهودية) . واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الكمي والكيفي لبيان العلاقة بين الخصائص التنظيمية للممنوحين وقرارات الاختيار . وقد توصلت الدرا سة إلى عدة نتائج كان من أبرزها عدم وجود ارتباط بين عمر المنظمات غير الحكومية ، وتوجهها الجغرافي وبين قرارات المنح من قبل المؤسسات الخيرية المانحة . وأن المنظمات غير الربحية التي تعتمد على المتطوعين بشكل أقل هي أكثر اعتمادية على تمويل المؤسسات المانحة .كما أن المؤسسات الخيرية المانحة تميل لتقديم المنح إلى المنظمات التي تمتاز بهيكل تنظيمي مهني (تعتمد على المتطوعين بشكل أقل، مسجلة قانونيا، لديها مجلس إدارة أكبر، وموظفين بأجور أكثر) . وتميل المؤسسات الخيرية المانحة إلى تمويل المنظمات غير الربحية التي بإمكانها تقديم نتائج قابلة للقياس.

كما نشرت دراسة لواتز(Watts) عام (٢٠١١م) بعنوان دور التقييم في المؤسسات الخيرية المانحة المجتمعية . وبحثت تلك الدراسة في الدور الذي يلعبه التقييم في تلك المؤسسات بالولايات المتحدة عن طريق الإجابة على تساؤلات مثل : إلى أي درجة تمارس تلك المؤسسات التقييم في الواقع؟ وكيف تتعامل المؤسسات التي تمارس التقييم مع نتائجه؟ وهل الاختلافات في ممارسة التقييم مرتبطة بالخصائص التنظيمية للمؤسسة ؟ . وقد شملت عينة الدراسة ١٣٩ مؤسسة مصنفة تحت مسمى المؤسسات الخيرية المانحة المجتمعية . وتشير النتائج إلى أن تطبيق التقييم الفعلي منخفض . وأن الغالبية العظمى من المؤسسات المانحة المجتمعية ليس لديها تعليمات محددة للتقييم سواء كان التقييم من قبل المؤسسة المانحة ذاتها ، أو من قبل الجه ات المستفيدة من الدعم . وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من تلك المؤسسات تمارس أو تطالب بقدر من التقييم، إلا أن الأدلة تشير إلى أن الاستفادة من نتائج التقييم قد تكون محدودة . كما انه لا توجد علاقة بين حجم المنظمة، وكذا حجم أصولها ، وبين مدى ممارستها للتقييم .

وفي نفس العام(٢٠١١م)، نشرت دراسة لمودي وآخرين (ydooM and others) بعنوان ماهي المؤسسات الخيرية العائلية ؟ . هدفت الدراسة إلى الإجابة عن السؤال المثار في عنوان الدراسة وإزالة الإشكالات حول حقل المؤسسات الخيرية العائلية لتقديم تصور أشمل لمفهومها .وتقوم الدراسة بمسح التعاريف المختلفة للمؤسسات الخيرية العائلية المقدمة سواء من قبل المؤسسات أو الباحثين ، بالإضافة إلى الاختلافات بين المؤسسات التي تصنف تحت هذه الفئة . وقد استعان الباحثون ببعض الأمثلة للمؤسسات الخيرية لتوضيح بعض النقاط . وقد توصلت الدراسة إلى وضع إطار مفاهيمي جديد أكثر شمولا لهذا الحقل يحوي أبعاد معينة لهذا المفهوم بدلا من تعريف واحد لما تعنيه المؤسسات الخيرية العائلية ، مما يساعد الباحثين في هذا الحقل مستقبلاً.

وقد قدمت دراسة من قبل فرانسيسكو (G ocsicnarF) و وشو يان تانق (Shui-Yan Tang) في عام(٢٠٠٨م) بعنوان أثر المؤسسات الخيرية المانحة على المنظمات البيئية غير الحكومية من وجهة نظر المستفيدين من المنح . وقد اعتمد الباحثان على دراسة مسحية سابقة لهما عام ٢٠٠٠م للمنظمات البيئية غير الحكومية بالولايات المتحدة والتي تتلقى دعما من المؤسسات الخيرية الخاصة في كاليفورنيا. وقد تم استخدام الاستبانة كأداة للمسح، وتتمثل النتيجة الرئيسية أن المنظمات البيئية غير الحكومية ترى أن دعم المؤسسات الخيرية له تأثير مفيد على منظماتهم، وجزء من هذا التأثير الايجابي يتمثل في مساعدتها في بناء قدرات المنظمة وبالتالي ضمان قدر أكبر من التنوع و الاستقلالية لدى المدافعين عن البيئة . وأظهرت النتائج أن الدعم يؤثر بشكل متفاوت حيث كان أكثر إيجابية في تأثيره على التمويل ، وأكثر سلبية في تأثيره على قيادة المنظمات .

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد نشرت دراسة للباحث جوناثان د يفيز(Jonathan S. Davies) عام(٢٠٠٤م) بعنوان المؤسسات الخيرية كلاعب سياسي : دراسة حالة صندوق جوزيف راونتري الخيري. وتتناول الدراسة دور الصندوق في دعم حملات المنظمات غير الحكومية من أجل الاصلاح الديموقراطي، وتركز على ثلاثة مستفيدين من المنح المقدمة من الصندوق متمثلين في الحملة المطالبة بحرية المعلومات ، والمطالبة بإدماج الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في قانون المملكة المتحدة، والمراجعة الديموقراطية. وخلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن الصناديق الخيرية يمكنها تحقيق أهداف سياسية بواسطة المنح المقدمة.

وأخيراً، فقد قدم بيرمان(Berman) عام (١٩٨٣م) دراسة بعنوان إيديولوجية القطاع الخيري : أثر مؤسسات كارنيجي، وفورد، وروكفلر على السياسة الخارجية الأمريكية ، والتي ناقش فيها التحيزات الإيديولوجية للمؤسسات الخيرية الثلاث، والتي دفعتها لدعم نماذج معينة من دراسات التنمية داخل الجامعات الأمريكية، ونشرها في العالم النامي . وأشار بيرمان في دراسته إلى وجود علاقة وثيقة بين رؤية المؤسسات الخيرية، وتحركاتها الدولية وبين أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وأكد أن المؤسسات سعت إلى تطبيق سياسات تمويلية تؤثر في بنية الحركة الأكاديمية في العالم النامي، بما يخدم مصالح السياسة الخارجية الحكومية.

وبتحليل الدراسات السابقة يلاحظ ما يلي:

- اقتصرت بعض الدراسات المشار إليها على دراسة حالة واحدة فقط من المؤسسات الخيرية المانحة كدراسة حالة مؤسسة التعاون لكل من غنام و صالح(٢٠٠٨م)، ومؤسسة فورد لخفاجي(٢٠٠٩م) .

- تركز الدراسة الحالية على سياسات ومجالات المنح، بينما يلاحظ أن الدراسة المقدمة من المركز الدولي للأبحاث والنشر (مداد) تختلف عن الدراسة الحالية في أنها تناولت السياسات من وجهة نظر المستفيدين من خدمات المؤسسات المانحة كالجهات الخيرية ، بينما الدراسة الحالية تتناول ذلك من وجهة نظر المؤسسات المانحة نفسها.

- وبالرغم من أن دراسة الباحث بندر السبهان حول إشهار سياسات المنح وأثرها في تفعيل العمل الخيري تحدثت بشكل مباشر عن مفهوم سياسات وإجراءات المنح ، وواقعها لدى المؤسسات الخيرية المانحة في المملكة ، إلا أنها اقتصرت حول ما إذا كانت تلك السياسات والإجراءات معلنة في مواقع المؤسسات الخيرية السعودية أم لا ، من غير تفصيل في سياسات المنح وإجراءاته لدى المؤسسات المانحة في المملكة العربية السعودية والتي تسعى الدراسة الحالية إلى بيانه .

- وكذلك تقترب الدراسة الحالية من دراسة قرينسبان (٢٠١٢م) من حيث تركيزها على آليات الاختيار بدلاً من النتائج ، فقد تعرضت دراسته بشكل مباشر إلى آلية تقديم المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة الأمريكية . إلا أنها اقتصرت على العلاقة بين الخصائص التنظيمية للمنظمات الخيرية ودورها في تقديم

المنح ،كما أنها طبقت في بيئة مختلفة حيث شملت المؤسسات الخيرية المانحة الأمريكية التي تمول المنظمات البيئية في اسرائيل.

– كما تختلف أغلب الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية من حيث محور التركيز ، فقد ركزت عينة من الدراسات على أثر المؤسسات الخيرية المانحة على جانب معين كدراسة حجر (٢٠١٣م)حول أثرها في تطوير البحوث العلمية، ودراسة السمالوطي (٢٠١١م) حول دورها في دعم منظمات المجتمع المدني، ودراسة فرانسيسكو وشو يان (٢٠٠٨م) حول أثرها على المنظمات البيئية غير الحكومية ، ودراسة الصالح (١٤٣٢هـ) حول دورها في تنمية المجتمع المحلي . واقتصرت بعضها على علاقة المؤسسات الخيرية بالسياسة كدراسة بيرمان (١٩٨٣م) و دافيز(٢٠٠٤م) ، و المؤثرات التي تؤثر على عمل المؤسسات الخيرية كدراسة خفاجي (٢٠١٣م) ، و الدور الذي يلعبه تقييم المنح لدى هذه المؤسسات كما تناولته دراسة واتز(٢٠١١م) ، بينما تبحث تلك الدراسة في جانب آخر وهو مجالات وسياسات المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة السعودية .

– وفي الوقت الذي تقتصر فيه الدراسة الحالية على المؤسسات الخيرية المانحة في المملكة العربية السعودية ، فإن عددا من الدراسات السابقة أجريت في مناطق مختلفة كدراسة غنام وصالح (٢٠٠٨م)وأبو حماد(٢٠١١م) بفلسطين ، ودراسة السمالوطي(٢٠١١م) بمصر ، ودراسة شلبي(٢٠١٣م) بالسودان، ودراسة قرينسان(٢٠١٢م) بإسرائيل ، ودراسة خفاجي (٢٠٠٩م) و(٢٠١٣م) و بيرمان(١٩٨٣م) وغيرهما بالولايات المتحدة الأمريكية.

– وبينما تقتصر الدراسة الحالية على التمويل المحلي للمؤسسات الخيرية المانحة في المملكة ، يلاحظ أن بعض الدراسات تركز على التمويل الدولي للمؤسسات الخيرية المانحة ،كدارسة أبو حماد (٢٠١١م) ودراسة بيرمان (١٩٨٣م) .

– تشمل الدراسة الحالية جميع المؤسسات الخيرية المانحة في منطقة الرياض والمسجلة لدى وزارة الشؤون الإجتماعية على اختلاف أنواعها ، بينما تركز بعض الدراسات المعروضة على نوع واح د من تلك المؤسسات ك دراسة ميشيل مودي وآخرون (٢٠١١م) للمؤسسات الخيرية العائلية فقط ، ودراسة واتز(٢٠١١م) عن المؤسسات الخيرية المجتمعية .

- تتناسب أهداف الدراسة الحالية مع التوصيات التي قدمت في كثير من الدراسات السابقة من ناحية ضرورة تكثيف الجهود وإجراء مزيد من البحوث في حقل المؤسسات الخيرية المانحة.

وهكذا , فإن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في التأكيد على الدور الفاعل للمؤسسات الخيرية المانحة ، وأهمية وجود استراتيجية محددة للمنح ،إلا أنها تختلف عنها في نطاق تركيزها المتمثل في التعرف على مجالات وسياسات المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض ، وبهذا فهي تأتي مكمّلة للجهود السابقة في هذا المجال ، ومناسبة للحاجة الماسة لتكثيف الجهود وإجراء الدراسات العلمية في حقل الدراسات الخيرية .

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

١ - منهجية الدراسة

٢ - مجتمع وعينة الدراسة

٣ - أداة جمع البيانات

٤ - صدق أداة الدراسة

٥ - ثبات أداة الدراسة

٦ - أساليب تحليل البيانات

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها

يستعرض هذا الفصل الإجراءات المنهجية التي اتبعت في هذه الدراسة والتي تتضمن المنهج المستخدم، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، وبيان الأداة المستخدمة لجمع البيانات، ثم اختبارات الصدق والثبات لتلك الأداة، وأخيراً توضيح الأسلوب المتبع في تحليل بيانات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

١ -منهجية الدراسة :

هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف على مجالات المنح و سياسات دعم البرامج والمشاريع لدى المؤسسات الخيرية المانحة السعودية في مدينة الرياض ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وهو ذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطة استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة منهم، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها (العساف، ١٤٢٧هـ:١٩١).

٢ -مجتمع وعينة الدراسة :

بالرجوع إلى التقرير الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية بم ناطق وعناوين المؤسسات الخيرية في المملكة العربية السعودية، فإن العدد الإجمالي للمؤسسات الخيرية في منطقة الرياض يبلغ (٥٥) مؤسسة خيرية منها واحدة خارج مدينة الرياض [٤]، وبعد النظر إلى نشاط تلك المؤسسات تبين أنها تشمل المؤسسات المانحة وغيرها من المؤسسات الخيرية التي تنطبق عليها لائحة المؤسسات الخيرية [٥]. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد تم الاقتصار على المؤسسات الخيرية المانحة التي تقوم بدعم البرامج والمشاريع المقدمة من قبل الأفراد أو الجهات الخيرية – على اختلاف أنواع الدعم – وعددها(٣٧) لتشكل المجتمع الكلي للدراسة. وقد تم الوصول إلى هذا العدد بعد التواصل هاتفياً

[٤] انظر الملحق رقم(١) .
[٥] انظر الملحق رقم(٢)

مع المؤسسات الخيرية المدرجة في تقرير الوزارة لتمييز المؤسسات المانحة عن غيرها، أو عن طريق السؤال و البحث عن كل ما كتب عنها في شبكة الانترنت في حال تعذر الاتصال[٦] .

أما بالنسبة لعينة الدراسة ، فقد تكونت من جميع مفردات المجتمع الكلي للدراسة التي تمكنت الباحثة من الوصول إليها وعددها (٢٠) مؤسسة، أما المؤسسات الأخرى فقد تعذر الوصول إليها بسبب عدم تحديث وسائل الاتصال بها في التقرير الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية، وعدم التمكن من الحصول على أي وسيلة تواصل أخرى . وقد تم توزيع أداة الدراسة على المسؤولين عن برامج المنح في (٢٠) مؤسسة خيرية مانحة، كان العائد منها (١٦) استبانة[٧] ، تم استبعاد واحدة منها لعدم اكتمال الإجابات، وبالتالي كانت نسبة الاستجابة (٧٥%).

٣ – أداة الدراسة:

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة من المسؤولين عن برامج المنح في المؤسسات عينة الدراسة ، وذلك لمناسبتها لطبيعة الموضوع، حيث أنها تمكن من جمع بيانات الدراسة ومن ثم تحليلها للإجابة على تساؤلات الدراسة.

وقد تم تصميم استبانة خاصة بما يتوافق مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وبالاسترشاد بأدبيات الدراسة . وتكونت الاستبانة من أربع أجزاء رئيسية، شمل الجزء الأول على (١٤) عبارة متعلقة بالبيانات العامة لعينة الدراسة من المؤسسات الخيرية المانحة، بينما تكونت الأجزاء الثلاثة الأخرى من (٤٣) عبارة متعلقة بمجالات وسياسات وإجرا ءات المنح لدى المؤسسات، وتفصيل ذلك كالتالي:

- الجزء الأول: وشمل هذا الجزء عدة أسئلة مغلقة عامة تتعلق بالبيانات العامة حول المؤسسة مثل اسم المؤسسة، وعدد فروعها، وتاريخ إنشائها، والنطاق الجغرافي لخدماتها، والآلية التي تتبعها المؤسسة في تنفيذ أعمالها، والمصادر المالية للمؤسسة، وما إذا كان لديها دليل إجرائي لبرامج

[٦] باستثناء (٩) مؤسسات تعذر الوصول إلى أي معلومة عنها تماماً وهي مؤسسة عثمان الصالح الخيرية، صندوق الوئام، مؤسسة بن عمار الخيرية، مؤسسة الأمير محمد بن عبدالرحمن الفيصل، مؤسسة مدي الخيرية،مؤسسة عبدالكريم الدرويش،مؤسسة بنية بنت سعود(الرواد)، مؤسسة خالد بن سعد(صلة)، ومؤسسة والدة الأمير طلال بن سعود.

[٧] للحصول على أسماء مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض، انظر الملحق رقم(٥)

المنح، وهل يتم مراجعته وتطويره بشكل دوري،وهل هو معلن، وما وسيلة الإعلان إن كان معلناً.

وبالإضافة إلى ذلك، شمل هذا الجزء سؤالا عن أنواع المنح المقدمة من قبل المؤسسة، وما إذا كان يتم تقييم طلبات المنح المقدمة للمؤسسة، وآلية التقييم إن كانت الإجابة بنعم، وأخيراً عن مدى فاعلية آلية التقييم المتبعة.

- الجزء الثاني : وتعلق بمجالات المنح لدى المؤسسات الخيرية، حيث شمل هذا الجزء (١٠) مجالات تم الاعتماد فيها على مقياس ليكرت الخماسي (دائماً- غالباً- أحياناً- نادراً- أبداً) لقياس ما إذا كانت المؤسسة تقدم الدعم في أي منها . وقد تم ترميزها على أساس أن : دائماً=٥، وغالباً= ٤، وأحياناً=٣، ونادراً= ٢، وأبداً= ١.
- الجزء الثالث : وقد تعلق بسياسات المنح لدى المؤسسات الخيرية ، و تم تقسيم هذا الجزء إلى عدة محاور على الشكل التالي :

- شمل المحور الأول (١١) عبارة متعلقة بمعرفة مدى تطبيق المؤسسات الخيرية المانحة لعدد من المعايير عند دعم البرامج والمشاريع، وتم استخدام مقياس ليكرت الرباعي المخصص لقياس الاتجاهات، وأخذ المقياس الشكل التالي : (دائماً ، أحياناً، نادراً، أبداً) . وتم ترميزها على أساس أن : دائماً= ٤، وأحياناً=٣، ونادراً= ٢، وأبداً= ١.
- بينما اختص المحور التالي بمعرفة ما إذا كانت معايير الدعم معلنة أم لا، وما هي وسيلة النشر إذا كانت الإجابة بنعم.
- أما المحور الأخير فقد شمل (١٤) عبارة متعلقة بمعرفة الشروط التي تطبقها المؤسسات الخيرية المانحة على الجهات المتقدمة بطلب المنح . وتم استخدام مقياس ليكرت الرباعي المخصص لقياس الاتجاهات بحيث أخذ المقياس الشكل التالي : (يشترط دائماً ، يشترط أحياناً، يشترط نادراً، لا يشترط إطلاقاً) . وتم ترميزها على أساس أن يشترط دائماً= ٤، ويشترط أحياناً=٣، ويشترط نادراً= ٢، ولا يشترط إطلاقاً=١.

- الجزء الرابع : وهو متعلق بمدى إتباع المؤسسات الخيرية المانحة لعدد من الإجراءات بعد استيفاء شروط دعم البرامج والمشاريع وعددها (٦) إجراءات. وتم استخدام مقياس ليكرت الرباعي

المخصص لقياس الاتجاهات في هذا المحور ، وأخذ المقياس الشكل التالي : (دائماً ، أحياناً، نادراً، أبداً) . وتم ترميزها على أساس أن : دائماً= ٤، وأحياناً=٣، ونادراً= ٢، وأبداً= ١.

٤ -صدق أداة الدراسة :

للتأكد من صدق أداة الدراسة ظاهرياً، تم عرضها على مجموعة من المحكمين[٨] سواء من أعضاء هيئة التدريس بقسم الإدارة العامة بجامعة الملك سعود ، أو الأكاديميين المتخصصين بالعمل الخيري. وقد تفضلوا مشكورين بإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول محتوى الاستبانة ، وتم أخذ تلك الملاحظات والمقترحات بعين الاعتبار للوصول إلى الشكل النهائي للاستبانة[٩].

٥ -ثبات أداة الدراسة :

للتأكد من ثبات أداة الدراسة وأنها تعطي نتائج متقاربة عند كل مرة، تم حساب معامل الفاكرونباخ (Alpha Cronbach Coefficient)، ويوضح الجدول رقم (٣) معامل الثبات لمحاور الاستبانة:

جدول رقم(٣): معامل ثبات الفاكرونباخ لمحاور الاستبانة

المحور	عدد العبارات	قيمة معامل الثبات
مجالات المنح لدى المؤسسة.	١٠	,٧٣٠
معايير دعم البرامج والمشاريع.	١١	,٦١٣
الشروط التي تشترطها المؤسسة على الجهات المتقدمة بطلب المنح.	١٤	,٦٢٠
الإجراءات التي تتبعها المؤسسة بعد استيفاء شروط دعم البرامج والمشاريع	٦	,٧٤٧
الاستبانة كاملة	٤١	,٨٠٠

[٨] انظر الملحق رقم (٣)
[٩] انظر الملحق رقم(٤).

وكما هو موضح في الجدول السابق، فقد بلغت قيمة معامل الثبات للاستبانة بجميع محاورها (,٨٠٠) وهي درجة عالية كما يشير إليه القحطاني وآخرون(١٤٢٥هـ: ٢٣٦).

٦ -أساليب تحليل البيانات :

بعد جمع الاستبانات من عينة الدراسة ومراجعتها للتأكد من اكتمالها واستبعاد غير المكتملة منها، تم تفريغ البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SSPS)، حيث استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل الفا كرونباخ (Alpha Cronbach Coefficient) لقياس ثبات أداة الدراسة .
- التوزيع التكراري والنسب المئوية للتعرف على خصائص عينة الدراسة.
- التكرارات، والنسب المئوية، والانحرافات المعيارية، والمتوسطات الحسابية للتعرف على توجهات العينة تجاه عبارات محاور أداة الدراسة، وللإجابة عن أسئلة الدراسة .

الفصل الرابع

عرض وتحليل البيانات

الفصل الرابع

عرض وتحليل البيانات

يركز هذا الفصل على الإجابة عن تساؤلات الدراسة بواسطة عرض وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث الميداني، بما في ذلك التحليل الوصفي لبيانات المؤسسات الخيرية المانحة الأولية ، ومن ثم مجالات الدعم لديها، وسياسات المنح لدى المؤسسات، وإجراءاتها .

التحليل الوصفي لبيانات الدراسة:

١- البيانات العامة لعينة الدراسة:

جدول رقم (٤) : توزيع مفردات العينة حسب عدد فروع المؤسسة

عدد الفروع	التكرار	النسبة المئوية
لا توجد فروع	١٤	%٩٣
١٣	١	%٧
المجموع	١٥	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم(٤) أن النسبة الكبرى من المؤسسات المانحة ليس لديها فروع ، وذلك بنسبة (%٩٣,٣).

جدول رقم (٥) :توزيع مفردات العينة حسب تاريخ إنشاء للمؤسسة

تاريخ الإنشاء	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٥ سنوات	٦	%٤٠

من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	٣	%٢٠
من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة	٣	%٢٠
١٥ سنة فأكثر	٣	%٢٠
المجموع	١٥	%١٠٠

يلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (٥) نمو عدد المؤسسات خلال السنوات العشر الماضية، حيث أن النسبة الأكبر (٦٠%) من المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الر ياض حديثة النشأة نسبيا، حيث لم يتجاوز عمرها ١٠ سنوات.

جدول رقم (٦) : توزيع مفردات العينة حسب النطاق الجغرافي لخدمات المؤسسة

النطاق الجغرافي	العدد	النسبة المئوية
مدينة الرياض	٢	%١٣
منطقة الرياض	٠	%٠
كافة مناطق المملكة العربية السعودية	١٢	%٨٠
المنطقة الشرقية والوسطى والغربية	١	%٧
المجموع	١٥	%١٠٠

يتبين من الجدول رقم (٦) أن معظم المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض تتوزع خدماتها في كافة مناطق المملكة العربية السعودية وذلك بنسبة (٨٠%).

جدول رقم (٧) توزيع مفردات العينة حسب الآلية التي تتبعها المؤسسة في تنفيذ أعمالها

الآلية	العدد	النسبة المئوية
تقديم المنح لجهات منفذة	٨	%٥٣
تنفيذ أعمالها بنفسها	٠	%٠
تنفيذ بعض الأعمال من خلال المنح والبعض الآخر بنفسها	٧	%٤٧
المجموع	١٥	%١٠٠

وفيما يخص الآلية التي تتبعها مفردات عينة الدراسة من المؤسسات الخيرية المانحة في تقديم خدماتها ، فإن أكثر من نصف تلك المؤسسات (٥٣%) تقوم بتقديم المنح لجهات منفذة ولا تباشر تنفيذ البرامج والمشاريع بنفسها ، وباقي المؤسسات تقوم بـتنفيذ بعض الأعمال من خلال المنح والبعض الآخر بنفسها .

أما بالنسبة للمصادر المالية للمؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض، فقد تم وضع أربع خيارات للإجابة، وأتيح للمسؤولين عن برامج المنح في المؤسسات عينة الدراسة إمكانية اختيار أكثر من مصدر وفقاً للمصادر التي تعتمد عليها تلك المؤسسات وكانت الإجابات على النحو التالي :

جدول رقم (٨): توزيع مفردات العينة حسب المصادر المالية للمؤسسة

المصدر المالي	التكرار	النسبة
أوقاف فقط	٥	%٣٣
استثمارات فقط	٢	%١٣
هبات فقط	١	%٧
أوقاف واستثمارات	٢	%١٣
أوقاف واستثمارات وهبات	٢	%١٣
أوقاف واستثمارات وتبرعات ملاك	١	%٧
أوقاف واستقطاع من الموظفين	١	%٧

تمويل مباشر من المؤسس	١	%٧
المجموع	١٥	%١٠٠

ويتضح من الجدول السابق رقم (٨) أن ثلث المؤسسات محل الدراسة تعتمد على الأوقاف كمصدر وحيد للتمويل، بينما تعتمد ١٣٪ منها على الاستثمارات، و ٧٪ على الهبات فقط، في حين تعتمد باقي المؤسسات على أكثر من مصدر للتمويل .

جدول رقم(٩): توزيع مفردات العينة حسب أنواع المنح التي تقدمها المؤسسة للجهات الخيرية

أنواع المنح	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
مالية	نعم	١٣	%٨٧
	لا	٢	%١٣
	المجموع	١٥	%١٠٠
استشارية	نعم	٩	%٦٠
	لا	٦	%٤٠
	المجموع	١٥	%١٠٠
عينية	نعم	٨	%٥٣
	لا	٧	%٤٧
	المجموع	١٥	%١٠٠
بشرية	نعم	٢	%١٣
	لا	١٣	%٨٧

	المجموع	١٥	%١٠٠
إعلامية	نعم	٤	%٢٧
	لا	١١	%٧٣
	المجموع	١٥	%١٠٠
تدريبية	نعم	٨	%٥٣
	لا	٧	%٤٧
	المجموع	١٥	%١٠٠

وبشكل مشابه، حددت الاستبانة عدداً من أنواع المنح التي تقدمها المؤسسات الخيرية المانحة للجهات الخيرية، وأتاحت لمفردات العينة إمكانية اختيار أكثر من نوع حسب نشاط المؤسسة . وكما يشير إليه الجدول رقم (٩)، فإن (٨٧%) من المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض تقدم دعماً مالياً، و(٦٠%) تقدم دعماً استشارياً (تمثلت في تقديم استشارات متعددة في مجالات متنوعة حسب اختصاص المؤسسة كالمجال الإداري والمالي والفني والقانوني والاستراتيجي، والمشاركة في صناعة مشروع وتقدير التكلفة الحقيقية له، واقتراح تعديلات على البرامج والمشاريع المقترحة)، و (٥٣%) من المؤسسات تقوم بتقديم دعم عيني (تمثل هذا النوع من الدعم في تقديم التمور، والكتب التي طبعت على نفقة المؤسسات، وتأمين مواصلات، والتبرع بأجهزة الكترونية مستغنى عنها، أو المساعدة بأجهزة ومعدات من الشركات المملوكة للعائلة صاحبة المؤسسة)، بينما (١٣%) منها تقدم دعماً بشرياً (تمثل هذا النوع من الدعم في توظيف وتفريغ الكوادر، وتوفير كوادر لفعاليات)، و (٢٧%) تقدم دعماً إعلامياً (كالنشر والإعلان في الصحف والمجلات الخاصة بالمؤسسة، وتقديم مواد مسج لة توزع على القنوات الفضائية والإذاعات) ، و (٥٣%) تقدم دعماً تدريبياً (متمثل في تقديم دورات تدريبية في مجالات عدة كإدارة العمل الخيري، وتنمية الموارد المالية، وتأهيل الكوادر، ودورات تدريبية وتأهيلية منتهية بالتوظيف).

جدول رقم(١٠): توزيع مفردات العينة بالنسبة للدليل الإجرائي لبرامج المنح

المحور	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
هل يوجد دليل	نعم	١١	%٧٣
	لا	٤	%٢٧
	المجموع	١٥	%١٠٠
هل يتم مراجعة الدليل وتطويره بشكل دوري؟	نعم	١١	%١٠٠
هل الدليل معلن ؟	نعم	٩	%٨٢
	لا	٢	%١٨
	المجموع	١١	%١٠٠
وسيلة الإعلان	عبر الموقع الالكتروني للمؤسسة الخيرية المانحة	١	%١١
	متاح ورقياً في مقر المؤسسة	٦	%٦٧
	كل ما سبق	٢	%٢٢
	المجموع	٩	%١٠٠

يتضح في الجدول رقم (١٠) مدى توافر دليل إجرائي لبرامج المنح لدى مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض حيث أن غالب المؤسسات (٧٣%) توفر هذا الدليل في مقابل (٢٧) من المؤسسات التي ليس لديها دليل إجرائي . وبخصوص المؤسسات المانحة التي لديها دليل إجرائي لبرامج المنح فإنها جميعها تقوم مراجعة الدليل وتطويره بشكل دوري ، إلا أن الأدلة الإجرائية لـ(٨٢%) فقط من تلك المؤسسات معلنة وذلك إما عبر الموقع الالكتروني للجهة (١١%)، أو أن يكون متاح ورقياً لدى المؤسسة (٦٧%)، أو أن يكون معلناً بكلي الطريقتين (٢٢%).

جدول رقم (١١): توزيع مفردات العينة وفقاً لتقييم طلبات المنح المقدمة للمؤسسة

هل يتم تقييم طلبات المنح	التكرار	النسبة المئوية
نعم	١٤	%٩٣
لا	٠	%٠
الطلبات مرتفعة القيمة	١ (أكثر من ٥٠٠,٠٠ألف ريال)	%٧
المجموع	١٥	%١٠٠
آلية التقييم	**التكرار**	**النسبة المئوية**
مجلس النظارة	٠	%٠
مجلس الأمناء	٢	%١٣
لجنة منبثقة من مجلس النظارة	١	%٧
لجنة منبثقة من مجلس الأمناء	٠	%٠
المدير التنفيذي للمؤسسة	١	%٧
الإدارة المعنية	٢	%١٣
لجنة من الإدارات التنفيذية بالمؤسسة	١	%٧
الموظف المعني	١	%٧
لا يوجد أحد محدد	٦	%٤٠
أخرى	١ فريق التخطيط قبل اعتماد الخطة وإدارة الجودة في التنفيذ	%٧

المجموع	١٥	%١٠٠
مدى فاعلية آلية التقييم	**التكرار**	**النسبة المئوية**
فعالة جداً	٥	%٣٣
فعالة	٩	%٦٠
فعالة إلى حد ما.	١	%٧
المجموع	١٥	%١٠٠

يتبين من الجدول السابق رقم (١١) أن جميع مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض تقوم بتقييم جميع طلبات المنح المقدمة لها، باستثناء مؤسسة واحدة تقوم فقط بتقييم الطلبات التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠,٠٠٠ ريال. وفيما يتعلق بآلية التقييم المتبعة في تلك المؤسسات، فإن النسبة العظمى منها(٤٠%) ليس لديها أحد معين في تقييم الطلبات فقد يكون أيا من الخيارات الموضوعة حسب اعتبارات خاصة بالمؤسسة، بينما (١٣%) من المؤسسات يقوم مجلس أمنائها بعملية التقييم ، وبنفس النسبة (١٣%) توكل عملية التقييم لإدارة معنية ، ويتساوى عدد المؤسسات التي توكل عملية التقييم للجنة منبثقة من مجلس النظارة ، أو المدير التنفيذي للمؤسسة ، أو لجنة من الإدارات التنفيذية بالمؤسسة، أو الموظف المعني، في نفس النسبة (٧%) .

وبالنسبة لمدى فاعلية آلية تقييم طلبات المنح المتبعة لدى مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض، فقد أشار ثلث المسؤولين عن برامج المنح في تلك المؤسسات إلى أن آلية التقييم فعالة جدا، بينما يرى ما يقارب الثلثين منهم بأنها فعالة.

٢- مجالات الدعم لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض

يسعى هذا الجزء للتعرف على مجالات دعم البرامج والمشاريع لدى مفردات عينة الدراسة من المؤسسات الخيرية المانحة، وذلك للإجابة على التساؤل الثاني من تساؤلات الدراسة وهو : ما هي مجالات الدعم المعتمدة لدى المؤسسات الخيرية المانحة بمدينة الرياض؟

جدول رقم(١٢)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد العينة حول مجالات دعم البرامج والمشاريع .

المجال	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		أبداً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
المجال الاجتماعي	١١	%٧٣	٣	%٢٠	١	%٧	٠	%٠	٠	%٠	٤,٦٦	,٦١	١
المجال التعليمي	٨	%٥٣	٣	%٢٠	٣	%٢٠	١	%٧	٠	%٠	٤,٢٠	١,٠١	٢
المجال الصحي	٧	%٤٧	٣	%٢٠	٣	%٢٠	١	%٧	١	%٧	٣,٩٣	١,٢٧	٣
المجال الديني	٧	%٤٧	٣	%٢٠	٣	%٢٠	٠	%٠	٢	%١٣	٣,٨٦	١,٤٠	٤
المجال الثقافي	٤	%٢٧	٥	%٣٣	٢	%١٣	٤	%٢٧	٠	%٠	٣,٦٠	١,١٨	٥
مجال تطوير القطاع الخيري	٧	%٤٧	١	%٧	٢	%١٣	٣	%٢٠	٢	%١٣	٣,٥٣	١,٥٩	٦
المجال الإعلامي	٣	%٢٠	٣	%٢٠	٣	%٢٠	٣	%٢٠	٣	%٢٠	٣	١,٤٦	٧
المجال البحثي	١	%٧	٤	%٢٧	١	%٧	٨	%٥٣	١	%٧	٢,٧٣	١,١٦	٨
المجال الحقوقي	١	%٧	٣	%٢٠	٤	%٢٧	٣	%٢٠	٤	%٢٧	٢,٦٠	١,٢٩	٩
المجال البيئي	٠	%٠	٣	%٢٠	١	%٧	٤	%٢٧	٧	%٤٧	٢	١,١٩	١٠

يوضح الجدول(١٢) استجابات مفردات الدراسة حول مجالات دعم البرامج والمشاريع لدى المؤسسات الخيرية المانحة بالرياض، وتشير البيانات في الجدول إلى أن المجال الاجتماعي قد احتل المركز الأول بمتوسط يبلغ(٤,٦٦)، يليه البرامج والمشاريع في المجال التعليمي ، ثم الصحي، ثم الديني، ثم الثقافي، ثم مجال تطوير القطاع الخيري، ثم الإعلامي، ثم البحثي، ثم الحقوقي، وكان المجال البيئي في المرتبة الأخيرة بمتوسط يبلغ(٢).

٣- سياسات المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض:

في هذا الجزء تتم الإجابة على التساؤل الأول من تساؤلات الدراسة عن مدى وجود توجهات إستراتيجية في المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض ، وكذا الإجابة عن التساؤل الثالث وهو: ما هي سياسات المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض؟ .

وتتضح الإجابة عن التساؤل الأول من خلال الإ جابة عن التساؤل المتعلق بسياسات المنح من خلال استخراج التكرارات ، والنسب المئوية ، والمتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة تجاه محورين من محاور الدراسة وهما : المعايير التي توليها المؤسسات الخيرية المانحة أهمية عند دعم البرامج والمشاريع، و الشروط التي تشترطها على الجهات المتقدمة بطلب المنح.

٣-١ معايير دعم البرامج والمشاريع لدى المؤسسات الخيرية المانحة :

جدول رقم (١٣):

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات مفردات العينة تجاه المعايير التي توليها المؤسسة أهمية عند دعم البرامج والمشاريع .

المعايير	دائماً		أحياناً		نادراً		أبداً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
البرامج والمشاريع المقدمة من جهة رسمية مسجلة.	١٤	%٩٣	١	%٧	٠	%٠	٠	%٠	٣,٩٣	,٢٥	١
البرامج والمشاريع ذات الأثر الأكبر.	١٣	%٨٧	٢	%١٣	٠	%٠	٠	%٠	٣,٨٦	,٣٥	٢

البرامج والمشاريع المتوافقة مع خطتها الاستراتيجية.	١٣	%٨٧	٢	%١٣	٠	%٠	٠	%٠	٣,٨٦	,٣٥	٢
البرامج والمشاريع غير الهادفة للربح.	١١	%٧٣	٤	%٢٧	٠	%٠	٠	%٠	٣,٧٣	,٤٥	٣
البرامج والمشاريع الأكثر استدامة	١١	%٧٣	٣	%٢٠	١	%٧	٠	%٠	٣,٦٦	,٦١	٤
البرامج والمشاريع الملحة اجتماعياً	١٠	%٦٧	٤	%٢٧	١	% ٧	٠	%٠	٣,٦٠	,٦٣	٥
البرامج والمشاريع القادرة على الاعتماد على نفسها مستقبلاً.	٦	%٤٠	٧	%٤٧	٢	%١٣	٠	%٠	٣,٢٦	,٧٠	٦
البرامج والمشاريع الإبداعية.	٨	%٥٣	٣	%٢٠	٣	%٢٠	١	%٧	٣,٢٠	١,٠١	٧
البرامج والمشاريع التي لم يسبق دعمها من قبل المؤسسة.	٧	%٤٧	٣	%٢٠	٥	%٣٣	٠	%٠	٣,١٣	,٩١	٨
البرامج والمشاريع المعروف القائمون عليها لدى المؤسسة .	٤	% ٢٧	٥	%٣٣	٥	%٣٣	١	% ٧	٢,٨٠	,٩٤	٩
البرامج والمشاريع المقدمة من أفراد.	٢	%١٣	١	%٧	٢	%١٣	١٠	%٦٧	١,٦٦	١,١١	١٠

يشير الجدول رقم(١٣) إلى اتجاهات مفردات العينة تجاه المعايير التي توليها المؤسسة أهمية عند دعم البرامج والمشاريع، ويمكن ترتيب المعايير السابقة وفقاً للمتوسطات الحسابية لدرجة التطبيق كما يلي :

- احتل معيار (البرامج والمشاريع المقدمة من جهة رسمية مسجلة) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يبلغ (٣,٩٣)، حيث أن (٩٣%) من مفردات العينة من المؤسسات تقوم بتطبيقه بشكل دائم، وواحدة فقط(٧%) تقوم بتطبيقه أحياناً.
- ويأتي في المرتبة الثانية بمتوسط يبلغ (٣,٨٦) معياران وهما (البرامج والمشاريع المتوافقة مع خطتها الاستراتيجية) و (البرامج والمشاريع ذات الأثر الأكبر .) ، حيث أن كلاهما مطبق بشكل دائم لدى(٨٧%) من مفردات العينة ، وأحياناً لدى (١٣%) منها .
- ثم يأتي معيار (البرامج والمشاريع غير الهادفة للربح) في المرتبة الثالثة بمتوسط يبلغ (٣,٧٣) ، حيث أن (٧٣%) من أفراد العينة تقوم بتطبيقه دائماً، و(٢٧%) أحياناً.
- بعد ذلك يأتي معيار (البرامج والمشاريع الأكثر استدامة) في المرتبة الرابعة بمتوسط يبلغ (٣,٦٦) ، حيث أن (٧٣%) من أفراد العينة تقوم بتطبيقه دائماً، و (٢٠%) أحياناً ، و (٧%) منها نادراً.
- ثم يأتي معيار (البرامج والمشاريع الملحة اجتماعياً) في المرتبة الخامسة بمتوسط يبلغ (٣,٦٠) ، حيث أن (٦٧%) من أفراد العينة تقوم بتطبيقه دائماً، و (٢٧%) أحياناً، و(٧%) منها تقوم بتطبيقه نادراً .
- وفي المرتبة السادسة، يأتي معيار (البرامج والمشاريع القادرة على الاعتماد على نفسها مستقبلاً) بمتوسط يبلغ(٣,٢٦) ، حيث أن (٤٠%) من أفراد العينة تقوم بتطبيقه دائماً، و (٤٧%) أحياناً، و(١٣%) منها تقوم بتطبيقه نادراً .
- أما في المرتبة السابعة ، يأتي معيار (البرامج والمشاريع الإبداعية) بمتوسط يبلغ(٣,٢٠) ، حيث أن (٥٣%) من أفراد العينة تقوم بتطبيقه دائماً، و (٢٠%) أحياناً، و (٢٠%) منها تقوم بتطبيقه نادراً،(٧ %) لا تقوم بتطبيقه أبداً.
- ثم يأتي معيار (البرامج والمشاريع التي لم يسبق دعمها من قبل المؤسسة .) في المرتبة الثامنة بمتوسط يبلغ(٣) ، حيث أن (٤٧%) من أفراد العينة تقوم بتطبيقه دائماً، و (٢٠%) أحياناً، و(٣٣%) منها تقوم بتطبيقه نادراً .

- بعد ذلك يأتي معيار (معرفة الأشخاص القائمين على البرامج والمشاريع) في المرتبة الرابعة بمتوسط يبلغ (٢,٨٠)، حيث أن (٢٧%) من أفراد العينة تقوم بتطبيقه دائماً، و (٣٣%) أحياناً ، و(٣٣%) منها نادراً، بينما (٧%) لا تقوم بتطبيقه أبداً.
- وفي المرتبة الأخيرة ، يأتي معيار (البرامج والمشاريع المقدمة من أفراد) بمتوسط يبلغ(١,٦٦) ، حيث أن (١٣%) من أفراد العينة فقط تقوم بتطبيقه دائماً، و (٧%) أحياناً، و(١٣%)نادراً، بينما (٦٧%) لا تقوم بتطبيقه أبداً.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد أشار بعض أفراد العينة إلى معايير إضافي ة لم يشار إليها في الجدول السابق ومنها وجود كادر بشري منفذ، ونوع الخدمات المقدمة للمستفيدين، وحال المنشأة عند التأسيس، وعدد المستفيدين ، ومدى إمكانية نمذجة البرنامج أو المشروع، ا ولأولوية للفئات المهمّشة أو الجهات في المناطق النائية .

وهكذا يلاحظ أن مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة بشكل عام تلتزم بمعايير معينة عند تقديمها الدعم للبرامج والمشاريع المقدمة من مختلف الجهات، إلا أن المعايير تختلف في درجة تطبيقها من مؤسسة إلى أخرى حسب اختصاص المؤسسة وأهدافها.

وعلى ضوء ما سبق ، يمكن الإجابة على التساؤل الأول من تساؤلات الدراسة عن مدى وجود توجهات إستراتيجية في المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض بالإيجاب ، وذلك للارتفاع الملاحظ في المتوسط الحسابي لعبارة "دعم البرامج والمشاريع المتوافقة مع خطتها الاستراتيجية " حيث يبلغ (٣,٨٦) ، وهذا يشير إلى أن معظم المؤسسات لديها خطط موجهة للدعم.

وبسؤال أفراد العينة عما إذا كانت المعايير المتبعة معلنة أم لا جاءت الإجابات على النحو التالي كما يتضح في الجدول رقم(١٤) :

جدول رقم(١٤) :توزيع مفردات العينة وفقاً لمدى إعلان معايير دعم البرامج والمشاريع

هل المعايير معلنة ؟	العدد	النسبة المئوية
نعم	٩	%٦٠
لا	١	%٧
بعض منها	٥	%٣٣
المجموع	١٥	%١٠٠
وسيلة الإعلان	**العدد**	**النسبة المئوية**
عبر الموقع الالكتروني للمؤسسة الخيرية المانحة .	٣	%٢١
متاحة ورقياً في مقر المؤسسة .	٥	%٣٦
كل ما سبق	٦	%٤٣
المجموع	١٤	%١٠٠

يتبين من الجدول السابق رقم (١٤) أن جميع معايير الدعم معلنة لدى (٦٠%) من المؤسسات ، و(٣٣%) منها تقوم بإعلان بعض المعايير. وبالنسبة لوسيلة الإعلان عن تلك المعايير، فإن (٢١%) من المؤسسات توفرها عبر الموقع الالكتروني للمؤسسة الخير ية المانحة، و (٣٦%) منها تتيحها ورقياً في مقر المؤسسة، و(٤٣%) منها تعلنها بكلي الوسيلتين السابقتين . وأضاف بعض مفردات العينة أن المعايير متاحة شفهيا عن طريق الاتصال بالمؤسسة، أو عن طريق اللقاءات الدورية بالجهات الخيرية .

٣-٢ شروط طلب الدعم من المؤسسات الخيرية المانحة:

لمعرفة مدى تطبيق المؤسسات الخيرية المانحة لبعض الشروط على الجهات المتقدمة بطلب المنح، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد العينة تجاه الشروط المذكورة كما يشير إليه الجدول التالي :

جدول(١٥):

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول مدى تطبيق المؤسسة للشروط التالية على الجهات المتقدمة بطلب المنح

الشروط	يشترط دائماً		يشترط أحياناً		يشترط نادراً		يشترط أبداً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
سلامة الوضع النظامي للجهة.	١٥	%١٠٠	٠	%٠	٠	%٠	٠	%٠	٤	,٠٠	١
تقديم وصف أولي مختصر للبرنامج أو المشروع.	١٤	%٩٣	١	%٧	٠	%٠	٠	%٠	٣,٩٣	,٢٥	٢
تقديم ميزانية مفصلة للبرنامج أو المشروع.	١٤	%٩٣	١	% ٧	٠	%٠	٠	%٠	٣,٩٣	,٢٥	٢
أن يكون البرنامج أو المشروع ضمن مجالات عمل الجهة طالبة الدعم .	١٣	%٨٧	٢	%١٣	٠	%٠	٠	%٠	٣,٨٦	,٣٥	٣
تقديم الجهة الممنوحة تقرير ختامي للبرنامج أو المشروع.	١٣	%٨٧	٢	%١٣	٠	%٠	٠	%٠	٣,٨٦	,٣٥	٣
وجود حساب بنكي	١٣	%٨٧	٢	%١٣	٠	%٠	٠	%٠	٣,٨٦	,٣٥	٣

للجهة طالبة المنح باسمها الصريح.										
أن يكون البرنامج أو المشروع محدداً بفترة زمنية معينة.	٩	%٦٠	٥	%٣٣	١	% ٧	٠	%٠	٣,٤٦	,٨٣	٤
وجود هيكلة إدارية واضحة في الجهة المدعومة.	٦	%٤٠	٧	%٤٧	١	%٧	١	%٧	٣,٢٠	,٨٦	٥
قابلية البرنامج أو المشروع للقياس.	٥	%٣٣	٧	%٤٧	٣	%٢٠	٠	%٠	٣,١٣	,٧٤	٦
وجود مدير متفرغ بشكل كامل للبرنامج أو المشروع.	٤	%٢٧	٧	%٤٧	٢	%١٣	٢	%١٣	٢,٨٦	,٩٩	٧
تقديم حساب ختامي معتمد للسنة الماضية.	٦	%٤٠	١	%٧	٤	%٢٧	٤	%٢٧	٢,٦٠	١,٢٩	٨
وجود محاسب قانوني خارجي في الجهة المدعومة	٤	%٢٧	٣	%٢٠	٥	%٣٣	٣	%٢٠	٢,٥٣	١,١٢	٩
غياب الدعم الحكومي للبرنامج أو المشروع المطلوب دعمه .	٥	%٣٣	٢	%١٣	٤	%٢٧	٤	%٢٧	٢,٤٦	١,٢٤	١٠
عدم كفاية الدعم الحكومي للبرنامج أو المشروع المطلوب دعمه .	٥	%٣٣	٣	%٢٠	٤	%٢٧	٣	%٢٠	٢,٣٣	١,١٧	١١

يوضح الجدول رقم(١٥) درجة تطبيق مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة للشروط المذكورة، ويمكن ترتيبها تنازلياً وفقاً للمتوسطات الحسابية كما يلي :

- احتل شرط (سلامة الوضع النظامي للجهة) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يبلغ (٤)، حيث أن جميع المؤسسات تطبقه على الجهات طالبة الدعم .
- يأتي في المرتبة الثانية كلا من (تقديم وصف أولي مختصر للبرنامج أو المشروع) و (تقديم ميزانية مفصلة للبرنامج أو المشروع) وذلك بمتوسط حسابي يبلغ (٣,٩٣)، حيث أن (٩٣%) من المؤسسات تقوم بتطبيق هذين الشرطين بشكل دائم ، و(٧%) منها تقوم بتطبيقهما أحياناً.
- ثم تأتي الشروط التالية في المرتبة الثالثة وهي (وجود حساب بنكي للجهة طالبة المنح باسمها الصريح) و (أن يكون البرنامج أو المشروع ضمن مجالات عمل الجهة طالبة الدعم) و(تقديم الجهة الممنوحة تقرير ختامي للبرنامج أو المشروع) بمتوسط حسابي يبلغ(٣,٨٦)، حيث أن (٨٧%) من المؤسسات تقوم بتطبيقها بشكل دائم ، و(١٣%) منها تقوم بتطبيقها أحياناً.
- وفي المرتبة الرابعة يأتي شرط (أن يكون البرنامج أو المشروع محدداً بفترة زمنية معينة) بمتوسط حسابي يبلغ (٣,٤٦)، حيث أن (٦٠%) من المؤسسات تقوم بتطبيقه بشكل دائم ، و(٣٣%) منها تقوم بتطبيقه أحياناً، بينما (٧%) لا تقوم بتطبيقه إلا نادراً .
- ثم يأتي شرط(وجود هيكلة إدارية واضحة في الجهة المدعومة) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي يبلغ(٣,٢٠)، حيث أن (٤٠%) من المؤسسات تقوم بتطبيقه بشكل دائم ، و (٤٧%) منها تقوم بتطبيقه أحياناً، بينما (٧%) لا تقوم بتطبيقه إلا نادراً ، و(٧%) لا تقوم باشتراطه أبداً .
- ثم يأتي شرط (قابلية البرنامج أو المشروع للقياس) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي يبلغ(٣,١٣)، حيث أن (٣٣%) من المؤسسات تقوم بتطبيقه بشكل دائم ، و (٤٧%) منها تقوم بتطبيقه أحياناً، بينما (٢٠%) لا تقوم بتطبيقه إلا نادراً .
- بعد ذلك يأتي شرط (وجود مدير متفرغ بشكل كامل للبرنامج أو المشروع) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي يبلغ(٢,٨٦)، حيث أن (٢٧%) من المؤسسات تقوم بتطبيقه بشكل دائم ، و(٤٧%) منها تقوم بتطبيقه أحياناً، و (١٣%) من المؤسسات تشترطه نادراً ، و (١٣%) لا تشترطه أبداً .

- وفي المرتبة الثامنة يأتي شرط (تقديم حساب ختامي معتمد للسنة الماضية .) بمتوسط حسابي يبلغ(٢,٦٠)، حيث أن (٤٠%) من المؤسسات تقوم بتطبيقه بشكل دائم ، و (٧%) منها تقوم بتطبيقه أحياناً، و (٢٧%) من المؤسسات تشترطه نادراً ، بينما (٢٧%) منها لا تشترطه أبداً .
- ثم يأتي شرط (وجود محاسب قانوني خارجي في الجهة المدعومة) في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي يبلغ (٢,٥٣)، حيث أن (٢٧%) من المؤسسات تقوم بتطبيقه بشكل دائم ، و(٢٠%) منها تقوم بتطبيقه أحياناً، بينما (٣٣%) لا تقوم بتطبيقه إلا نادراً، و (٢٠%) لا تقوم بتطبيقه أبداً .
- بعد ذلك يأتي شرط (غياب الدعم الحكومي للبرنامج أو المشروع المطلوب دعمه) في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي يبلغ(٢,٤٦)، حيث أن (٣٣%) من المؤسسات تقوم بتطبيقه بشكل دائم ، و (١٣%) منها تقوم بتطبيقه أحياناً، و (٢٧%) من المؤسسات تشترطه نادراً ، و(٢٧%) لا تشترطه أبداً .
- وفي المرتبة الأخيرة يأتي شرط (عدم كفاية الدعم الحكومي للبرنامج أو المشروع المطلوب دعمه) في بمتوسط حسابي يبلغ(٢,٣٣)، حيث أن (٣٣%) من المؤسسات تقوم بتطبيقه بشكل دائم ، و(٢٠%) منها تقوم بتطبيقه أحياناً، و (٢٧%) من المؤسسات تشترطه نادراً ، و (٢٠%) لا تشترطه أبداً .

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد أشار بعض أفراد العينة إلى شروط إضافية لم يشار إليها في الجدول السابق وهي ألا تكون الجهة طالبة الدعم ذات نشاط تجاري، وحصول الجهة المتقدمة على الدرجة المؤهلة لقبول الطلب، وعدم المبالغة في المصاريف التشغيلية ، ووجود فريق عمل للمشروع، وألا تزيد تكلفة المشروع عن ١٠ ملايين ولا تقل عن نصف مليون ريال، ووجود ما نسبته ٣٠% من الموظفين المتفرغين في الجهة طالبة الدعم، ومعرفة أهم الشركاء في دعم المشروع واثبات ما يوضح شراكتهم ونسب دعمهم، والتنظيم المالي والإداري في الجهة طالبة الدعم.

٤- إجراءات المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض :

في هذا الجزء، تتم الإجابة عن تساؤل الدراسة الرابع وهو: ما هي إجراءات المنح المتبعة لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض ؟ ، وذلك عن طريق حساب التكرارات ، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بعد استيفاء شروط دعم البرامج والمشاريع .

جدول رقم(١٦):

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بعد استيفاء شروط دعم البرامج والمشاريع .

الإجراءات	دائماً		أحياناً		نادراً		أبداً		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
تقديم وصف تفصيلي للمشروع أو البرنامج.	١٣	%٨٧	٢	%١٣	٠	%٠	٠	%٠	٣,٨٦	,٣٥	١
متابعة المؤسسة المانحة لسير البرنامج أو المشروع.	١٢	%٨٠	٢	%١٣	١	%٧	٠	%٠	٣,٧٣	,٥٩	٢
توثيق الجهة الممنوحة لجميع مراحل البرنامج أو المشروع.	١١	%٧٣	٣	%٢٠	١	%٧	٠	%٠	٣,٦٦	,٦١	٣
تقديم الدعم على دفعات .	٨	%٥٣	٧	%٤٧	٠	%٠	٠	%٠	٣,٥٣	,٥١	٤
التغطية الإعلامية للمشروع المدعوم.	٣	%٢٠	٩	%٦٠	٣	%٢٠	٠	%٠	٣,٠٠	,٦٥	٥

يتم التعامل الكترونيا مع الجهات طالبة المنح.	٣	%٢٠	٨	%٥٣	٣	%٢٠	١	%٧	٢,٨٦	,٨٣	٦

يتبين من الجدول السابق رقم (١٦) أن جميع الإجراءات على مستوى عالي من الأهمية بالنسبة للمؤسسات الخيرية المانحة وذلك للارتفاع الملاحظ في المتوسط الحسابي لكل منها ، وفيما يلي ترتيب تلك الإجراءات وفقاً لدرجة التطبيق :

- كان إجراء (تقديم وصف تفصيلي للمشروع أو البرنامج) الأكثر تطبيقاً لدى عينة الدراسة من المؤسسات الخيرية المانحة وذلك بمتوسط يبلغ (٣,٨٦)، حيث أن (٨٧%) من المؤسسات تقوم بهذا الإجراء بشكل دائم مع الجهات طالبة الدعم، و(١٣%) منها تقوم بتطبيقه أحياناً.
- جاء بعد ذلك (متابعة المؤسسة المانحة لسير البرنامج أو المشروع) بمتوسط يبلغ (٣,٧٣) ، حيث أن(٨٠%) من المؤسسات تطبقه بشكل دائم ، و(١٣%) أحياناً ، و(٧%) منها نادراً ما تقوم بتطبيقه .
- ثم في المرتبة الثالثة ، كان إجراء (توثيق الجهة الممنوحة لجميع مراحل البرنامج أو المشروع) بمتوسط يبلغ(٣,٦٦)،حيث أن(٧٣%) من المؤسسات تطبقه بشكل دائم ، و (٢٠%) منها أحياناً ، و(٧%) منها نادراً ما تقوم بتطبيقه .
- ثم جاء إجراء (تقديم الدعم على دفعات) في المرتبة الرابعة بمتوسط يبلغ (٣,٥٣)،حيث أن (٥٣%) من المؤسسات تطبقه بشكل دائم ، و(٤٧%) منها أحياناً ما تقوم بتطبيقه .
- ثم في المرتبة الخامسة ، جاء إجراء (التغطية الإعلامية للمشروع المدعوم) بمتوسط يبلغ(٣,٠٠)،حيث أن(٢٠%) من المؤسسات تطبقه بشكل دائم ، و (٦٠%) منها أحياناً ، و(٢٠%) منها نادراً ما تقوم بتطبيقه .
- وأخيراً كان الإجراء (يتم التعامل الكترونيا مع الجهات طالبة المنح) بمتوسط يبلغ(٢,٨٦)،حيث أن(٢٠%) من المؤسسات تطبقه بشكل دائم ، و (٥٣%) منها أحياناً ، و(٢٠%) منها نادراً ما تقوم بتطبيقه، و(٧%) لا تقوم بهذا الإجراء أبداً .

٥- تنظيم عمليات المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض:

على ضوء كل ما سبق، يمكن الإجابة عن التساؤل الأخير من تساؤلات الدراسة الرئيسية وهو (هل هناك تنظيم لعمليات المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض ؟)، حيث تعكس إجابات أفراد العينة أنه بشكل عام يوجد تنظيم لعمليات المنح لدى المؤسسات الخيرية المانحة العاملة بمدينة الرياض، وتبرز أهم ملامح هذا التنظيم في التالي :

- أكثر من ثلثي مفردات العينة من المؤسسات الخيرية الما نحة لديها دليل إجرائي لبرامج المنح، وتقوم بمراجعته وتطويره بشكل دوري .
- جميع مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانح ة تقوم بتقييم جميع طلبات المنح المقدمة لها باستثناء مؤسسة واحدة تقوم فقط بتقييم الطلبات التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠,٠٠٠ ريال .
- تلتزم مفردات العي نة من المؤسسات الخيرية المانحة بشكل عام بمعايير معينة عند تقييم طلبات دعم البرامج والمشاريع المقدمة من مختلف الجهات، إلا أن المعايير تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب اختصاص المؤسسة وأهدافها.
- أكثر من نصف المؤسسات محل الدراسة تقوم بإشهار معايير الدعم لديها، وما يقارب الثلث منها تقوم بإشهار بعض المعايير فقط.
- تشترط مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة شروطاً محددة على الجهات المتقدمة لطلب الدعم، إلا أنها تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب اختصاص المؤسسة وأهدافها.
- تتبع مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة إجراءات منظمة في عملية تقديم المنح ،و بالنظر إلى انخفاض قيمة الانحراف المعياري للإجراءات المشار إليها، يمكن القول بان نسبة التجانس عالية بين مفردات العينة في تطبيقها لتلك الإجراءات.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

في هذا الفصل، يتم استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، وعلى ضوئها تم وضع عدد من التوصيات وذلك على النحو التالي :

١ – النتائج :

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن إيجازها كما يلي :

- تشير النتائج إلى أن حوالي ثلثي مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض حديثة النشأة نسبيا حيث لم يتجاوز عمرها ١٠ سنوات من تاريخ إنشائها، بينما (٢٠%) من المؤسسات أعمارها بين ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة. وتبلغ نسبة المؤسسات التي لها أكثر من ١٥ سنة فأكثر ما نسبته(٢٠%) من تلك المؤسسات .
- معظم مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض تتوزع خدماتها في كافة مناطق المملكة العربية السعودية وذلك بنسبة (٨٠%) من إجمالي العينة .
- أكثر من نصف مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة تقوم بتقديم المنح لجهات منفذة ولا تباشر تنفيذ البرامج والمشاريع بنفسها وذلك بنسبة (٥٣%) ، بينما تقوم بقية المؤسسات بتنفيذ بعض الأعمال من خلال المنح والبعض الآخر بنفسها.
- حوالي ثلث المؤسسات محل الدراسة تعتمد على الأوقاف كمصدر وحيد للتمويل (٣٣%) ، بينما تعتمد (١٣٪) منها على الاستثمارات، و (٦٪) على الهبات فقط، في حين تعتمد باقي المؤسسات على أكثر من مصدر للتمويل .
- أغلبية مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض تقدم دعماً مالياً وذلك بنسبة (٨٧%) ، وأكثر من نصفها تقدم دعماً استشارياً وذلك بنسبة (٦٠%) ، و(٥٣%)

من المؤسسات تقوم بتقديم دعم عيني، ونفس النسبة من المؤسسات تقدم دعماً تدريبياً، بينما لا يحظى الدعم الإعلامي والبشري بنفس الأهمية حيث أن (٢٧%) منها تقدم دعماً إعلامياً، و(١٣%) منها تقدم دعماً بشرياً.

- وبالنسبة لتوافر الدليل الإجرائي لبرامج المنح، فإن أكثر من ثلثي مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة لديها دليل إجرائي لبرامج المنح، وتقوم بمراجعته وتطويره بشكل دوري .إلا أن (٨٢%) من تلك المؤسسات التي لديها دليل إجرائي تقوم بإع لانه إما عبر الموقع الالكتروني للجهة (١١%)، أو أن يكون متاح ورقياً لدى المؤسسة (٦٧%)، أو أن يكون معلناً بكلي الطريقتين (٢٢%).
- جميع مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض تقوم بتقييم جميع طلبات المنح المقدمة لها، باستثناء مؤسسة واحدة تقوم فقط بتقييم الطلبات التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠,٠٠٠ ريال.
- وأشارت النتائج كذلك إلى أن المجال الاجتماعي قد احتل المركز الأول من ناحية استحقاقية دعم البرامج والمشاريع في هذا المجال لدى مفردات العينة بمتوسط يبلغ (٤,٦٦)، يليه المجال التعليمي (٤,٢٠) ،ثم الصحي (٣,٩٣) ، ثم الديني (٣,٨٦)، ثم الثقافي (٣,٦٠)، ثم مجال تطوير القطاع الخيري (٣,٥٣)، ثم الإعلامي (٣)، ثم البحثي (٢,٧٣)، ثم الحقوقي (٢,٦٠) ، وكان المجال البيئي في المرتبة الأخيرة بمتوسط يبلغ (٢).

وبالنظر إلى ارتفاع المتوسط الحسابي وانخفاض الانحراف المعياري في المجال الاجتماعي ، فإنه يعد الأكثر تشابه بين المؤسسات . وهكذا تتشابه نتائج هذا المحور مع ما توصلت إليه دراسة الصالح (١٤٣٢هـ) من حيث أن أكثر المجالات اهتماماً من قبل المؤسسات الخيرية المانحة في المملكة هو المجال الاجتماعي (خصصه الصالح بمجال معالجة الفقر) ، وأقلها اه تماماً المجال البيئي .

- جميع مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض تقوم بتطبيق معايير معينة لتقييم طلبات دعم البرامج والمشاريع المقدمة من الجهات الخيرية أو الأفراد ، وقد حظي معيار (البرامج والمشاريع المقدمة من جهة رسمية مسجلة) بأعلى نسبة تطبيق ، يليه معيار (البرامج والمشاريع المتوافقة مع خطتها الاستراتيجية) و معيار (البرامج والمشاريع ذات الأثر الأكبر .) في المرتبة الثانية ، ثم معيار

(البرامج والمشاريع غير الهادفة للر بح) ، ثم معيار (البرامج والمشاريع الأكثر استدامة) ، ثم معيار (البرامج والمشاريع الملحة اجتماعياً) ، ثم معيار (البرامج والمشاريع القادرة على الاعتماد على نفسها مستقبلاً)، ثم معيار (البرامج والمشاريع الإبداعية)، ثم معيار (البرامج والمشاريع التي لم يسبق دعمها من قبل المؤسسة .)، ثم معيار (معرفة الأشخاص القائمين على البرامج والمشاريع)، ثم يأتي معيار (البرامج والمشاريع المقدمة من أفراد) في المرتبة الأخيرة.

- أشارت النتائج كذلك إلى أن معظم المؤسسات محل الدراسة لديها خطط موجهة للدعم وبهذا يمكن التأكيد على وجود توجهات إستراتيجية في عملية منح البرامج والمشاريع لدى تلك المؤسسات.
- تقوم (٦٠%) من مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة بإعلان معايير الدعم لديها . وبالنسبة لوسيلة الإعلان عن تلك المعايير، فإن (٢١%) من المؤسسات توفرها عبر الموقع الالكتروني للمؤسسة الخيرية المانحة، و (٣٦%) منها تتيحها ورقياً في مقر المؤسسة، و (٤٣%) منها تعلنها بكلي الوسيلتين السابقتين . كما أضاف بعض مفردات العينة أن المعايير متاحة شفهيا عن طريق الاتصال بالمؤسسة، أو عن طريق اللقاءات الدورية بالجهات الخيرية .

وبالرجوع إلى نتائج دراسة السبهان (١٤٣٤هـ) ، فإن نتائج الدراسة الحالية تتفق معها من حيث حرص الجهات المانحة المحلية على التعريف بهويتها وأهدافها ومجالات المنح التي تستهدفها وإن جاءت على شكل معلومات غير تفصيلية. أما من ناحية الاعتماد على المواقع الالكترونية في إعلان معايير الدعم لدى المؤسسات الخيرية المانحة، فإن نتائج الدراسة الحالية أكثر إيجابية من دراسة السبهان السابقة والتي تشير إلى أن حوالي ثلثي (٦٥%) المؤسسات الخيرية الوطنية من مفردات العينة تفتقر مواقعها الإلكترونية إلى بيانات ومعلومات تتعلق بضوابط ومعايير وإجراءات المنح، وتكتفي بتلقي طلبات المنح عبر البريد الإلكتروني أو البريد المسجل، ومن ثم معالجتها داخليا واتخاذ القرارات بشأنها.

- تشترط جميع مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة شروطاً محددة على الجهات المتقدمة بطلب الدعم ، وقد كان لشرط (سلامة الوضع النظامي للجهة) النسبة الأعلى من حيث تطبيق مفردات العينة له ، يليه كلا من شرط (تقديم وصف أولي مختصر للبرنامج أو المشروع) و شرط (تقديم ميزانية مفصلة للبرنامج أو المشروع) ، ثم تأتي الشروط التالية في المرتبة الثالثة وهي

(وجود حساب بنكي للجهة طالبة المنح باسمها الصريح) و (أن يكون البرنامج أو المشروع ضمن مجالات عمل الجهة طالبة الدعم)، و (تقديم الجهة الممنوحة تقرير ختامي للبرنامج أو المشروع)، ثم (أن يكون البرنامج أو المشروع محدداً بفترة زمنية معينة) ، ثم شرط (وجود هيكلة إدارية واضحة في الجهة المدعومة) في المرتبة الرابعة ، ثم شرط (قابلية البرنامج أو المشروع للقياس)، بعد ذلك يأتي شرط (وجود مدير متفرغ بشكل كامل للبرنامج أو المشروع)، ثم شرط (تقديم حساب ختامي معتمد للسنة الماضية .)، ثم شرط (وجود محاسب قانوني خارجي في الجهة المدعومة) ، ثم شرط (غياب الدعم الحكومي للبرنامج أو المشروع المطلوب دعمه)، وأخيراً يأتي شرط (عدم كفاية الدعم الحكومي للبرنامج أو المشروع المطلوب دعمه) .

- جميع الإجراءات على مستوى عالي من الأهمية با لنسبة للمؤسسات الخيرية المانحة ، وقد كان إجراء (تقديم وصف تفصيلي للمشروع أو البرنامج) الأكثر تطبيقاً لدى عينة الدراسة من المؤسسات ا لخيرية المانحة، جاء بعد ذلك إجراء (متابعة المؤسسة المانحة لسير البرنامج أو المشروع) ، ثم إجراء (توثيق الجهة الممنوحة لجميع مراحل البرنامج أو المشروع)، ثم إجراء (تقديم الدعم على دفعات)، ثم إجراء (التغطية الإعلامية للمشروع المدعوم) وأخيراً كان الإجراء (يتم التعامل الكترونيا مع الجهات طالبة المنح).
- أشارت النتائج كذلك إلى وجود تنظيم في عمليات المنح بشكل عام لدى مفردات العينة من المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض وذلك من خلال الأدلة والسياسات والإجراءات المنظمة لعمليات المنح في تلك المؤسسات .

٢ – التوصيات :

في ضوء أدبيات الدراسة، وما أسفرت عنه هذه الدراسة الحالية، يستعرض هذا المحور عدداً من التوصيات التي يُؤمل أن تسهم في تفعيل عمل المؤسسات الخيرية المانحة، وذلك على النحو التالي :

- ضرورة المراجعة الدورية للتقرير الصادر من الوزارة بأسماء المؤسسات الخيرية وتح ديث وسائل الاتصال المدرجة، وإلغاء أي مؤسسة غير فاعلة .

- توصي الدراسة المؤسسات الخيرية المانحة بضرورة الاهتمام بالمواقع الالكترونية الخاصة بها وتفعيلها لتسهيل وصول الجهات الخيرية والمستفيدين لها، وإنشاء مواقع الكترونية فعالة للمؤسسات التي ليس لديها موقع الكتروني خاص.
- توصي الدراسة المؤسسات الخيرية المانحة ب أهمية إشهار الدليل الإجرائي لبرامج المنح لديها بالإضافة إلى الالتزام بمبدأ الشفافية في سياسات المنح وإجراءاته وذلك لزيادة درجة المصداقية ، وسهولة استقطاب جهات منفذه لبرامج ومشاريع تتناسب مع سياسة المنح لديها.
- توصي الدراسة المؤسسات الخيرية المانحة بدعم البرامج والمشاريع في المجالات البيئية والحقوقية والبحثية التي تحظى بدعم أقل من قبل المؤسسات المانحة وفقا لهذه الدراسة.
- توصي الدراسة الراغبين بتأسيس مؤسسات خيرية مانحة جديدة بضرورة مراجعة أهداف المؤسسات الخيرية المانحة في المملكة العربية السعودية وخططها الاستراتيجية ، تفادياً للازدواجية في مجالات التركيز ولتحقيق التكامل بينها .
- توصي الدراسة الباحثين بإجراء المزيد من الدراسات للتعرف أكثر على واقع عمل المؤسسات الخيرية المانحة في المملكة من حيث معوقات عملها، أو مقارنتها بالمؤسسات الخيرية المانحة في دول أخرى ، أو دراسة حالة من المؤسسات الخيرية المانحة في المملكة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

- أبو حماد، ناهض. (١٤٣٢هـ -٢٠١١م) . **التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة دراسة ميدانية في الفترة مابين ٢٠٠٠م-٢٠١٠م**.رسالة ماجستير منشورة . غزة: جامعة الأزهر.
- أوقاف الشيخ محمد بن عبدالعزيز الراجحي . **سياسات المنح** . متاح على : http://www.alrajhiawqaf.org.sa/Pages/ArticleDetails.aspx?id=83 . [٥رجب ١٤٣٥].
- الجاسر، سليمان.(١٤٣٣هـ). **الوقف وأحكامه في ضوء الشريعة الإسلامية. المملكة العربية السعودية** : مدار الوطن للنشر.
- حجر، خالد أحمد . (١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م) . أثر الجهات المانحة في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: حالة العلوم الاجتماعية والإنسانية . **في ملتقى الجهات المانحة (أفاق جديدة لمستقبل أفضل)** . المملكة العربية السعودية : المدينة المنورة.
- خضر، محسن.(٢٠٠٤م). مستقبل العمل التطوعي في المجتمع المدني من منظور تنموي. **شؤون عربية** ، العدد ١١٧.
- خفاجي ، رهام. (١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م) . المؤسسات المانحة العالمية.. بين الليبرالية الأمريكية والإدماجية الألمانية .**في ملتقى الجهات المانحة (أفاق جديدة لمستقبل أفضل)** . المملكة العربية السعودية : المدينة المنورة.
- خفاجي، رهام .(١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م). **دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية (دراسة حالة مؤسسة فورد ١٩٥٠- ٢٠٠٤)** . رسالة ماجستير منشورة، الكويت : الأمانة العامة للأوقاف.

- خفاجي، رهام أحمد. (١٤٣١هـ) . العمل الخيري الخليجي.. النشأة والتطور. **مجلة مداد لدراسات العمل الخيري**، ع(١).

- درة، عبدالباري وآخرون.(١٩٩٤). **الإدارة الحديثة: المفاهيم والعمليات، منهج تحليلي علمي**. عمان: المركز العربي للخدمات الطلابية.

- السبهان، بندر.(١٤٣٤هـ). **اشهار سياسات المنح وأثره في تفعيل العمل الخيري** . بحث مقدم لاستكمال متطلبات الماجستير. الرياض: جامعة الملك سعود.
- السحيباني، صالح.(٢٠٠٩م). المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية (من) **المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف**. بيروت.
- السدحان، عبدالله ؛ والجاسر ،عبدالله . (١٤٢٥هـ) . **مراكز تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية تقييمية)** . الرياض: وزارة الشؤون الاجتماعية .
- السريحي، خالد؛ والعربي، أحمد. (١٤٢٨هـ). **تصنيف مداد الموضوعي للعمل الخيري** .جدة: المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد).

- السلومي، محمد.(١٤٣٠هـ) .**القطاع الثالث والفرص السانحة: رؤية مستقبلية** . الرياض.

- السمالوطي، جنات . (١٣٣٢هـ- ٢٠١١م) . دور المؤسسات العربية المانحة في دعم منظمات المجتمع المدني (نحو عطاء أكثر فاعلية في المنطقة العربية) .**في ملتقى المؤسسات العربية الداعمة**. بيروت.

- شبالة ، حسن بن محمد. (١٤٢٨هـ) .تمويل العمل الخيري .**مجلة المنتدى** ، ع(١٠٨) .

- شلبي، عماد .(١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م) . بعنوان واقع المؤسسات المانحة العربية والإسلامية.**في ملتقى الجهات المانحة (أفاق جديدة لمستقبل أفضل)** . المملكة العربية السعودية : المدينة المنورة.
- الصالح، عبدالكريم.(١٤٣٢هـ). **جهود المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي دراسة مطبقة على المؤسسات الخيرية المانحة بالمملكة العربية السعودية** . رسالة ماجستير غير منشورة ، الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

- الصقر،خالد. (١٤٣٤هـ). التوازن الاستراتيجي للإنفاق الخيري (في) **الملتقى العلمي للجهات المانحة**.المملكة العربية السعودية.

- عبد الحفيظ، علاء.(٢٠٠٨م). دور المؤسسات الخيرية في ترمية العلاقات الدولية وتقوية المجتمع المدني العالمي. **(من) المؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث** .دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي.

- عبد الفتاح، إكرام.(٢٠١١م).**المردود الاجتماعي والبيئي للمنح الواردة للجمعيات الأهلية(دراسة ميدانية بمنطقتي المرج والمطرية"**. دراسة ماجستير منشورة في العلوم البيئية . مصر: جامعة عين شمس .

- العتيبي، موسى.(١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م). **الأطر القانونية ذات العلاقة بالقطاع الخيري والتطوعي في المملكة العربية السعودية.**

- العربي، أحمد.(١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م) **المسؤولية الاجتماعية واحتياجات المجتمع**. متاح على : http://www.medadcenter.com/Articles/show.aspx?Id=40. [٥رجب ١٤٣٥].

- العساف ،صالح.(١٤٢٧هـ).**المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**. الرياض: مكتبة العبيكان

- الغامدي، أيمن.(٢٠١٢م) .قراءة في واقع العمل الخيري. **مجلة الإسلام اليوم** ،ع٨٢.

- غنام، مازن ؛وصالح، عزام. (١٤٢٩هـ — ٢٠٠٨م) .**إجراءات المؤسسات المانحة في دعم المشاريع التنموية من وجهة نظر المؤسسات المستفيدة في فلسطين**.

- القحطاني، سالم، وآخرون.(١٤٢٥هـ). **منهج البحث في العلوم السلوكية** .الرياض

- المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد)، (١٤٣٣هـ-٢٠١٢م)، **استطلاع رأي الجهات الخيرية في المؤسسات الخيرية المانحة السعودية** . المملكة العربية السعودية : مداد.

- مركز إيفاد للدراسات والاستشارات.(١٤٣١هـ- ٢٠١٠م). **تصنيف الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية :دراسة ميدانية مطبقة على منطقة الرياض**. الرياض: مؤسسة الملك خالد الخيرية .

- مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية .**مجال التركيز** .متاح على : http://www.alwaleedfoundations.org/ar/focus-areas . [٥شوال ١٤٣٥هـ]
- مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية. متاح على: http://www.rf.org.sa/ ، [٥رجب ١٤٣٥].
- مؤسسة عبد الرحمن الراجحي وعائلته الخيرية . (١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م) . **تجارب مميزة للمؤسسات المانحة البريطانية**. الدمام .
- مؤسسة عبد الرحمن صالح الراجحي وعائلته الخيرية.(ب.ت) متاح على: http://alrajhicharity.org/portals ، [٥رجب ١٤٣٥].
- مؤسسة عبدالرحمن صالح الراجحي وعائلته الخيرية.(١٤٣٢هـ) . **لائحة دعم برامج الشركاء**. الدمام.
- مؤسسة محمد و عبدالله إبراهيم السبيعي الخيرية. متاح على: http://www.sf.org.sa/default.aspx?i=1 ، [٥رجب ١٤٣٥].
- النجار، أحمد.(١٣٣٢هـ- ٢٠١١م) . **إدارة الجمعيات والمؤسسات الخيرية هل يصنعها المانح؟** . متاح على : http://www.medadcenter.com/Articles/show.aspx?Id=186 [٧ربيع ثاني ١٤٣٥هـ]
- وزارة الاقتصاد والتخطيط .(ب.ت.أ) **خطة التنمية الثامنة** .
- وزارة الاقتصاد والتخطيط . (ب.ت. ب) **خطة التنمية التاسعة** .
- وزارة الخارجية الأمريكية .(ب.ت) . الممولون – المؤسسات الخيرية، والشركات، والأفراد. في **دليل المنظمات غير الحكومية**. متاح على: http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2012/11/20121126139124.html#ixzz2ttDNrjgD
- وزارة الشؤون الاجتماعية .(١٤١٢هـ) . **القواعد التنفيذية للائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية**.
- وزارة الشؤون الاجتماعية .(١٤٣٤هـ) . **تقرير مختصر بمناطق وأسماء وعناوين الجمعيات الخيرية**

- وزارة الشؤون الاجتماعية.(ب.ت. أ) **الإدارة العامة للجمعيات الخيرية**. متاح على :
http://mosa.gov.sa/portal/modules/smartsection/item.php?itemid=27 ، [١رجب ١٤٣٥]
- وزارة الشؤون الاجتماعية.(ب.ت. ب) **التنمية الاجتماعية** . متاح على :
http://mosa.gov.sa/portal/modules/smartsection/item.php?itemid=2 ، [١رجب ١٤٣٥]
- وزارة الشؤون الاجتماعية.(ب.ت.ج) **الجمعيات الخيرية** . متاح على:
http://mosa.gov.sa/portal/modules/smartsection/item.php?itemid=6 ، [١رجب ١٤٣٥]
- وزارة الشؤون الاجتماعية.(١٤١٠هـ). **لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية** .

ثانياً : المراجع الأجنبية

- Anheier,H, and Daly,Siobhn.(2004)**.** Philanthropic Foundations: : A New Global Force?.**In Global Civil Society** . London: Sage .
- Anheir, helmet.(2001). Foundations in Europe: a comparative perspective. **Civil Society Working paper series**,18 .
- Association of Charitable Foundations. Available at: http://www.acf.org.uk/. .[2014,march16]
- Berman, Edward H.(1986). **The Ideology of Philanthropy: The Influence of the Carnegie, Ford and Rockefeller Foundations on American Foreign Policy**. Albany: The State University of New York Press.
- Bill and Melinda Gates Foundation**. What We Do?**. Available at: http://www.gatesfoundation.org/What-We-Do . [2014,August 1]
- Charity Commission.(2009). **A Guide to Corporate Foundations**.

- Collins,Sarah.(2008**). Foundation Fundamentals**.(8th Edition). Foundation Center. Available at: http://foundationcenter.org/getstarted/onlinebooks/ff/text.html

- Ford Foundation . **Grants**. Available at: http://www.fordfoundation.org/grants/organizations-seeking-grants. [2014,August 1]

- Ford Foundation. **Types of Grants**. Available at : http://www.fordfoundation.org/grants/types-of-grants .[2014,August 1]

- Francisco, G, and Shui-Yan Tang.(**2008**).Foundation Impact on Environmental Nongovernmental Organizations: The Grantees' Perspective. **Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly .** vol. 37, no.4.

- Grant space. **Knowledge Base** . Available at : http://grantspace.org/tools/knowledge-base/Funding-Resources/Foundations .[2014,Nov.1]

- Greenspan ,Itay.(2012). **Israeli Environmental NGOS And Philanthropic Foundations: Donor Dependence, Organizational Characteristics, And Selection Mechanisim**. A Dissertation in Social Welfare Presented to the Faculties of the University of Pennsylvania in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy.

- Howe, Barbra.(1980) . **The Emergence of Scientific Philanthropy,1900-1920: Origins, Issues,and outcome.** In Robert Arvone(ed.), **Pholanthropy and Cultural Imperialism : The Foundationss at Home and abroad** .Bosten.

- Jenkins,R.(2012). **The Governance and the Financial Management of Endowed Charitable Foundations**. London: ACF.

- Jenkins,Richard.(2012). **The Governance & Financial Management of Endowed Chaitable Foundations**. London: Association of charitable foundation.

- Jonathan S. Davies.(2004). The Foundation as a Political Actor: The Case of the Joseph Rowntree Charitable Trust. **Political Quarterly.**
- Kiger,J.C.(2000). **Philanthropic foundations in the Twentieth Century**. Westport,CT: Greenwood Press.
- Moody,**M** , Knapp **,A,**and *Corrado,M. (2011).* What Is a Family Foundation?. **The Foundation Review .**Vol. 3, Iss. 4 .
- Oak Foundation . **Grants**. Available at: http://www.oakfnd.org/node/48 . [august 12, 2014] .
- OECD.(2003)**.** Philanthropic Foundations and Development Co-operation. **OECD Journal on Development** ,Volume(4),Issue(3).
- Oxford Dictionary **.**
- Petkoski,D, Jarvis,M,and de la Garza,G.(2006).**The Private Sector as a True Partner in Development** .The International Bank for Reconstruction and Development.
- Robert Wood Johnson Foundation. **About RWJF**. Available at: http://www.rwjf.org/en/about-rwjf.html. [2014,August 1]
- The Foundation Center(2013) . **Foundation statistics**. available at: http://data.foundationcenter.org/ .[2014,march16]
- The William and Flora Hewlett Foundation . **For Grant-seekers**. Available at: .http://www.hewlett.org/grants/grantseekers . [2014,August 1]
- Watts,Brad. (2011). **The Role of Evaluation in Community Foundations**. Western Michigan University.
- Westhues ,Martina, and Telekom ,Deutsche.(2006). Corporate Foundations: Their Role for Corporate Social Responsibility. **Corporate Reputation Review**. Vol. 9, No. 2.

الملاحق

- **ملحق رقم(١) : أسماء و مناطق المؤسسات الخيرية في المملكة العربية السعودية المصرحة من وزارة الشؤون الاجتماعية.**
- **ملحق رقم (٢): القواعد التنفيذية للائحة المؤسسات الخيرية**
- **ملحق رقم(٣): قائمة بأسماء المحكمين.**
- **ملحق رقم(٤): استبانة الدراسة.**
- **ملحق رقم(٥): قائمة بأسماء عينة الدراسة من المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض.**
- **ملحق رقم(٦): نماذج لمؤسسات خيرية مانحة في المملكة العربية السعودية.**

١ – أسماء و مناطق المؤسسات الخيرية في المملكة العربية السعودية المصرحة من وزارة الشؤون الاجتماعية

- **منطقة الرياض:**

م	اسم المؤسسة	تأسيسها	م	اسم المؤسسة	تأسيسها
١	المركز الخيري للإرشاد الاجتماعي والاستشارات الأسرية	١٤١٦	٢٨	مؤسسة عمر بن سعود البليهد الخيرية	١٤٢٩
٢	المؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية	١٤١٨	٢٩	مؤسسة محمد بن صالح العذل	١٤٢٩
٣	مؤسسة محمد العلي الصانع الخيرية	١٤١٩	٣٠	مؤسسة التراث الخيرية	١٤٢٩
٤	مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية	١٤٢١	٣١	مؤسسة العثيم الخيرية	١٤٢٩
٥	مؤسسة آل عمران الخيرية	١٤٢١	٣٢	مؤسسة عبداللطيف العيسى	١٤٢٩
٦	مؤسسة عبدالعزيز بن باز الخيرية	١٤٢١	٣٣	مؤسسة المشعل الخيرية	١٤٢٩
٧	مؤسسة حمد الجاسر الخيرية	١٤٢١	٣٤	مؤسسة محمد عبالله الجميح	١٤٢٩
٨	مؤسسة عثمان الصالح الخيرية للثقافة وأعمال الخير	١٤٢٢	٣٥	مؤسسة حسين عبداللطيف محمد عبداللطيف	١٤٣٠
٩	مركز سعود البابطين الخيري للتراث والثقافة	١٤٢٢	٣٦	مؤسسة محمد بن عبدالله بن سعيدان وأولاده الخيرية	١٤٣٠
١٠	مؤسسة الطيار الخيرية	١٤٢٣	٣٧	مؤسسة الشيخ عبدالله القرعاوي	١٤٣٠
١١	مؤسسةمحمد إبراهيم الخضير الخيرية	١٤٢٣	٣٨	مؤسسة فواز وسلمان وعبدالعزيز الحكير ووالديهم الخيرية	١٤٣٠
١٢	صندوق بر الخير (موظفي سابك)	١٤٢٣	٣٩	مؤسسة الوليد بن طلال	١٤٢٩
١٣	مؤسسة محمد وعبدالله إبراهيم السبيعي الخيرية	١٤٢٣	٤٠	مؤسسة الشيخ علي بن ناصر العقيل الخيرية	١٤٣٠

١٤	مؤسسة محمد بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي الخيرية	١٤٢٣	٤١	مؤسسة الهدى الخيرية	١٤٣٠
١٥	مؤسسة آل جميح الخيرية	١٤٢٤	٤٢	مؤسسة مركز الملك سعود لذوي الاحتياجات الخاصة	١٤٣٠
١٦	مؤسسة صالح بن غانم السدلان الخيرية	١٤٢٤	٤٣	مؤسسة لولوة بنت عبدالعزيز الخيرية	١٤٣٠
١٧	المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام	١٤٢٣	٤٤	مؤسسة عبدالله بن زيد بن غنيم	١٤٣٠
١٨	صندوق الوئام الخيرية	١٤٢٥	٤٥	مؤسسة عبدالكريم بن عبدالله الدرويش	١٤٣٠
١٩	صندوق التكافل الاجتماعية بوزارة التربية والتعليم	١٤٢٨	٤٦	مؤسسة إبراهيم السلطان الخيرية	١٤٣٠
٢٠	مؤسسة عبدالله بن ناصر بن عمار الخيرية	١٤٢٨	٤٧	مؤسسة بنية بنت سعود بن عبدالعزيز "الرواد"	١٤٣٠
٢١	مؤسسة سليمان بن صالح العليان الخيرية	١٤٢٨	٤٨	مؤسسة عبدالعزيز الراشد الحميد الثقافية الخيرية	١٤٣٠
٢٢	مؤسسة الأمير محمد بن عبدالرحمن الفيصل وعائلته الخيرية	١٤٢٩	٤٩	مؤسسة خالد بن سعد بن عبدالعزيز (صلة)	١٤٣٠
٢٣	مؤسسة مدي الخيرية للخدمات الإنسانية	١٤٢٩	٥٠	مؤسسة ابن جبرين الخيرية	١٤٣٠
٢٤	مؤسسة الشيخ عبدالرحمن عبدالله آل فريان الخيرية	١٤٢٩	٥١	مؤسسة عبدالله بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية	١٤٣٠
٢٥	مؤسسة محمد صالح الشاوي الخيرية	١٤٢٩	٥٢	مؤسسة والدة الأمير طلال بن سعود بن عبدالعزيز	١٤٣٠
٢٦	مؤسسة سعود بن فهد الخيرية	١٤٢٩	٥٣	مؤسسة سعفة القدوة الحسنة الخيرية	١٤٣٢
٢٧	مؤسسة عبدالله عمر نصيف الخيرية	١٤٢٩	٥٤	مركز الآمير سلمان للشباب–مؤسسة خيرية	١٤٣٢
			٥٥	مؤسسة محمد بن سلمان لن عبدالعزيز آل سعود الخيرية	١٤٣٣

- **منطقة مكة المكرمة :**

م	اسم المؤسسة	تأسيسها	م	اسم المؤسسة	تأسيسها
١	المؤسسة الخيرية لوالدة ثامر بن عبدالعزيز آل سعود	١٤٢٠	١٠	مؤسسة الأمير عبدالعزيز بن تركي آل سعود	١٤٢٨
٢	مؤسسة أبو داوود الخيرية	١٤٢١	١١	مؤسسة منصور العلي الشعيبي الخيرية	١٤٢٨
٣	مؤسسة حسن عباس شربتلي الخيرية	١٤٢٢	١٢	مؤسسة هاتين الخيرية	١٤٢٩
٤	مؤسسةحسن طاهر الخيرية	١٤٢٣	١٣	مؤسسة برامج عبداللطيف جميل لتنمية المجتمع الخيرية	١٤٢٩
٥	مؤسسة الثنيان واخوانه الخيرية	١٤٢٣	١٤	مؤسسة عبدالقادر البكري الخيرية	١٤٢٩
٦	مؤسسة الشيخ مرعي بن محفوظ وأبناؤه الخيرية	١٤٢٤	١٥	مؤسسة عبدالله السليمان	١٤٢٩
٧	مؤسسة صالح بن حمزة صيرفي الخيرية	١٤٢٤	١٦	مؤسسة روافد الخيرية	١٤٢٩
٨	مؤسسة هيا بنت سعد السديري الخيرية	١٤٢٧	١٧	مؤسسة اللامي الخيرية	١٤٣٠
٩	مؤسسة مجمع إمام الدعوة الخيرية	١٤٢٨			

- **منطقة المدينة المنورة :**

م	اسم المؤسسة	تأسيسها
١	مؤسسة سنابل المدينة المنورة اللأعمال الخيرية	١٤٢٣
٢	مؤسسة جائزة المدينة المنورة الخيرية	١٤٢٣
٣	مؤسسة المدينة المنورة الخيرية لتنمية المجتمع	١٤٢٧

- **منطقة القصيم :**

م	اسم المؤسسة	تأسيسها	م	اسم المؤسسة	تأسيسها
١	مؤسسة محمد العلي السويلم الخيرية	١٤٢١	٤	مؤسسة إبراهيم علي العبودي للإسكان الخيرية	١٤٢٨
٢	مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية	١٤٢٢	٥	مؤسسة عبدالعزيز بن محمد العوهلي	١٤٣٠
٣	مركز رؤية للدراسات الاجتماعية	١٤٢٤			

- **المنطقة الشرقية :**

م	اسم المؤسسة	تأسيسها	م	اسم المؤسسة	تأسيسها
١	مؤسسة عبدالعزيز ومحمد وعبداللطيف حمد الجبر الخيرية	١٤٢٩	١٠	مؤسسة خالد الدبل	١٤٣٠
٢	مؤسسة حسن القحطاني	١٤٢٩	١١	مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الانسانية	١٤٣٠
٣	مؤسسة حمد بن عبدالرحمن الحصيني الخيرية	١٤٣٠	١٢	مؤسسة فرحان بن مبارك لخدمة المجتمع (سمو)	١٤٣٠
٤	مؤسسة عبدالرحمن بن صالح الراجحي وعائلته الخيرية	١٤٣٠			

- **منطقة عسير :**

م	اسم المؤسسة	تأسيسها
١	مؤسسة فيصل بن محمد بن مجري	١٤٣٠

- **منطقة الحدود الشمالية :**

م	اسم المؤسسة	تأسيسها
١	مؤسسة مبرة السلام الخيرية	١٤٢٤

٢ – القواعد التنفيذية للائحة المؤسسات الخيرية

(المؤسسات الخيرية)

المادة الخامسة والسبعون :

المؤسسة الخيرية هي كل منشأة خيرية يكون غرضها الأساسي تقديم خدمة اجتماعية خيرية لأفراد أو جهات معينة ،دون أن تستهدف تحقيق الربح المادي أو تحقيق أية أغراض أخرى تتعارض مع أحكام اللائحة أو القواعد التنفيذية أو التعليمات الصادرة بمقتضاها.

المادة السادسة والسبعون :

تنشأ المؤسسة الخيرية الخاصة من قبل فرد أو مجموعة أفراد طبيعيين من ذوي القراية من الدرجة الأولى أو من شخص أو عدة أشخاص معنوية .

المادة السابعة والسبعون :

لا يجوز تأسيس أكثر من مؤسسة خيرية لنفس الشخص أو الأشخاص طالبي التأسيس .

المادة الثامنة والسبعون :

لا يجوز تأسيس مؤسسة خيرية باسم علم من الأعلام أو أي شخص دون وجود رابطة قراية من الدرجة الأولى.

المادة التاسعة والسبعون :

لمجلس أمناء المؤسسة استثمار أموالها الزائدة عن حاجتها في أنشطة يكون لها عائد مالي يساعدها في تحقيق أهدافها، بما لا يتعارض مع المادة (الثانية) من اللائحة.

المادة الثمانون :

تقتصر الموارد المالية للمؤسسة على ما يلي:

أ-التمويل الذاتي من المؤسس.

ب-عائدات استثمارات المؤسسة وأنشطتها.

ج-الأوقاف والهبات والوصايا .

المادة الحادية والثمانون :

لا يجوز للمؤسسة بأي حال من الأحوال جمع التبرعات.

المادة الثانية والثمانون :

يشترط لتأسيس المؤسسة الخيرية الخاصة مايلي :

1-أن يكون طالب أو طالبوا التأسيس سعوديي الجنسية .

2-أن يكون طالب أو طالبوا التأسيس كاملي الأهلية .

3- أن يعد طالب أو طالبوا التأسيس نظاماً أساسياً للمؤسسة المراد تسجيلها يتفق مع أحكام اللائحة ، والقواعد التنفيذية والقرارات والتعليمات الصادرة بمقتضاها .

المادة الثالثة والثمانون :

يتضمن نظام المؤسسة الخيرية الخاصة الأحكام والبيانات التالية :

1-اسمها ومقرها الرئيسي وعنوانها .

2-اسم أو أسماء المؤسسين وأعمارهم ومهنهم ومحل إقامة كل منهم وعنوانه وتوقيعه .

3-الغرض الذي أنشئت من أجله .

4-شروط العضوية أن وجدت وأنواعها وحقوق الأعضاء وواجباتهم .

5-القواعد المتعلقة بإدارتها وتمثيلها وتحديد الهيئات القائمة على شؤونها واختصاص كل منها .

6-مواردها وكيفية التصرف فيها وطرق الأنفاق منها .

7-تحديد بداية ونهاية السنة المالية لها وطرق المراقبة المالية علي أموالها .

8- كيفيه تعديل نظامها وكيفية إدماجها مع غيرها أو إنشاء فروع لها .

9- كيفية حلها أو تصفيتها والجهات التي تؤول إليها أموالها .

المادة الرابعة والثمانون :

يقوم طالب أو طالبوا تأسيس المؤسسة الخيرية الخاصة بتقديم الطلب الى الوزارة مباشرة أو إلى أحد فروعها مرفقاً به الأتي :

1- صورة من البطاقة الشخصية لطالب التأسيس سواء كان فرداً أو أكثر أو صورة من الترخيص إن كان طالبه شخصاً معنوياً .
2- صورة من النظام الأساسي للمؤسسة .
3- أية بيانات أو معلومات أخرى تتعلق بالمؤسسة .

المادة الخامسة والثمانون :
تتم دراسة الطلب واستكمال مسوغاته من قبل الإدارة المختصة بالوكالة .
فإذا كان الطلب مستكملاً لكافة شروطه يصدر قرار وزاري بالموافقة على تسجيل المؤسسة ومن ثم يتم تسجيلها بقيدها في السجل الخاص المعد من قبل الوزارة لهذا الغرض وبذلك تكتسب المؤسسة الخيرية الخاصة الشخصية الاعتبارية .

المادة السادسة والثمانون :
يتضمن السجل الخاص بالمؤسسات الخيرية الخاصة المشار إليه بالمادة السابقة البيانات الآتية :
1- اسم المؤسسة ومقرها وعنوانها وتاريخ تأسيسها .
2- الغرض الذي أنشئت من اجله .
3- عدد أعضائها .
4- اسم الشخص أو الأشخاص القائمين عليها ومن يمثلها .
5- رقم القرار الوزاري بالموافقة على تسجيل المؤسسة وتاريخها .
6- رقم وتاريخ تسجيلها .
7- أية بيانات أخرى ترى الوزارة ملاءمة إضافتها .

المادة السابعة والثمانون :
لا تستفيد المؤسسات الخيرية الخاصة من الإعانات التي تقدمها الوزارة للجمعيات الخيرية، ويجوز لها قبول الهبات والوصايا ولكن لا يجوز لها جمع التبرعات .

المادة الثامنة والثمانون :
يجب على المؤسسة إيداع أموالها النقدية لدى بنك أو أكثر من البنوك المحلية يختاره المجلس ، ولا يتم السحب من هذه الأموال إلا بتوقيع رئيس المجلس أو نائبه أو من يفوضه من أعضاء المجلس مع المدير التنفيذي أو المالي في التوقيع على السحب من هذه الأموال .

المادة التاسعة والثمانون:
يكون فرع المؤسسة مركزاً إضافياً لها يؤدي كل أو بعض ما تؤديه المؤسسة من خدمات في مكان إنشائه. ويجوز للمؤسسة فتح حسابات للفرع في البنوك العاملة بالمملكة. وتحدد المؤسسة مهام هذا الفرع ويتم تسجيله في سجل المؤسسة لدى الوزارة وفق الشروط الآتية:
1- تأييد مجلس إدارة المؤسسة أو أمنائها لفتح الفرع .
2- موافقة الوزارة على فتح الفرع والحسابات الخاصة به.

3-يتم الرفع من قبل مجلس إدارة المؤسسة أو أمنائها للوزارة بأسماء المفوضين بالسحب من حسابات الفرع لأخذ الموافقة عليهم على أن يكون التوقيع مشتركاً بين اثنين منهم.
4-أن يكون توقيع مدير الفرع رئيسياً في التوقيع على حسابات الفرع ما أمكن، وللوزارة الحق في الموافقة على تفويض من تراه من منسوبي فرع المؤسسة بعد تحديدهم من قبل مجلس إدارتها أو أمنائها.

المادة التسعون :

تتولى الوزارة الأشراف على أعمال المؤسسات الخيرية الخاصة في الحدود التي ترى الوزارة لزوم الإشراف عليها . ولها في سبيل ذلك الإطلاع على دفاتر المؤسسة وسجلاتها ووثائقها التي تتعلق بعملها. وعلى المؤسسة تقديم أي معلومات أو بيانات أو مستندات أخرى تطلبها الوزارة .

وللوزير وقف تنفيذ أي قرار يصدر عن الهيئات القائمة على شؤون المؤسسة إذا كان مخالفا لأحكام اللائحة وقواعدها التنفيذية أو القرارات الصادرة بمقتضاها أو لنظام المؤسسة الأساسي .

المادة الحادية والتسعون :

يقتصر حل المؤسسة حلاً اختيارياً على المؤسس أو المؤسسين في حياتهم، وليس لمجلس إدارة المؤسسة أو أمنائها بعد وفاة المؤسس أو المؤسسين قرار الحل، وتخضع المؤسسة في هذه الحالة للمادة (الثالثه والستون) من هذه القواعد .

المادة الثانية والتسعون :

مع عدم الإخلال بما تقدم يسري على المؤسسات الخيرية الخاصة من أحكام الباب الأول من هذه القواعد ، الأحكام المتعلقة بإنشاء فروع لها ، واندماجها ،وتعيين مجلس إدارة مؤقت لإدارتها ،وحلها وتصفيتها مع مراعاة ما ورد في المادة (الحادية والتسعون).

كما يسري عليها الحظر الخاص بعدم تجاوز الأهداف ، أو الدخول في مضاربات مالية .

الباب الثالث
(أحكام ختامية)

المادة الثالثة والتسعون :

تطبق أحكام هذه القواعد على الجمعيات والمؤسسات الخيرية الخاصة الخاضعة لأحكام اللائحة والقائمة وقت صدروها ، باستثناء الأحكام المتعلقة بالتأسيس والتسجيل والنشر .

المادة الرابعة والتسعون :

لا تسري أحكام اللائحة والقواعد التنفيذية والقرارات والتعليمات الصادرة بمقتضاها على المؤسسات الخيرية الخاصة التي تنشأ بموجب أوامر ملكية .

المادة الخامسة والتسعون :

يكون نشاط الجمعيات والمؤسسات الخيرية الخاصة الخاضعة لأحكام اللائحة وقواعدها التنفيذية محصوراً داخل حدود المملكة .

المادة السادسة والتسعون:

للوزارة حق تفسير هذه القواعد ، ويكون تفسيرها ملزماً.

٣ – قائمة بأسماء المحكمين

- د. إبراهيم الحيدري : متخصص في العمل الخيري ، ورسالتي الماجستير والدكتوراه في ذات المجال
- د. عبدالله السدحان :دكتوراه في علم الاجتماع ، ووكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية .
- د. خالد السريحي : مدير عام المركز الدولي للأبحاث والدراسات الخيرية (مداد)
- د. عدنان الشيحة : عضو هيئة التدريس بقسم الإدارة العامة بجامعة الملك سعود.
- د. عبدالرحمن الشمري:عضو هيئة التدريس بقسم الإدارة العامة بجامعة الملك سعود.
- د. فيصل البواردي: أستاذ بمعهد الإدارة العامة ، ومتخصص في عمل خطط وأنظمة لمؤسسات خيرية.
- د. صالح الرشيد: أستاذ إدارة الأعمال والتسويق – جامعة الدمام .
- د. سامر أبو رمان : مدير مركز الآراء الخليجية لاستطلاعات الرأي والإحصاء .
- د. محمد السيف : دكتوراه في علم الاجتماع ، جامعة القصيم.

٤ – الاستبانة بصورتها النهائية

المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود

كلية إدارة الأعمال

قسم الإدارة العامة

استبيان لدراسة بعنوان :

مجالات المنح وسياسات دعم البرامج والمشاريع لدى المؤسسات الخيرية المانحة

دراسة ميدانية بمدينة الرياض

ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة العامة

إعداد: أروى بنت إبراهيم السماعيل

إشراف الدكتور: عبدالرحمن بن عمر البرّاك

١٤٣٥هـ– ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة ميدانية حول " **مجالات المنح وسياسات دعم البرامج والمشاريع لدى المؤسسات الخيرية المانحة: دراسة ميدانية بمدينة الرياض**".

ولما لتفاعل المسؤولين عن برامج المنح في المؤسسات الخيرية من أهمية بالغة في تحقيق أهداف هذه الدراسة، نأمل من سعادتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بناء على تجربة مؤسستكم، ونؤكد لكم أن البيانات ستظل سرية ولن تستخدم إلا لأغراض الأكاديمية.

نأمل تلطفكم بالإجابة على أسئلة الاستبانة وإعادتها قبل ١٤٣٥/١١/١٤هـ بواسطة البريد الالكتروني الموضح أدناه، أو إشعارنا لاستلامها منكم يدوياً ، وفي حال وجود أي استفسار يرُجى التواصل عبر الطرق التالية :

رقم الجوال: ٠٥٠٦٤٣٦٥٧٢

البريد الالكتروني: sm.arwa@hotmail.com

شاكرة لكم حسن تجاوبكم

أروى بنت إبراهيم السماعيل

ماجستير الإدارة العامة– جامعة الملك سعود

أولاً: البيانات العامة:

-اسم المؤسسة(اختياري):.....

-عدد فروع المؤسسة:.....

-تاريخ إنشاء المؤسسة :

- ☐ أقل من ٥ سنوات.
- ☐ من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات .
- ☐ من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة.
- ☐ ١٥ سنة فأكثر.

-النطاق الجغرافي لخدمات المؤسسة :

- ☐ مدينة الرياض .
- ☐ منطقة الرياض
- ☐ كافة مناطق المملكة العربية السعودية .
- ☐ أخرى:.....

-ما الآلية التي تتبعها المؤسسة في تنفيذ أعمالها؟

- ☐ تقديم المنح لجهات منفذة.
- ☐ تنفيذ أعمالها بنفسها.
- ☐ تنفيذ بعض الأعمال من خلال المنح والبعض الآخر بنفسها.

-ما هي المصادر المالية للمؤسسة ؟(يمكن اختيار أكثر من مصدر).

- ☐ الأوقاف
- ☐ الاستثمارات
- ☐ الهبات
- ☐ أخرى:.....

–هل لدى المؤسسة دليل إجرائي لبرامج المنح ؟

□ نعم .

□ لا.

–في حال توفر دليل إجرائي لبرامج المنح لدى المؤسسة، هل يتم مراجعة الدليل وتطويره بشكل دوري؟

□ نعم .

□ لا.

□ أحياناً.

–في حال توفر دليل إجرائي لبرامج المنح لدى المؤسسة ، هل هذا الدليل معلن ؟

□ نعم

□ لا

□ **إذا كانت الإجابة بـ (نعم) فما هي وسيلة الإعلان ؟**

□ عبر الموقع الالكتروني للمؤسسة الخيرية المانحة .

□ متاح ورقياً في مقر المؤسسة .

□ جميع ما سبق.

– ما أنواع المنح التي تقدمها المؤسسة للجهات الخيرية؟ (يمكن اختيار أكثر من نوع)

□ مالية.

□ استشارية .(آمل التوضيح:.....)

□ عينية . (آمل التوضيح:.....)

□ بشرية.(آمل التوضيح:.....)

□ إعلامية . (آمل التوضيح:.....)

☐ تدريبية . (آمل التوضيح:.....)

☐ أخرى :.....

–هل يتم تقييم طلبات المنح المقدمة للمؤسسة؟

☐ نعم.

☐ لا.

☐ الطلبات مرتفعة القيمة (حدد المبلغ:.....)

☐ إجابة أخرى (آمل التحديد:.....).

–إذا كان الجواب ب"نعم"، فما هي آلية التقييم المتبعة في مؤسستكم المانحة ؟

☐ مجلس النظارة .

☐ مجلس الأمناء.

☐ لجنة منبثقة من مجلس النظارة.

☐ لجنة منبثقة من مجلس الأمناء .

☐ المدير التنفيذي للمؤسسة .

☐ الإدارة المعنية .

☐ لجنة من الإدارات التنفيذية بالمؤسسة.

☐ الموظف المعني .

☐ لا يوجد أحد معين.

☐ أخرى: .....

–من وجهة نظرك، ما مدى فاعلية آلية تقييم طلبات المنح المتبعة في المؤسسة؟

☐ فعالة جداً.

☐ فعالة.

☐ لا أعلم.

☐ فعالة إلى حد ما.

☐ غير فعالة.

ثانياً: مجالات المنح لدى المؤسسة :

- **إلى أي حد تساهم المؤسسة في دعم البرامج والمشاريع في المجالات التالية** ؟ فضلاً ضع علامة (√) عند الخيار الذي يمثل المؤسسة :

م	المجال	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
١	المجال التعليمي.					
٢	المجال الاجتماعي.					
٣	المجال البحثي .					
٤	المجال الصحي					
٥	المجال الإعلامي.					
٦	مجال تطوير القطاع الخيري					
٧	المجال الديني					
٨	المجال الثقافي					
٩	المجال البيئي					
١٠	المجال الحقوقي					

أخرى : .....

ثالثاً: سياسات المنح لدى المؤسسة :

- **أي من المعايير التالية توليها المؤسسة أهمية عند دعم البرامج والمشاريع ؟**

فضلاً ضع علامة (√) عند الخيار الذي يعكس سياسة المؤسسة :

م	المعايير	دائماً	أحياناً	نادراً	أبداً
١	البرامج والمشاريع المتوافقة مع خطتها الاستراتيجية.				
٢	البرامج والمشاريع الأكثر استدامة .				
٣	البرامج والمشاريع غير الهادفة للربح.				
٤	البرامج والمشاريع المقدمة من جهة رسمية مسجلة.				
٥	البرامج والمشاريع المقدمة من أفراد .				
٦	البرامج والمشاريع الإبداعية.				
٧	البرامج والمشاريع القادرة على الاعتماد على نفسها مستقبلاً.				
٨	البرامج والمشاريع ذات الأثر الأكبر.				
٩	البرامج والمشاريع الملحة اجتماعياً				
١٠	البرامج والمشاريع التي لم يسبق دعمها من قبل المؤسسة.				
١١	البرامج والمشاريع المعروف القائمون عليها لدى المؤسسة .				

- **هل لديكم أي معايير أخرى لم تتم الإشارة إليها في الجدول السابق؟**

.....

.....

- **هل المعايير التي تتبعها مؤسستكم عند دعم البرامج والمشاريع معلنة؟**

☐ نعم

☐ لا

☐ بعض منها .

- **إذا كانت الإجابة بـ (نعم) فما هي وسيلة النشر ؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)**

☐ عبر الموقع الالكتروني للمؤسسة الخيرية المانحة .

☐ متاحة ورقياً في مقر المؤسسة .

☐ جميع ما سبق.

☐ أخرى:.....

- **ما مدى تطبيق المؤسسة لأي من الشروط التالية على الجهات المتقدمة بطلب المنح** ؟ فضلاً ضع علامة (√) عند الخيار الذي يعكس سياسة المؤسسة :

م	الشروط	يشترط دائماً	يشترط أحياناً	يشترط نادراً	لا يشترط إطلاقاً
١	سلامة الوضع النظامي للجهة .				
٢	وجود حساب بنكي للجهة طالبة المنح باسمها الصريح.				
٣	تقديم حساب ختامي معتمد للسنة الماضية.				
٤	وجود هيكلة إدارية واضحة في الجهة المدعومة.				
٥	تقديم وصف أولي مختصر للبرنامج أو المشروع.				
٦	تقديم ميزانية مفصلة للبرنامج أو المشروع.				
٧	أن يكون البرنامج أو المشروع ضمن مجالات عمل الجهة طالبة الدعم .				
٨	أن يكون البرنامج أو المشروع محدداً بفترة زمنية معينة .				
٩	قابلية البرنامج أو المشروع للقياس.				
١٠	غياب الدعم الحكومي للبرنامج أو المشروع المطلوب دعمه .				
١١	عدم كفاية الدعم الحكومي للبرنامج أو المشروع المطلوب دعمه .				
١٢	وجود مدير متفرغ بشكل كامل للبرنامج أو المشروع.				
١٣	وجود محاسب قانوني خارجي في الجهة المدعومة				
١٤	تقديم الجهة الممنوحة تقرير ختامي للبرنامج أو المشروع.				

- **هل لديكم أي شروط أخرى لم تتم الإشارة إليها في الجدول السابق؟**

.....

.....

رابعاً: إجراءات المنح :

- **ما مدى إتباع المؤسسة للإجراءات التالية بعد استيفاء شروط دعم البرامج والمشاريع** ؟ فضلاً ضع علامة (√) عند الخيار الذي تتبعه المؤسسة :

م	الإجراء	دائماً	أحياناً	نادراً	أبداً
١	تقديم وصف تفصيلي للمشروع أو البرنامج.				
٢	تقديم الدعم على دفعات .				
٣	توثيق الجهة الممنوحة لجميع مراحل البرنامج أو المشروع.				
٤	متابعة المؤسسة المانحة لسير البرنامج أو المشروع.				
٥	التغطية الإعلامية للمشروع المدعوم.				
٦	يتم التعامل الكترونيا مع الجهات طالبة المنح.				

وشكراً على تجاوبكم.

٥ – قائمة بأسماء عينة الدراسة من المؤسسات الخيرية المانحة في مدينة الرياض

- مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية
- مؤسسة عبداللطيف العيسى
- مؤسسة المشعل الخيرية
- مؤسسة حسين عبد اللطيف محمد عبد اللطيف
- سليمان بن صالح العليان الخيرية
- مؤسسة الطيار الخيرية
- مؤسسة محمد صالح الشاوي الخيرية
- مؤسسة محمد وعبدالله إبراهيم السبيعي الخيرية
- مؤسسة محمد بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي الخيرية
- مؤسسة آل جميح الخيرية.
- مؤسسة الهدى الخيرية.
- مؤسسة محمد بن عبدالله بن سعيدان وأولاده الخيرية
- مركز الأمير سلمان للشباب
- صندوق بر الخير .
- مؤسسة الأمير الوليد بن طلال الخيرية

٦ – نماذج لمؤسسات خيرية مانحة في المملكة العربية السعودية

- **مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية:**

انطلقت المؤسسة قبل قرابة ثلاثة عقود من الزمن ومرّت بعدة مراحل، فبدأت بإنشاء لجنة للعمل الخيري تابعة للشيخ صالح بن عبدالعزيز الراجحي وإخوانه في بدايات عام ١٤٠٣ هـ، واستمر العمل على هذا النحو إلى أن تم تغيير المسمى من مكتب إلى مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية ، بموجب ترخيص وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (١٠) بتاريخ ١٤٢١هـ. وتعد هذه المؤسسة كإحدى المؤسسات المانحة ، حيث تركز جهودها على دعم المؤسسات غير الربحية المسجلة في المملكة العربية السعودية في المجالات التعليمية، والاجتماعية، والصحية، والدعوية، والإعلامية، وبناء المساجد، وغيرها من أعمال الخير المختلفة.

وتهدف المؤسسة بالتنسيق مع الجمعيات الخيرية المرخص لها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية ومن دون أن يكون من أغراضها الحصول على الربح المادي إلى ما يلي:

- تقديم الرعاية الاجتماعية بجميع أنواعها.
- تقديم الرعاية الصحية وإنشاء المراكز الصحية والتأهيلية.
- تقديم الرعاية التعليمية وإنشاء المراكز التعليمية والمساعدة في إجراء البحوث والدراسات ذات النفع العام للمجتمع.
- الدعوة الإسلامية وفقاً للمنهج الصحيح ووفق منظور الجهات الشرعية في المملكة العربية السعودية.
- إنشاء الجوامع والمساجد والأوقاف.
- جميع أوجه البر بالطريقة التي يحثنا عليها ديننا الإسلامي وحسب ما يقرره مجلس النظار في أوقاف المؤسس.

وتعد وحدة العمل الخيري من أهم وحدات المؤسسة ، وقد نشأت هذه الوحدة كنواة أساسية للمؤسسة في عام ١٤٠٣ هـ، وتعمل بقية الوحدات داعمة لها، حيث أنها هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن تحقيق تطلعات واستراتيجيات المؤسسة . وتقوم هذه الوحدة بدعم المشروعات والبرامج النوعية للمؤسسات والجهات غير الربحية المسجلة رسمياً في المملكة، حيث تقوم بدراسة جميع طلبات الدعم المقدمة للمؤسسة . ويبلغ عدد البرامج والمشروعات المدعومة سنوياً ألف برنامج ومشروع، في المجالات الدعوية، والصحية، والاجتماعية، والتعليمية، والإعلامية، والمساجد، وذلك وفق ضوابط ومعايير إدارية ومالية محددة، وفيما يلي وصف مختصر لهذه الضوابط والمعايير :

- **الضوابط:**

وهي عناصر قبول أو رفض طلبات الدعم، إذ يلزم توفر هذه العناصر جميعاً في الجهة المتقدمة ليتم دعمه، وهذه الضوابط تحقق الحماية القانونية للجهة، حيث أنها جزء لا يتجزأ من إستراتيجية الدولة التي تسعى إلى تقنين وضبط العمل الخيري بالمملكة، وهي:

- وجود تصريح رسمي (من جهة الاختصاص) للجهة.
- وجود حساب بنكي باسم الجهة الصريح.
- أن يكون البرنامج أو المشروع المقدم من اختصاص الجهة.
- وجود تقرير محاسب قانوني للجهة.

- **المعايير:**

وهي عناصر تقييم نسبية، حيث تطلب المؤسسة من كل جهة تتقدم بطلب دعم أن تقدم تقريراً يتم تقييمه في ضوء معايير محددة، ويشترط أن تحصل الجهة على نسبة ٧٠% من إجمالي تلك المعايير، والمحددة بالتالي:

- وجود مجلس إدارة.
- مدير تنفيذي معين.
- الموظفون "جزئي أو كلي".
- التدريب والتطوير للموظفين.
- الاستدامة المالية (الموارد الذاتية).
- الخطة والموازنة السنوية.

- اللوائح الداخلية.
- البرامج المدعومة سابقاً.
- تفاعل الجهة مع فرع المؤسسة

- **مؤسسة محمد و عبدالله إبراهيم السبيعي الخيرية:**

وهي مؤسسة خيرية مانحة مسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية برقم (٢٢)، وتُعنى بالخدمات الاجتماعية والصحية والإغاثية والتعليمية والثقافية والتطويرية وكافة وجوه البرِّ والإحسان داخل المملكة العربية السعودية وفق الأولويات، والضوابط الشرعية، والأنظمة المرعية، انطلاقاً من شرط الواقفين: الشيخ محمد بن إبراهيم السبيعي، والشيخ عبد الله بن إبراهيم السبيعي، وذلك من خلال عمل مؤسسي، وفريق عمل مؤهل، يقوم بدعم المؤسسات والجمعيات والمكاتب الخيرية العاملة في الميدان، وتحقيق مفهوم الشراكة في العمل الخيري.

يتوزع العمل الخيري في المؤسسة على خمس إدارات، لكل منه ا مجال اختصاص محدد، وهي إدارة أعمال البر ، وإدارة الوعي المجتمعي، وإدارة تطوير العمل الخيري، وإدارة تنمية الإنسان ، وإدارة الإعلام. وتفاصيل أهدافها كما يلي :

- إدارة أعمال البر : وهي إدارة تعنى بالبرامج والمشروعات التي تخدم فئات المجتمع الأكثر حاجة، من خلال أعمال البر والإحسان على اختلاف أنواعها، إضافة إلى العناية بتخفيف الفقر.

- إدارة الوعي المجتمعي : وهي إدارة تعنى بالبرامج والمشروعات التي تخدم العملية التعليمية والعلمية والدعوية والمساجد.

- إدارة تطوير العمل الخيري وهي إدارة تعنى بتطوير قطاع العمل الخيري ومؤسساته والعاملين فيه، من خلال تقديم البرامج المتنوعة . وتتمثل الأهداف الاستراتيجية للإدارة في مجال تطوير العمل الخيري في بناء كوادر بشرية مؤهلة ، وتحسين البيئة التنظيمية والتشغيلية للجهات الخيرية .أما في مجال قطاع العمل الخيري، فهي تهدف إلى بناء واستقطاب الكوادر البشرية المتخصصة والمميزة، وتحفيز تبني القطاع الخيري لأفضل الممارسات، والإسهام في تعزيز الاستدامة المالية لقطاع العمل الخيري.

- إدارة تنمية الإنسان : وهي إدارة حديثة النشأة في المؤسسة، وتركز برامجها على ثلاث فئات مهمة في المجتمع، وهم الشباب، والمرأة، والطفل.

- إدارة الإعلام : وهي إدارة تعتني بتطوير الإعلام الهادف، والرقي به، ودعم مسيرته.

وللمؤسسة سياسات تسير عليها في تقديم المنح ، وبيان تلك السياسات كما يلي :

- تعمل المؤسسة من خلال الشراكة مع الجهات العاملة في تطوير ودعم العمل الخيري دون الدخول في العمل التنفيذي.

- تدعم المؤسسة المشاريع التي تخدم قطاعات العمل الخيري آخذة بعين الاعتبار دوام وعظم الأجر، وكثرة المنفعة للمستفيد، وموافقة المشاريع لخطة المؤسسة الاستراتيجية.

- تدعم المؤسسة الجهات التي لا يوجد عليها إشكالات أمنيه أو شرعية أو إدارية أو مالية؛ وذلك بعد التحري و التأكد من أهلية الجهة واستحقاقها للدعم أو الشراكة وفق معايير علمية تحقق الجودة في النتائج مع متابعة الأعمال و تقويمها.

- تحرص المؤسسة على التأكد من موثوقية الجهات التي تتعامل معها، وتمتعها بالوضوح والشفافية، والعمل المؤسسي.

- تلتزم المؤسسة بصرف الزكاة في مصارفها الشرعية حسب الفتوى المعتمدة لديها.

- يكون الصرف على المشروعات والبرامج حسب الموازنات المعتمدة.

- تشارك المؤسسة إعلامياً لأجل تقديم نماذج من الأعمال الخيرية

أما عن متطلبات ومعايير دعم المؤسسة للبرنامج والمشاريع الخيرية فهي :

- سلامة الوضع النظامي للجهة .

- أن توجد للجهة المنفذة خطة عمل .

- أن يكون للجهة حساب بنكي باسمها .
- أن يكون المشروع ضمن اختصاص الجهة الطالبة للدعم .
- أن يكون المشروع منسجماً مع سياسات المؤسسة وأهدافها ومعاييرها.
- أن يرفق مع المشروع المطلوب دعمه خطة عمل مقبولة وآلية لمتابعة التنفيذ .
- أولوية الدعم للمؤسسات والبرامج الأعم نفعاً.
- أن لا يتجاوز الدعم مرتين في السنة للجهة .
- أن يقدم تقريراً ختامياً شاملاً مزوداً بالصور والإحصاءات عن البرنامج وأثره وتوصيات مستقبلية.

- **مؤسسة عبدالرحمن صالح الراجحي وعائلته الخيرية:**

تم افتتاح مكتب عبدالرحمن بن صالح الراجحي وعائلته الخيري والمكون من الشيخ عبدالرحمن بن صالح الراجحي وعائلته في عام ١٤٢٨هـ ، وبعد ذلك صدر التصريح الرسمي من وزارة الشؤون الاجتماعية برقم (٧٥) في ١٤٣٠هـ. وتسعى المؤسسة للإسهام بالارتقاء في القطاع الخيري , وذلك في تطوير مستوياته الثلاثة وهي الأفراد من عاملين وقيادات ، والجمعيات الخيرية في تطويرها من الداخل ، والبرامج والمبادرات التطويرية على مستوى القطاع الخيري .

وتتمثل أهداف المؤسسة الإستراتيجية في بناء المؤسسة لتكون نموذجاً في المنح ، والمشاركة في تطوير القطاع الخيري ، وابتكار المشاريع والبرامج المميزة ودعمها ، ونشر تجربة المؤسسة ونقلها للمانحين .

وفي عام ١٤٣٢هـ أصدرت المؤسسة لائحة مفصلة لدعم برامج الشركاء تشمل على معايير قبول الشركاء ، ومعايير قبول الطلب، وسياسات الدعم، وميادين الدعم ، ومعايير دعم البرامج وغيرها. وكما تشير اللائحة، فإن المؤسسة تقدم منحاً في ميادين عدة كالميدان التعليمي ، والميدان الصحي ، و

الاجتماعي ، والتطويري ، والإرشادي ، و الإغاثي ، و الموسمي ، والدعوي ، والميدان التقني والإعلامي.
إلا أن لها سياسات محددة في تقديم المنح وهي كالتالي :

- يقتصر دعم المؤسسة على البرامج غير الهادفة للربح.
- تدعم المؤسسة برامج الشركاء عبر اتفاقيات موقعة من الطرفين.
- عملية تنفيذ البرامج المدعومة ليست من اختصاص المؤسسة.
- تقدم المؤسسة دعمها على دفعات محددة مسبقا في الاتفاقية المبرمة مع الشركاء.
- لا تنظر المؤسسة أثناء ترشيح البرامج للدعم في البرامج الخاصة بالأفراد التي لا تتبع جهة أو هيئة رسمية مسجلة .
- التوجه نحو دعم برامج إستراتيجية تهدف لتحقيق الرؤى المشتركة تفاديا لتفتيت ميزانية المؤسسة المخصصة للدعم.
- تقييم البرامج المرشحة واختيار المميز منها آلية أساسية في تحديد أولويات الدعم.
- تشترط المؤسسة بصفة إلزامية توثيق الشركاء للمشاريع المدعومة من خلال تقارير مقروءة ومرئية ، وبناء عليه تسلم الدفعة الأخيرة من العقد المتفق عليه.
- البرنامج الذي سبق دعمه لا يمكن ترشيحه للدعم مج ددا خلال السنة المالية المتضمنة للدعم المقدم.
- نطاق دعم المؤسسة الجغرافي هو المنطقة الشرقية وما كان النفع لجميع المناطق.
- تعطى الأولوية بالدعم للشركاء الذين كانت لهم مع المؤسسة مشاريع مدعومة وناجحة.
- تحظى "المشاريع التطويرية" للشركاء بأولوية دعم المؤسسة.